المشروع السنوي للأداء

لمهمة تكنولوجيات الاتصال

لسنة 2024

الفهرس

المحور الأول: التقديم العام للمهمة 2

1. تقديم استراتيجية المهمة 3
2. تقديم برامج المهمة 9
3. الميزانية وإطار نفقات المهمة متوسط المدى 9

المحور الثاني: برامج المهمة 14

I. **برنامج التنمية الرقميّة** 15

1. تقديم البرنامج وإستراتجيته 16
2. أهداف ومؤشرات الأداء الخاصة بالبرنامج 17
3. الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى 35

II. **برنامج القيادة والمساندة** 37

1. تقديم البرنامج وإستراتجيته 38
2. أهداف ومؤشرات الأداء الخاصة بالبرنامج 40
3. الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى 50

III. **الملاحق** 56

1. بطاقات المؤشرات 57
2. بطاقات الفاعلين العموميين 97
3. بطاقة إدراج مقاربة النوع الاجتماعي 117

المحور الأوّل
التقديم العام للمهمة

1- تقديم إستراتيجية المهمة:

تكمن غاية مهمّة تكنولوجيات الاتصال في العمل على تكريس مقومات التحول الرقمي كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد وذلك من خلال السعي إلى الإدماج الاجتماعي الرقمي والمالي لكافة الفئات الاجتماعية من أجل توفير النفاذ الشامل إلى الخدمات الرقمية في كل المناطق.

يكتسي قطاع تكنولوجيات الاتصال أهميّة كبرى على المستوى الوطني باعتباره يمثّل رافعة أساسيّة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالبلاد. وقد تجلّى ذلك في دوره المحوري كآلية فعّالة لإحكام التصرف في الأزمات خاصة خلال جائحة كورونا حيث ساهم القطاع في إيجاد الحلول الناجعة في وقت قياسي لتأمين استمرارية المرافق العمومية ومجابهة انتشار هذا الوباء من خلال تطوير مختلف أنماط الإنتاج وإسداء الخدمات بالسرعة التي تقتضيها المرحلة القادمة على غرار العمل والتعلّم والتسوّق عن بعد وتحويل الأموال عبر المحفظات الإلكترونية أو الموزّعات الآلية للأموال، هذا فضلا عن التقليص من الإجراءات البيروقراطية لتمكين المواطن من الانتفاع بأوفر عدد ممكن من الخدمات الإدارية على الخط.

وعلى هذا الأساس تمّ ضبط استراتيجية مهمة تكنولوجيات الاتصال في إطار برنامج الإصلاحات الكبرى للحكومة وأخذا بعين الاعتبار للرؤية الاستشرافية لتونس في أفق سنة 2035 المتعلّقة بالتنمية الرقميّة وكذلك تعهدات الدولة التونسية على المستوى الدولي في مجال التنمية المستدامة والتحوّل الرّقمي.

❖ **الرؤية الاستشرافية والتوجيهية لتونس في أفق سنة 2035:**

تتمثّل الخطّة الوطنيّة للتنمية الرقميّة في إرساء بيئة رقمية وتكنولوجية داعمة للتحول الرقمي عبر وضع سياسة وطنية لتطوير القطاعات التكنولوجية بُغية تطوير الاقتصاد الوطني ليصبح تنافسيا ومتنوّعا وقادرا على التأقلم مع المتغيرات ومواكبا للتطوّرات التكنولوجية العالمية، ترتكز أساسا على تطوير البنية التحتية الرقمية وتعزيز الإدماج الرقمي والمالي وتدعيم الأمن السيبرني ودفع المؤسسات الناشئة لاسيما في مجال الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة وذكاء الأعمال هذا بالإضافة إلى وضع إطار جاذب للاستثمارات الأجنبية وبعث خطة وطنية للنهوض برأس المال البشري في المجال التكنولوجي لتحفيز الابداع وخلق المحتوى الرقمي.

❖ **أهداف التنمية المستدامة في أفق سنة 2030**، لا سيّما:

✓ **الهدف الخامس: المساواة بين الجنسين** "تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات "

تندرج مقاربة النوع الاجتماعي ضمن استراتيجية المهمة للفترة القادمة بغاية ترسيخ مبدأ تكافؤ الفرص بين الجنسين وتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة لاسيّما من خلال توظيف التكنولوجيا الرقميّة. وفي هذا الصّدد، يتّجه العمل في إطار برنامج "تونس الناشئة" نحو مزيد التعريف بالمشروع في كافة الجهات وتنظيم حلقات تكوينية قصد تشجيع باعثي المؤسسات الصغرى والإطارات الشابة من الجنسين وخاصة النساء والفتيات من داخل تراب الجمهورية لبعث مؤسسات والمشاركة في هذا البرنامج.

✓ **الهدف الثامن: العمل اللائق ونمو الاقتصاد** "تعزيز النمو الاقتصادي والشامل للجميع والمستدام وتوفير العمل اللائق للجميع"

تتكثّف الجهود للنهوض بالاقتصاد الرقمي للرفع من قدرته التشغيلية ومن مساهمته في الناتج المحلّي الإجمالي وذلك بمواصلة العمل على تدعيم البيئة الرقمية والتشجيع على خلق فرص الاستثمار وجعل تونس قطب تميز إقليمي في المجال الرقمي.

- ✓ **الهدف التاسع: الصناعة والابتكار والبنية التحتية** "إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار"

يتّجه العمل نحو تكثيف النفاذ الشامل إلى شبكة الإنترنت لضمان الاندماج الاجتماعي وتوفير فرص النفاذ للمعلومة والمعرفة لكافة فئات المجتمع وذلك من خلال تعميم الاستفادة من السعة العالية جدا وضمان فضاء سيبرني مؤمن على المستوى الوطني.

- ✓ **الهدف عدد16: السلام والعدالة والمؤسسات القوية** "تشجيع إقامة مجتمعات سلمية وشاملة للجميع من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وتوفير إمكانية الوصول إلى العدالة للجميع وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات".

كما يساهم قطاع تكنولوجيات الاتصال في تنفيذ استراتيجية الحكومة لتعصير الإدارة من خلال رقمنة الخدمات الإدارية لتبسيط الاجراءات وإرساء إدارة إلكترونية في خدمة المستخدمين (المواطن والمؤسسة) تكرس مبادئ الحوكمة الرشيدة: شفافية، نجاعة، وموثوقية وسلامة وجودة الخدمات.

- ❖ **استراتيجيات المنظمات والهيئات الدولية حول التنمية الرقمية على غرار الاتحاد الدولي للاتصالات**

تمّ ضبط استراتيجية قطاع تكنولوجيات الاتصال تماشيا مع الغايات الاستراتيجية للاتحاد الدولي للاتصالات التي تهدف بالأساس إلى: إتاحة وتعزيز إمكانية النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات

والاتصالات وتكثيف استخدامها، التقليص من الفجوة الرقمية وتوفير النطاق العريض للجميع، تمكين الابتكار في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دعماً للتحول الرقمي للمجتمع، والتصدي للمخاطر وللتحديات الناجمة عن التطور السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وقد تم في هذا الصدد تسجيل تقدما على مستوى قطاع تكنولوجيات الاتصال يتمثل أساسا في:

- ✓ تدعيم الإطار التشريعي والترتيبي المتعلق بتبسيط الإجراءات من أجل إرساء إدارة عصريّة تستجيب لتطلّعات المواطن والمؤسّسات الاقتصادية وذلك بإصدار المرسوم عدد 17 لسنة 2020 المؤرخ في 12 ماي 2020 والمتعلق بالمعرف الوحيد للمواطن والأمر الحكومي عدد 312 لسنة 2020 المؤرخ في 15 ماي 2020 المتعلق بضبط محتوى المعرف الوحيد للمواطن ومواصفاته الفنية وقواعد مسك سجله والتصرف فيه والمرسوم عدد 31 لسنة 2020 المؤرخ في 10 جوان 2020 المتعلق بالتبادل الالكتروني للمعطيات بين الهياكل والمتعاملين معها وفيما بين الهياكل والأمر الحكومي عدد 777 لسنة 2020 المؤرخ في 5 أكتوبر 2020 والمتعلق بضبط شروط وصيغ وإجراءات تطبيق المرسوم المذكور.
- ✓ توفير بعض الخدمات على الخط بالاعتماد على منصة الترابط البيني لتحديد هوية الأشخاص الطبيعيين والمعنويين أو للتبادل الإلكتروني للمعطيات على سجل المعرف الوحيد للمواطن وسجل المعرف الوحيد للمؤسسة.
- ✓ تسجيل تطوّرا على مستوى مؤشر الحكومة الإلكترونية: فحسب دراسة تنمية الحكومة الإلكترونية الصادرة عن منظّمة الأمم المتحدة سنة 2022، والتي تتولى تقييم التطور الرقمي للدول الأعضاء في المنظّمة والبالغ عددهم 193 دولة، أحرزت تونس تقدّما بـ 3 مراكز في الترتيب العام الخاص بالتّطور الرقمي للحكومات وبـ 6 مراكز في الترتيب العام الخاص بالمشاركة الإلكترونية لتحتل المركز 88 عالميا في E-Government والمركز 67 في E-Participation.

- ✓ تطوّر البنية التحتية الرقمية من خلال تحسين نسبة النفاذ للأنترنات ذات السعة العالية جدا، سواء بتركيز خطوط الالياف البصرية أو بتحسين شبكات الأنترنات الجوّالة من الجيل الرابع أو غيرها من التقنيات.

هذا وتجدر الإشارة إلى وجود بعض النقائص على مستوى القطاع على غرار:

- تواصل وجود فجوة رقمية ومناطق بيضاء في بعض المناطق الداخلية حيث مازالت العديد من المدارس تفتقر إلى خدمات الأنترنات رغم المجهودات المبذولة في إطار الخدمات الاتصالية الشاملة وهو ما دعا إلى إطلاق مشروع Edunet10 الذي يهدف إلى ربط 3307 مؤسسة تربوية بالتدفق العالي عبر خطوط الألياف البصرية.
- وجود فوارق في نسبة التشغيلية في قطاع تكنولوجيات الاتصال والمعلومات بين المرأة والرجل حيث تفيد الاحصائيات بأن نسبة النساء المتحصّلات على شهادة تعليم عالي في اختصاص تكنولوجيا المعلومات والاتصال تبلغ حاليا حوالي 56 % من مجموع خريجي التعليم العالي في هذا الاختصاص، في حين أنّ نسبة البطالة لدى النساء تبلغ 22,7% ويعزى ذلك لعدم حسن توظيف النساء في هذا الاختصاص بالشكل المطلوب،
- عدم مأسسة الدور الأفقي لوزارة تكنولوجيات الاتصال في الإشراف على إنجاز المشاريع الرقمية ممّا أدى إلى غياب حوكمة ناجعة نتج عنها بطء في نسق تنفيذ المشاريع الرقمية التي تخص قطاعات أخرى،
- نقص في الكفاءات الضرورية للإشراف على إنجاز المشاريع الرقمية،
- تشعب الإجراءات الإدارية التي لا تتلاءم مع النسق الذي تتطلّبه مشاريع التحول الرقمي.
- عدم ملاءمة الإطار القانوني والتنظيمي لمتطلّبات تطوير النظام البيئي الرقمي، لذلك يتّجه العمل نحو مراجعة النصوص القانونية وتطوير التشريعات لاسيما ذات

العلاقة بالأمن السيبرني من أجل تشجيع ريادة الأعمال الرقمية والإبداع في إنتاج المحتوى لاسيما لدى النساء.

تبعا لذلك وقصد تذليل الصعوبات آنفة الذكر، تم تحديد المحاور الاستراتيجية للمهمة لفترة 2022-2025 كما يلي:

1- الحد من الفجوة الرقميّة وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في بيئة آمنة

وذلك بتمكين كافة الفئات الاجتماعية من النساء والرجال وفي جميع المناطق من النفاذ إلى خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالجودة المطلوبة وبتكلفة معقولة من أجل ضمان الادماج الاجتماعي والحد من الفجوة الرقمية بما يساهم في تحسين جودة حياة المواطنين والمواطنات. ومن المنتظر أن تبلغ نسبة نفاذ الأسر لشبكة الأنترنات 66.8% موفّى سنة 2025 مقابل 51% حاليا.

2- إرساء الإدارة الرقمية ورقمنة خدماتها

حيث أولت الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي أهميّة بالغة لتبسيط الإجراءات ورقمنتها من أجل إرساء إدارة رقمية فعّالة وشفافة في خدمة المواطن والمؤسّسة، توفّر خدمات إدارية رقميّة سريعة ذات جودة وكلفة معقولة لفائدة المواطنين من جميع الفئات الاجتماعية ولفائدة المؤسسات بما يساهم في تحسين الخدمات الإدارية وضمان استمراريتها. ومن المتوقّع أن يبلغ عدد الخدمات الرقميّة المقدّمة 150 خدمة مع موفّى سنة 2026.

3- النهوض بالاقتصاد الرقمي والتجديد وتطوير مناخ الأعمال في مجال الرقمنة.

وذلك بالحث على مزيد توظيف التقنيات التكنولوجية الحديثة في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي والاستفادة منها لتدعيم القدرة التنافسية فضلا عن تحسين إنتاجية الاقتصاد التونسي وازدهار مناخ الأعمال لدفع الاستثمار وتوفير فرص العمل اللّائق للنساء والرجال على حد السواء بما يمكن من جعل تونس قطبا تكنولوجيّا إقليميًا ودوليًا.

2- تقديم برامج المهمة :

تضمّ مهمة تكنولوجيات الاتصال برنامجا عملياتيّا واحدا يتمثّل في برنامج التنمية الرقميّة وذلك بالإضافة إلى برنامج القيادة والمساندة.

3- الميزانية وإطارالنفقات متوسط المدى:

أ-ميزانية المهمة :

تقدّر ميزانيّة مهمة تكنولوجيات الاتصال المبرمجة لسنة 2024، بـ 284,412 م د تعهدا و175,150م.د دفعا منها 79,473 م.د نفقات استثمار أي بنسبة 45 % من مجموع الاعتمادات.

جدول عدد 1:

تطور تقديرات ميزانية المهمة لسنة 2024

حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــان النفقات		ق م 2023 (1)	تقديرات 2024 (2)	التطور	
				المبلغ (1) - (2)	النسبة % (1) / (2)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	18 220	17 450	-770	% -4,2
	اعتمادات الدفع	18 220	17 450	-770	% -4,2
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	7 350	6 907	-443	% -6
	اعتمادات الدفع	7 350	6 907	-443	% -6
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	64 450	71 320	6870	10,7%
	اعتمادات الدفع	64 450	71 320	6870	10,7%
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	225 035	188 735	-36 300	-16,1%
	اعتمادات الدفع	60 130	79 473	19 343	32,2%
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	0	0	0	
	اعتمادات الدفع	0	0	0	
المجموع	**اعتمادات التعهد**	**315 055**	**284 412**	**-30 643**	**-9,7%**
	اعتمادات الدفع*	**150 150**	**175 150**	**25 000**	**% 16,7**

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية

جدول عدد 2:

تطور تقديرات ميزانية المهمة لسنة 2024

حسب البرامج

(الوحدة: ألف دينار)

البرامج		ق م 2023 (1)	تقديرات 2024 (2)	التطور	
				المبلغ (1) - (2)	النسبة % (1) / (2)
البرنامج عدد 1 التنمية الرقمية	اعتمادات التعهد	274 070	250 180	-23 890	-8,7%
	اعتمادات الدفع	115 070	141 668	26 598	23,1%
البرنامج عدد 9 القيادة والمساندة	اعتمادات التعهد	40 985	34 232	-6 753	-16,5%
	اعتمادات الدفع	35 080	33 482	-1 598	-4,6%
المجموع العام	**اعتمادات التعهد**	**315 055**	**284 412**	**-30 643**	**-9,7%**
	اعتمادات الدفع*	**150 150**	**175 150**	**25 000**	**16,7%**

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية

من المتوقع أن تشهد اعتمادات التعهد المبرمجة لسنة 2024 على مستوى مهمة تكنولوجيات الاتصال، تراجعا نسبيا مقارنة بسنة 2023 بقيمة 30,643 م.د أي بنسبة 3,5 % يعود أساسا إلى تراجع قيمة الاعتمادات المبرمجة على مستوى برنامج التنمية الرقمية بقيمة 23,890 م د وتراجع الاعتمادات المبرمجة لبرنامج القيادة والمساندة بقيمة 6,753 م د، في حين من المتوقع أن تشهد اعتمادات الدفع تطوّرا بقيمة 25 م د بين سنتي 203 و2024 (أي بنسبة تطور تقدّر بـ 16,7 %) منها 26,6 م د لبرنامج التنمية الرقمية وذلك مقابل تراجع قيمة الاعتمادات المبرمجة لبرنامج القيادة والمساندة بقيمة 1,6 م د بنسبة 4,6 %.

يعود التطور المتوقع على مستوى ميزانية برنامج التنمية الرقميّة (دفعا) أساسا إلى تطور الاعتمادات المتعلقة بالاستثمارات (79,5 م.د سنة 2024 مقابل 60 م.د سنة 2023) ويرجع ذلك إلى التقدم في انجاز المشاريع الممولة سواء على صندوق تنمية المواصلات أو عن طريق القروض الخارجية الموظفة (مشاريع ممولة من البنك الافريقي للتنمية وأخرى ممولة من البنك

الدولي للإنشاء والتعمير) مما سيساهم في تحسين أداء البرنامج على غرار تطوّر عدد الهياكل العمومية المرتبطة بالشبكة المندمجة من 1166 هيكلا سنة 2022 إلى 1600 هيكلا سنة 2024. كما ستشهد سنة 2024 انطلاق مشروع وضع وتركيز المنظومة الوطنية للترابط البيني بين نظم المعلومات الوطنية (بتكلفة 15 مليون دينار).

أما التّراجع المتوقع على مستوى ميزانية برنامج القيادة والمساندة، فيعود أساسا إلى سياسة الضغط على النفقات التي تنتهجها الوزارة وذلك تطبيقا لمقتضيات منشور السيدة رئيسة الحكومة عدد 11 بتاريخ 13 أفريل 2023 المتعلق بإعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024.

ب- إطار النفقات متوسط المدى (2024-2026)

يبين الجدولان التاليان توزيع الاعتمادات الخاصة بمهمة تكنولوجيات الاتصال حسب البرامج وحسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة على المدى المتوسط:

جدول عدد 3:

إطار النفقات متوسط المدى (2024- 2026):

التوزيع حسب طبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

البيان	إنجازات 2022	ق م 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026
نفقات التأجير	15 839	18 220	17 450	18 150	19 070
نفقات التسيير	5 599	7 350	6 907	7 400	8 600
نفقات التدخلات	63 500	64 450	71 320	72 150	75 350
نفقات الاستثمار	50 765	60 130	79 473	81 630	84 706
نفقات العمليات المالية	0	0	0	0	0
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**135 703**	**150 150**	**175 150**	**179 330**	**187 726**
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات*	**136 001**	**150 430**	**175 503**	**179 695**	**188 104**

*دون اعتبار الموارد الذاتية للفاعلين العموميين.

جدول عدد 4:

إطار النفقات متوسط المدى(2023-2025)

التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

البيان	إنجازات 2022	ق م 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026
البرنامج 1 التنمية الرقمية	110 813	115 070	141 668	145 230	152 300
البرنامج 9 القيادة والمساندة	24 890	35 080	33 482	34 100	35 426
المجموع	**135 703**	**150 150**	**175 150**	**179 330**	**187 726**

يفسر التطور المتوقع على مستوى ميزانية المهمة خلال السنوات الثلاث القادمة أساسا بتصاعد نسق إنجاز المشاريع الممولة عن طريق القروض الخارجية الموظفة مقارنة بالسنوات الفارطة باعتبار وأن أغلبها مشاريع متواصلة، مما سينجر عنه تطورا في نسبة استهلاك الاعتمادات المخصصة لها.

المحور الثاني
تقديم برامج المهمة

البرنامج الأوّل: التنمية الرقميّة

رئيسة البرنامج:

السيدة سناء الهواري

المديرة العامة لتكنولوجيا المعلومات

مرجع التسمية:

قرار وزير تكنولوجيات الاتصال

المؤرخ في 18 جانفي 2022

1 - تقديم البرنامج:

1.1 الاستراتيجية:

يهدف برنامج التنمية الرقمية إلى النهوض بقطاع تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي من خلال توفير بنية تحتية رقمية وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصال تضمن حق المواطن في الاستفادة من الشبكات ذات السعة العالية والسعة العالية جدا، وتمكينه من التعلّم والمعرفة في مختلف المجالات مع ضمان السلامة المعلوماتية. كما يهدف إلى دفع عجلة التنمية وخلق مواطن الشغل والحد من التفاوت بين الجهات.

هذا ويسعى أيضا إلى إرساء مجتمع جديد قوامه النفاذ للمعلومات والمعرفة بما يضمن حق المواطن في الخلق والإبداع في الأنشطة ذات المحتوى المعرفي العالي في مختلف المجالات، وكذلك حقه في التعامل مع إدارة إلكترونية تكون في خدمة المواطن والمؤسسة تتميّز بشفافيتها ونجاعة معاملاتها.

وهوما يؤدي إلى الحد من الفجوة الرقمية والمساهمة الفاعلة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالجهات.

وقد تم ضبط استراتيجية البرنامج بالاعتماد على الرؤية الاستشرافية لتونس في أفق سنة 2035 باعتبار الرقمنة كمساعد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

هذا بالإضافة إلى انضواء الاستراتيجية ضمن أهداف التنمية المستدامة في افق 2030 وخاصة الهدف الخامس والثامن والتاسع والسادس عشر.

ولتحقيق هذه الغايات، تمّ ضبط المحاور الاستراتيجية التالية للبرنامج:

1- الحد من الفجوة الرقميّة وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في بيئة آمنة،

2- إرساء الإدارة الرقمية ورقمنة خدماتها،

3- النهوض بالاقتصاد الرقمي والتجديد وتطوير مناخ الأعمال في مجال الرقمنة.

2.1 الهياكل المتدخلة:

تتدخل الهياكل التالية في تنفيذ استراتيجية البرنامج:

- الإدارة العامة لتكنولوجيا الاتصال
- الإدارة العامة للاقتصاد الرقمي والاستثمار والاحصاء
- الإدارة العامة لتكنولوجيا المعلومات

هذا ويساهم البريد التونسي كمؤسسة مالية مُدمجة في تحقيق استراتيجية البرنامج من خلال العمل على رفع نسق الإدماج المالي بتقليص تداول الأموال النقدية (Decashing) عبر تطوير خدمات مالية رقمية جديدة وتكثيف استعمال قنوات الدفع الالكتروني لفائدة مختلف فئات المجتمع التونسي بما يتماشى وحاجيات المؤسسة والمواطن.

كما تساهم مؤسسة القطب التكنولوجي "تونس للأقطاب التكنولوجية الذكية" في معاضدة جهود تدعيم القدرة التنافسية وتحسين مناخ الأعمال لدفع الاستثمار وتوفير فرص العمل اللّائق.

2 - أهداف ومؤشرات الأداء:

1.2 تقديم الأهداف ومؤشرات الأداء:

- **الهدف 1-1-1- تحقيق الادماج الآمن الرقمي والمالي**

يتنزل هذا الهدف صلب المحور الاستراتيجي الأول والمتعلق بالحد من الفجوة الرقميّة والسعي إلى تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص لتقليص الفوارق المسجلة بين كافة فئات المجتمع، بهدف ضمان الادماج الاجتماعي، حيث من المبرمج أن يتم تحقيق الادماج الاجتماعي من خلال كلّ من الادماج الرقمي والادماج المالي مع ضمان ناجع لأمن الفضاء السيبرني الوطني ومقاومة الجريمة الالكترونية، وذلك من خلال وضع خطة عمل لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبرني وحماية المعطيات.

هذا ويرنو البرنامج من خلال هذا الهدف إلى تقليص الهوة الاجتماعية وضمان المساواة بين المواطنين بغاية تحقيق العدالة الاجتماعية، حيث يساعد تطوير البنية التحتية الرقمية للاتصالات على تقليص الفجوة الرقمية بين مختلف المناطق الترابية بالبلاد وذلك بالاعتماد أساسا على التكنولوجيات ذات السعة العالية والعالية جدا، كما من شأنه أن يساهم في تحقيق النفاذ العادل إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للجميع (بمختلف فئات المجتمع: الأطفال والشباب والنساء وحاملي الإعاقة) وبالتالي محو الأميّة الرقمية.

كما تسمح البنية التحتية الرقمية، بما توفره من تطوير شبكة الانترنات للمؤسسات العمومية، وتحسين نسبة النفاذ لشبكة الانترنات ذات التدفق العالي فضلا عن تعزيز قدرة المراكز الإعلامية القطاعية على الايواء، بتوسيع نطاق النفاذ إلى الخدمات العامة الأساسية، وتعزيز الرخاء الاجتماعي والاقتصادي، إلى جانب المساهمة الفاعلة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهوما سيتبيّن من خلال مؤشر نسبة نفاذ شبكات الانترنات القارة لفائدة الأسر الذي يترجم المجهودات المبذولة في سبيل دعم الادماج الرقمي للمواطنين.

من ناحية أخرى، يسعى البرنامج إلى الارتقاء بنسبة الإدماج المالي وذلك عبر دعم النفاذ واستعمال المنتجات والخدمات الماليّة، مع ضمان حماية مُستهلكي هذه الخدمات بما يُساهم في دفع عجلة التنمية وخلق مواطن شغل والحدّ من التفاوت الجهوي.

هذا واعتبارا إلى أن البريد التونسي مؤسسة مالية مُدمجة، فإنه يسعى إلى تمكين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يجدون صعوبة في النفاذ للقطاع المالي من منتجات وخدمات ماليّة تُلبي احتياجاتهم، وذلك بتنمية عدد الحسابات البريدية الجارية في مناطق ذات تغطية بنكية ضعيفة، كما يتم العمل على رفع نسق الإدماج المالي بتقليص تداول الأموال النقدية (Decashing) عبر تطوير خدمات مالية رقمية جديدة وتكثيف استعمال قنوات الدفع الالكتروني لفائدة مختلف فئات المجتمع التونسي بما يتماشى وحاجيات المؤسسة والمواطن، وهوما سيتم متابعته من خلال المؤشر: نسبة المواطنين المالكين لحسابات بريدية / عدد السكان.

كل ذلك مع العمل على تحقيق ادماج آمن، للتوصل إلى "بناء الثقة والأمن في استعمال تكنولوجيا

المعلومات والاتصالات" من خلال الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبرني، والتي تتمركز بالخصوص حول حماية الفضاء السيبرني الوطني، مزيد حوكمة الأمن السيبرني، تعزيز السيادة الرقمية إضافة إلى تأهيل وتطوير الموارد البشرية والكفاءات في مجال الأمن السيبرني.

- **المؤشرات:**

✓ **المؤشر1.1.1.1: نسبة نفاذ خدمات الأنترنات القارة ذات الاستعمال المنزلي بالنسبة لكل 100 أسرة**

يشير هذا المؤشر إلى نسبة نفاذ الأسر التونسية إلى الانترنات القارة بمختلف التكنولوجيات المستعملة اعتمادا على وجود اشتراك مفعّل بالإقامات السكنية مهما كانت الأجهزة الطرفية المستعملة، ويعبّر هذا المؤشر عن مدى الادماج الرقمي للأسرة باعتبارها النواة الأساسية في المجتمع.

- تقديرات المؤشر. 1.1.1.1:

مؤشر قيس الأداء :	الوحدة	الإنجازات	2023	التقديرات		
		2022		2024	2025	2026
نسبة نفاذ خدمات الأنترنات القارة ذات الاستعمال المنزلي بالنسبة لكل 100 أسرة	نسبة مائوية	50.2%	55,85%	60,92%	65,99%	71,06%

أخذا بعين الاعتبار لأولويات استراتيجية الدولة التونسية ضمن مشروع التحول الرقمي عبر رقمنة الخدمات، وتنفيذا للاستراتيجية الوطنية للإدماج الرقمي بهدف تقليص الفجوة الرقمية بين الجهات وتحقيق النفاذ العادل لشبكات الاتصالات بين مختلف فئات المجتمع، وبالنظر لما شهدته نسبة النفاذ من ارتفاع بنسبة تتجاوز 5 نقاط من سنة 2021 (45 %) إلى سنة 2022 (50.2 %)، فإنه من المتوقع أن يتواصل ارتفاع المؤشر طيلة السنوات الثلاث المقبلة، حيث تشهد البلاد التونسية ارتفاعا متزايدا للطلب على الاشتراكات في خدمات الأنترنات القارة، وذلك في ظل لجوء العديد من الشركات الخاصة والمؤسسات التعليمية للعمل والدراسة عن بعد لاسيما إثر

انتشار جائحة كورونا، والمواصلة في ذلك التمشي حتى إثر تحسن الأوضاع الصحية. ومن ناحية أخرى تمّ الانطلاق في تنفيذ حزمة من المشاريع الكبرى في مجال البنية التحتية الرقمية حيث تم إعطاء إشارة الانطلاق في تنفيذ أكبر مشروع في مجال تطوير البنية التحتية الرقمية ينجز من قبل الدولة التونسية (Edunet10) والمتمثل في الربط بالتدفق العالي عبر خطوط الألياف البصرية لـ 3307 مؤسسة تربوية (مدارس إبتدائية وإعدادية ومعاهد) تضم أكثر 1,5 مليون تلميذا وسيمكن هذا المشروع بالإضافة إلى تلبية حاجيات وزارة التربية في تطوير خدماتها الرقمية من تطوير البنية التحتية الرقمية الوطنية عبر الترفيع في طول شبكة الألياف البصرية ذات التدفق العالي بحوالي 10% وبالتالي تحسين جودة الخدمات المسداة لفائدة المواطن والمؤسسة بكامل تراب الجمهورية. كما تم الشروع في إعداد خارطة الطريق نحوإطلاق الجيل الخامس لشبكات الهاتف الجوال والذي سيساهم بدوره من تحسين النفاذ إلى خدمات الأنترنات اللاسلكية القارة ذات النطاق العريض. كلّ ذلك من شأنه أن يساهم في التوصل إلى الادماج الرقمي وكذلك الاجتماعي.

✓ المؤشر:2.1.1.1 عدد الهياكل العمومية المرتبطة بالشبكة المندمجة:

يشير هذا المؤشر إلى عدد الهياكل العمومية التي تم ربطها بالشبكة الإدارية المندمجة (RNIA) سواء الخاصة بالوزارات (RNIA2) أوالخاصة بالجماعات المحلية والبلديات (RNIA3) أوالقطاعية على غرار الشبكة الإدارية الخاصة بوزارة العدل (RNIA4) ويعبر هذا المؤشر عن مدى تطور البنية التحتية الخاصة بمؤسسات الدولة ومدى قدرتها على تطوير خدماتها الموجهة أساسا للمواطن والمؤسسة ومساهمته في تحقيق الإدماج الرقمي والمالي.

- **تقديرات المؤشر. 2.1.1.1:**

مؤشر قيس الأداء	الوحدة	الإنجازات	2023	التقديرات		
		2022		2024	2025	2026
عدد الهياكل العمومية المرتبطة بالشبكة المندمجة	موقع	1166	1325	1600	1600	1600

تقدّر عدد الهياكل العمومية المرتبطة بالشبكة المندمجة سنة 2022 بـ 1166 هيكلا ومن المنتظر أن يبلغ هذا المؤشر 1600 موقعا سنة 2024 حيث سيمكن ذلك من تعزيز الادماج الرقمي من خلال ربط الهياكل العمومية بالشبكة المندمجة.

- **المؤشر :3.1.1.1 عدد المؤسسات التي قامت بالتدقيق في السلامة المعلوماتية**

يشير هذا المؤشر إلى عدد الهياكل العمومية التي أنجزت عملية التدقيق الإجباري الدوري في السلامة المعلوماتية لنظمها المعلوماتية طبقا للتشريع الجاري به العمل ويعبر عن مدى قدرة البنية التحتية والنظم المعلوماتية للمؤسسات على مجابهة المخاطر والتهديدات التي يمكن أن تعيق حسن سير عملها وعدم قدرتها على مواصلة خدمة المواطن والمؤسسة ومساهمته في تحقيق الإدماج الآمن.

- **تقديرات المؤشر. 3.1.1.1:**

مؤشر قيس الأداء :	الوحدة	الإنجازات	2023	التقديرات		
		2022		2024	2025	2026
عدد المؤسسات التي قامت بالتدقيق في السلامة المعلوماتية	مؤسسة	60	80	120	180	300

تقدّر عدد المؤسسات التي قامت بالتدقيق في السلامة المعلوماتية سنة 2022 بـ 60 هيكلا وهي تعتبر نتائج ضعيفة حيث أنها مرتبطة بنقص الموارد المخصصة للسلامة المعلوماتية بالمؤسسات من مهمات تدقيق وتطبيق التوصيات المنبثقة عنها من ناحية وغياب الإجراءات الردعية من ناحية أخرى. ونتوقع ارتفاع تدريجي للمؤشر مع صدور مرسوم السلامة المعلوماتية عدد 17 لسنة 2023 الذي جاء بعقوبات إدارية ومالية للمؤسسات التي لا تقوم بالتدقيق الإجباري والدوري لسلامة نظمها المعلوماتية ولا تطبق التوصيات المنبثقة عن تقارير التدقيق حيث من المنتظر أن يبلغ هذا المؤشر 300 موقعا سنة 2026.

✓ المؤشر :2.1.1.1 نسبة السكان فوق 20 سنة الذين يملكون حسابات جارية بريدية أوحسابات إفتراضية (بطاقات الدفع اوالسحب)

إن إعتماد هذا المؤشر من شأنه أن يبين مدى مساهمة البريد التونسي في تحقيق التنمية الرقمية من خلال دفع الاستراتيجية الوطنية للإدماج المالي بتسهيل النفاذ إلى الخدمات البنكية لفائدة الفئات الاجتماعية التي لا يشملها النظام البنكي وخلق ديناميكية اقتصادية جهوية عبر تموقع البريد التونسي في مناطق ذات تغطية بنكية ضعيفة.

كما أن إستعمال بطاقات الدفع والسحب (بطاقة الدفع الالكترونية ء-هوية ، carte sociale e-Dinar Jeune carte corporate) يساهم في دعم التحول الرقمي والحدّ من التعامل النقدي(Decashing) والتشجيع على اعتماد التكنولوجيات الحديثة في مجال الدفع الالكتروني. إضافة إلى تطوير خدمات مالية رقمية جديدة تتماشى وحاجيات المؤسسة والمواطن (تطبيقة MyPoste"، منظومة D17).

✓ تقديرات المؤشر.2.1.1.1

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	تقديرات	2024	تقديرات	
		2022	2023		2025	2026
نسبة السكان فوق 20 سنة الذين يملكون حسابات جارية بريدية أوحسابات إفتراضية(بطاقات الدفع اوالسحب)		%65,3	%75,1	%84,4	%93,5	%97,1

تقدّر نسبة السكان الذين تفوق أعمارهم الـ 20 سنة والذين يملكون حسابات جارية بريدية أوحسابات إفتراضية في البريد التونسي سنة 2023 بـ:75,1 %، ومن المنتظر أن يبلغ هذا المؤشر 84,4% سنة 2024 ويعود ذلك بالأساس إلى تطور عدد حاملي بطاقات الدفع الالكتروني (بطاقة جرايتي،بطاقة ء-هوية ، ...) وتطور عدد الحسابات البريدية الجارية وهومن شأنه أن يدعم الادماج المالي.

- **الهدف 1-1-2- تعزيز إرساء إدارة رقمية عصرية في خدمة المستخدمين:**

يندرج هذا الهدف ضمن المحور المتعلق بـالتحول الرقمي بالإدارة حيث أن إرساء إدارة الكترونية من شأنه أن يكرس سياسة الدولة في ترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة وذلك من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية بما يساهم في تحسين الخدمات المقدمة للمستخدمين (المواطن والمؤسسة) وتعصيرها في كنف الشفافية قصد ضمان حق التكافؤ بين جميع فئات المجتمع.

- **المؤشرات:**

✓ **المؤشر1.2.1.1: عدد خدمات الترابط البيني بين المؤسسات العمومية**

يمثّل هذا المؤشر عدد الخدمات المندمجة لتبادل المعطيات الإدارية من إدارة إلى أخرى مما يمكّن من تسجيل كل عملية تبادل للبيانات عبر المنصة وتوفيرها عند الطلب مع تعميم خدمات الترابط البيني على الهياكل العمومية. كما يعكس هذا المؤشر مدى تطوّر الخدمات المقدمة لفائدة المواطنين.

✓ **تقديرات المؤشر. 1.2.1.1:**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2022	2023	تقديرات		
				2024	2025	2026
عدد خدمات الترابط البيني بين المؤسسات العمومية (عدد تراكمي)	عدد	60	85	100	120	150

تم على مستوى الإنجازات وضع نواة منظومة الترابط البيني بين نظم المعلومات الوطنية مما مكّن من وضع حيز الاستغلال قرابة 60 خدمة مندمجة لتبادل المعطيات الإدارية من إدارة إلى أخرى خلال سنة 2022 مع ضمان إجراءات السلامة والحماية والحفاظ على سرية المعطيات الشخصية من أهمها المعرف الوطني الوحيد للمواطن والحالة المدنية وسجل المؤسسة ونظام الجباية والتسجيل عن بعد بالنسبة للمدارس.

هذا وقد تمّ الانطلاق في تعميم منظومة الترابط البيني على جميع الهياكل العمومية، كما تم إطلاق مشروع الهوية الرقمية الوطنية على الجوال "ء-هوية" وبوابة المواطن مما سيسمح للمواطنين تدريجيا من النفاذ السريع إلى الخدمات الإدارية واستخراج الوثائق الرسمية على الخط وتأمين معاملاتهم بطريقة سهلة ومبسطة على غرار خدمة المضمون الإلكتروني على الخط وخدمة المحفظة الالكترونية للخلاص الالكتروني وخدمة إبرام العقد الالكتروني لنقل ملكية العربة الخاصة.

كما تعمل الوزارة على مزيد رقمنة الخدمات الإدارية الموجهة للمواطن وتحقيق الانتقال الرقمي وذلك في إطار تنفيذ برنامج Gov Tech في علاقة بالخدمات التي تقدمها وزارات التربية والشؤون الاجتماعية والوظيفة العمومية ووزارة النقل وتصبوالوزارة كذلك إلى الحصول على بطاقة التعريف الوطنية وجوازات السفر وطلب ونقل البطاقة الرمادية بطريقة رقمية.

كل ذلك سيمكننا من المرور من 85 خدمة متوقعة سنة 2023 إلى غاية 150 خدمة متوقعة في أفق 2026.

✓ **المؤشر :2.2.1.1 عدد الخدمات الالكترونية المحدثة لفائدة المستخدمين**

يتمثّل المؤشر في احتساب عدد المنصات الرقمية المحدثة لفائدة المستخدمين وبالتالي احتساب عدد الخدمات الإلكترونية المستعملة من طرف المواطن والمؤسسة ممّا سيمكّننا من معرفة نسبة استخدام المواطن للمواقع الإلكترونية.

-تقديرات المؤشر2.2.1.1

مؤشر الأداء 2.2.1.1	الوحدة	إنجازات 2022	إنجازات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026
عدد الخدمات الالكترونية المحدثة لفائدة المستخدمين (تراكمي Cumulatif)	عدد	3	13	23	33	43

هذا وتمّ على مستوى تطور مؤشرات القطاع الرقمي، إنجاز بعض المنصات لفائدة المواطن والمؤسسة على غرار:

- منصة التصرف الإلكتروني في المراسلات "عليسة"
- منصة بوابة المواطن للخدمات الرقمية (E-bawaba.tn)
- منصة الهوية الرقمية على الخط عبر موقع الواب www.mobile-id.tn

ومن المنتظر أن يبلغ عدد الخدمات الالكترونية 13 خدمة سنة 2023 ليمر إلى 43 خدمة سنة 2026. وذلك من خلال تنفيذ عدة مشاريع ستمكن من تدعيم الإدارة الرقمية العصرية.

✓ **المؤشر :3.2.1.1 نسبة المراسلات المعالجة الكترونيا كليا عبر منظومة التصرّف الإلكتروني في المراسلات (عليسة)**

إن المرور من مراسلات إدارية ورقية إلى مراسلات معالجة إلكترونيا بصفة كلية منذ نشأتها يعتبر من أهم المؤشرات التي تبين مدى تطور الإدارة الالكترونية العصرية.

- **تقديرات المؤشر3.2.1.1**

مؤشر الأداء 2.2.1.1	الوحدة	إنجازات 2022	إنجازات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026
نسبة المراسلات المعالجة الكترونيا كليا عبر منظومة التصرّف الإلكتروني في المراسلات (عليسة)	نسبة مئوية	40%	80%	90%	100%	100%

إنّ عملية التصرف الإلكتروني للمراسلات عن طريق منظومة (عليسة) وتعميمها إلى جانب العمل على تفعيل كافة الخاصيات التي تتيحها والاستفادة المثلى منها يمكّن من المرور إلى تصرف إلكتروني كلي للمراسلات وبالتالي إرساء ركيزة هامة من ركائز الإدارة الرقمية.

وقد تمّ سنة 2021 معالجة المراسلات الكترونيا كليّا عبر المنظومة (من مرحلة تلقّي المراسلة إلى مرحلة المصادقة على الإجابة وإرسالها إلكترونيا) بنسبة 30% وقد بلغ العدد الجملي لحسابات المستعملين 15 ألف مستعمل في سنة 2022 وبلوغ المؤشر المذكور إلى نسبة 40%.

ولتحسين قيمة المؤشر وبهدف المرور إلى إدارة غير ورقية مع آجال مختصرة تمت مواصلة تنفيذ خطة الاتصال وقيادة التغيير حول منظومة عليسة وذلك للتحسيس بأهميتها في تسهيل وتسريع معالجة المراسلات ولتشجيع كافة المستخدمين على اعتمادها.

كما تمّ الانطلاق في توسعة البنية التحتية الخاصة بالمنصة بهدف ضمان استمرارية الخدمة مما سيمكّن من الحصول على نسب مئوية متزايدة تدريجيا بالنسبة للمراسلات المعالجة الكترونيا كليا ليتم المرور من 80 % سنة 2023 إلى 100 % سنة 2026.

- **الهدف 1-1-3- تنمية الاقتصاد الرقمي**

ينضوي هذا الهدف ضمن المحور الاستراتيجي الثالث "النهوض بالاقتصاد الرقمي والتجديد وتطوير مناخ الأعمال في مجال الرقمنة" حيث يهدف إلى فسح مجالات المبادرة والاستثمار وتطوير مناخ الأعمال من خلال وضع أطر تشريعية وترتيبية محفزة لبعث وتطوير المؤسسات الاقتصادية تقوم خاصة على الابتكار والتجديد واعتماد التكنولوجيات الحديثة لتحقيق قيمة مضافة عالية وقدرة تنافسية على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي، كما يهدف إلى تنمية الاقتصاد الرقمي لجعل تونس قطب تميز إقليمي في المجال.

هذا وتسعى مؤسسة تونس للأقطاب التكنولوجية الذكية إلى تعزيز مكانة تونس كمركز إقليمي ريادي في مجالات التكنولوجيات الواعدة، والابتكار، والتميز في ريادة الأعمال، وذلك بالعمل على جعل القطب مركزا دوليا جامعا للابتكار التكنولوجي وريادة الأعمال التكنولوجية.

- **المؤشرات:**

✓ **المؤشر1.3.1.1: عدد المؤسسات الناشئة المتحصلة على علامة سنويا**

علامة المؤسسة الناشئة ((Label Start Up هي شهادة تسند بقرار من الوزير المكلّف بالاقتصاد الرقمي بناء على رأي مطابق للجنة فنية، لفائدة المؤسسات الاقتصادية المكوّنة في شكل شركات على معنى مجلة الشركات التجارية وذلك طبقا للشروط والإجراءات المنصوص عليها بالقانون عدد 20 لسنة 2018 مؤرخ في 17 أفريل 2018 يتعلّق بالمؤسسات الناشئة.

إن عدد المؤسسات الناشئة في أي بلد هومؤشّر على القدرات المكتسبة (capacités) لدى ذلك البلد على تركيز بيئة ومنظومة ملائمة ومحفزة للتجديد والابتكار وفي نفس الوقت على الإمكانيات (les potentialités) الكامنة لدى ذلك البلد لإنتاج القيمة المضافة والتميّز على المستوى الاقتصادي.

ولذلك، تم إختيار هذا المؤشّر لمتابعة وتقييم هدف تنمية الاقتصاد الرقمي.

وقد تم الانطلاق في إسناد العلامات (Label Start Up)بداية من شهر أفريل2019. كما تجدر الإشارة أنه سيتم العمل على تشجيع العنصر النسائي للمشاركة في برنامج تونس الناشئة وذلك من خلال تكثيف التكوين والتعريف بالمشروع.

❖ **برنامج تونس الناشئة**:

تم منذ انطلاق البرنامج في أفريل 2019 وإلى حدود جوان 2023 إسناد 913 علامة مؤسسة ناشئة مع تفعيل أغلب الامتيازات المقررة بعنوان العلامة وفق قانون المؤسسات الناشئة.

- الإطار الإستراتيجي لبرنامج تونس الناشئة:

برنامج المؤسسات الناشئة يندرج ضمن المخطط الوطني الإستراتيجي -تونس الرقمية 2020-Tunisie Digitale– وهوبرنامج متواصل ضمن مخطط التنمية (2021-2025).

يتألّف هذا البرنامج من ثلاث مكوّنات رئيسية:

1. إطار قانوني مميّز وخصوصي ويعرف ب: Startup Act
2. تركيز منظومة جديدة من صناديق ومؤسسات إستثمار موجهة لفائدة المؤسسات الناشئة عن طريق وضع وتركيز صندوق صناديق-Fonds de Fonds- ومن ثم السماح لاحقا بإنشاء صناديق إستثمار مختّصة.
3. تطوير وتحسين بيئة ومنظومة المرافقة والمساندة لفائدة المؤسسات الناشئة سواء من خلال برامج تكوين وتحسيس وتعاون وشراكات تتيح مزيد نشر ثقافة الريادة.

- أهداف برنامج تونس الناشئة (2019-2024):

1. تكوين ألف مؤسسة ناشئة وإحداث ما لا يقل عن عشرة ألاف موطن شغل.

2. تحقيق رقم معاملات يضاهي أويفوق واحد مليار دينار.
3. التوّصل إلى إنجاح عملية بعث مؤسسة ناشئة تونسية عالمية.

تقديرات المؤشر. 1.3.1.1:

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2022	2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026
عدد المؤسسات الناشئة المتحصلة على علامة سنويا	عدد	255	200	200	200	200

تم إسناد 255 علامة مؤسسة ناشئة سنة 2022 أي بنبة إنجاز قدرت بـ 123% . وقد ساهم التقدم في تنفيذ مختلف مراحل برنامج تونس الناشئة في تطوّر نسق إسناد علامات المؤسسة الناشئة.

✓ **المؤشر 2.3.1.1: نسبة إشغال حاضنات الأعمال في الأقطاب التكنولوجية وفضاءات العمل عن بعد**

تلعب حاضنات الأعمال في القطاع التكنولوجي دورًا مهمًا في تنمية الاقتصاد الرقمي، من خلال:

- تعزيز روح المبادرة وريادة الأعمال: توفر حاضنات الأعمال بيئة ملائمة للشباب المبتكر ورواد الأعمال لتحقيق أفكارهم ومشاريعهم الرقمية.
- توفير البنية التحتية: توفر حاضنات الأعمال المساحات الجاهزة والمكاتب المجهزة بالبنية التحتية الضرورية للشركات الناشئة في القطاع التكنولوجي.
- توفير شبكة العلاقات والتواصل: تعزز حاضنات الأعمال التواصل وبناء العلاقات بين الشركات الناشئة والمستثمرين والشركات الكبرى وتسهل فرص التعاون وتوفير الفرص الاستثمارية والتمويل.
- التدريب والتطوير: تنظم حاضنات الأعمال دورات تدريبية وورشات لتطوير مهارات المؤسسين والعاملين في الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا والابتكار وإدارة الأعمال.

- **تقديرات المؤشر 2.3.1.1:**

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات 2022	إلى حدود جوان 2023	تقديرات		
				2024	2025	2026
نسبة إشغال حاضنات الأعمال في الأقطاب التكنولوجية وفضاءات العمل عن بعد	نسبة	85%	90%	95%	98%	100%

تقدّر نسبة إشغال حاضنات الأعمال في الأقطاب التكنولوجية وفضاءات العمل عن بعد سنة 2023 بـ90 %، ومن المنتظر أن يبلغ هذا المؤشر 95% سنة 2024 على أن تبلغ نسبة 100%موفى سنة 2026.

✓**المؤشر 3.3.1.1: مواطن الشغل المحدثة في المحاضن**

تساهم المحاضن التكنولوجية في توفير مواطن الشغل وبالتالي تبادل الأفكار والخبرات التقنية وتحفيز التعاون في تطوير حلول جديدة وابتكارات تقنية. هذا التعاون يمكن أن يساهم في نموالشركات الناشئة وزيادة الابتكار في الاقتصاد الرقمي.

تقديرات المؤشر 3.3.1.1:

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	انجازات 2022	2023	تقديرات		
				2024	2025	2026
مواطن الشغل المحدثة في المحاضن	عدد	221	179	200	220	240

يقدّر عدد مواطن الشغل المحدثة في المحاضن سنة 2023 بـ179، ومن المنتظر أن يبلغ هذا المؤشر 200 موطن شغل سنة 2024على أن يبلغ 240 موطن شغل فى سنة 2026.

2 تقديم الأنشطة وعلاقتها بالأهداف ومؤشرات الأداء:

جدول عدد1:

الأنشطة ودعائم الأنشطة

(الوحدة: ألف دينار)

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2024	الأنشطة	التقديرات المالية لسنة 2024	الأعمال (دعائم الأنشطة(*)، المشاريع، ...)
الهدف 1-1-1- تحقيق الادماج الآمن الرقمي والمالي	المؤشر1.1.1.1: نسبة نفاذ خدمات الأنترنات القارة ذات الاستعمال المنزلي بالنسبة لكل 100 أسرة	%60.92	النشاط 1: تطوير البنية التحتية الاتصالية وتحسين النفاذ للسعة العالية جدا	41 388	إعداد العناصر المرجعية لطلبات العروض وكراسات الشروط قصد الانطلاق في إجراءات الصفقات العمومية ومتابعة التنفيذ وصولا إلى مرحلة الخلاص بدأ أشغال إعداد خارطة الطريق المتعلقة بإطلاق الجيل الخامس من شبكات الهاتف الجوال حيث تمّ إحداث لجنة فنية بمقتضى مقرر من وزير تكنولوجيات الاتصال تتولى إعداد خارطة طريق لإقامة واستغلال شبكات عمومية لاتصالات الهاتف الجوال من الجيل الخامس "5G" ما من شأنه المساهمة في تحسين جودة خدمات الأنترنات وسرعة التدفق من حيث تنزيل البيانات وكذلك توسيع شبكات التغطية وتحسين جودة الاتصالات واستقرارها كما سيمكن من وصول عديد الأجهزة إلى الأنترنات عبر الهاتف الجوال في نفس الوقت.

	مؤشر:2.1.1.1 عدد الهياكل العمومية المرتبطة بالشبكة المندمجة	1600			
	المؤشر :3.1.1.1 عدد المؤسسات التي قامت بالتدقيق في السالمة المعلوماتية	120			
	المؤشر :4.1.1.1 نسبة السكان فوق 20 سنة الذين يملكون حسابات جارية بريدية أوحسابات إفتراضية (بطاقات الدفع اوالسحب)	% 84.4	النشاط 5: منحة لفائدةONP	0	- تطوير أنظمة وتجهيزات الدفع الإلكتروني - تهيئة المركز الاحتياطي (Data Center El Mezannine) - تهيئة مركز البيانات (القطب التكنولوجي الغزالة) - تهيئة مركز البيانات (قطب النحلي) - تحسين البنية التحتية للهياكل التجارية - تحسين التغطية البريدية - تجهيز مقرات البريد التونسي - إقتناء الموزعات الآلية للنقديات - تحيين النظام المعلوماتي الخاص بالبطاقات مسبقة الدفع - تطوير أنظمة النقديات (إقتناء منظومة e-banking لتعويض منظومة CCPNet) - إقتناء أنظمة سلامة إعلامية - تركيز نظام التصرف الالكتروني للوثائق - نظام تطوير العلاقة مع الحرفاء (ChatBot) - دراسة لتحسين خدمات المكتب الافتراضي

					- تطوير المنظومات في إطار مؤسسة ناشئة - الإنخراطات والمساهمات في المنظمات الدولية وإستغلال الشبكات الدولية - إقتناء بطاقات الدفع الإلكترونية
الهدف 1-1-2- تعزيز إرساء إدارة رقمية عصرية في خدمة المستخدمين	**المؤشر1.2.1.1: عدد خدمات الترابط البيني بين المؤسسات العمومية**	**95**	**النشاط 3: رقمنة الإدارة**	31 322	– وضع وتركيز المنظومة الوطنية للترابط البيني بين نظم المعلومات الوطنية – إرساء منظومة المعرف الوطني الوحيد للمواطن – تأهيل منظومة الحالة المدنية – تركيز بوابة موحدة للخدمات الالكترونية – تعزيز البنية التحتية لمشروع ء–هوية – توسعة البنية التحتية الخاصة بمنصة المنظومة الوطنية عليسة (القسط 1: اقتناء تجهيزات للحوسبة السحابية الخاصة Cloud Privé وتطبيقة فنية للتخزين)
	المؤشر 2.2.1.1: عدد الخدمات الإلكترونية المحدثة لفائدة المستخدمين	**23**			
	المؤشر 3.2.1.1: نسبة المراسلات المعالجة الكترونيا كليا عبر منظومة التصرّف الإلكتروني في المراسلات (عليسة)	**% 90**			ـتحديد الخدمات الإدارية التي سيتم رقمنتها عبر منظومة التصرف الالكتروني في المراسلات – رقمنة الإجراءات على منظومة عليسة(Paramétrage) – قيادة التغيير ومتابعة الاستغلال عن طريق مؤشرات الاستعمال
الهدف 1-1-3- تنمية الاقتصاد الرقمي	**المؤشر1.3.1.1: عدد المؤسسات الناشئة المتحصلة على علامة سنويا**	**200**	**النشاط 2:تنمية الاقتصاد الرقمي**	1 958	–التكفّل بإجراءات ومعاليم تسجيل براءات الاختراع لفائدة المؤسسات الناشئة –مساهمات موضوعة على ذمة صندوق ضمان المؤسسات الناشئة

					-إعداد تصوّر وبرنامج تنفيذي بالنسبة للمكونين الثالث والرابع من برنامج تونس الناشئة والمتعلقين تباعا بتطوير الكفاءات Talent Pool والإدماج الجغرافي-Inclusion Géographique والشروع في تجسيم هذين المكونين. -تركيز صندوق الصناديق-Fonds des Fonds- الذي سيتولى تمويل صناديق إستثمار مختّصة تسند لها تراخيص في النشاط مع التوقع بإمكانية بعث صندوق إستثمار مختّص وبعث عدة صناديق.
	المؤشر :2.3.1.1 نسبة إشغال حاضنات العمال في الأقطاب التكنولوجية وفضاءات العمل عن بعد	**%95**	النشاط C: منحة لفائدة "تونس للأقطاب التكنولوجية الذكية"	5 627	
	المؤشر 3.3.1.1 : مواطن الشغل المحدثة في المحاضن	**200**			

2. 3-مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:

جدول عدد2

مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج

وحجم الاعتمادات المحالة

(بالألف دينار)

الفاعل العمومي	أهداف البرنامج (التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها)	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى انجازها في إطار المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج	الاعتمادات المحالة إليه من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2024 (إن وجدت)
الديوان الوطني للبريد	الهدف 1-1-1- تحقيق الادماج الآمن الرقمي والمالي	تطوير أنظمة وتجهيزات الدفع الإلكتروني	0
		تهيئة المركز الاحتياطي (مركز البيانات El Mezannine)	
		تهيئة مركز البيانات (القطب التكنولوجي الغزالة)	
		تهيئة مركز البيانات (قطب النحلي)	
		تحسين البنية التحتية للهياكل التجارية	
		تحسين التغطية البريدية	
		تجهيز مقرات البريد التونسي	
		إقتناء الموزعات الآلية للنقديات DAB/GAB	
		تحيين النظام المعلوماتي الخاص بالبطاقات مسبقة الدفع	
		إقتناء وتركيز منظومة التصرف المندمجERP	
		تطوير أنظمة النقديات(إقتناء منظومة e-banking لتعويض منظومة CCPNet)	
		إقتناء أنظمة سلامة إعلامية	
		تركيز نظام التصرف الالكتروني للوثائق	
		نظام تطوير العلاقة مع الحرفاء (ChatBot)	
		دراسة لتحسين خدمات المكتب الافتراضي)	
		تطوير المنظومات في إطار مؤسسة ناشئة	
		الإنخراطات والمساهمات في المنظمات الدولية وإستغلال الشبكات الدولية	
مؤسسة القطب التكنولوجي "تونس للأقطاب التكنولوجية الذكية"	الهدف 1-1-3- تنمية الاقتصاد الرقمي	تهيئة عامة	5 627
		فضاء العرض	
		تركيز الطاقة المتجددة بالقطب التكنولوجي installation de photovoltaïque	
		تجديد وتدعيم معدات التكييف بالمراكز الجهوية للعمل عن بعد	
		تجديد معدات التكييف المركزي بالقطب	
		تجديد الانارة الخارجية بالقطب	
		اقتناء وتركيز معدات صوتية لمركز الخدمات بقطب الغزالة	
		اقتناء معدات وبرمجيات اعلاميّة	
		اقتناء فضاء تكوين بعدد من المراكز الجهوية للعمل عن بعد	
		احداث فضاء رياضي وترفيهي	

3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى (2023-2025)

جدول عدد 3

تقديرات ميزانية البرنامج

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة : ألف دينار)

بيـــــان النفقات	انجازات 2022	ق م 2023 (1)	تقديرات 2024 2-	الفارق	
				المبلغ (1) - (2)	النسبة %
نفقات التأجير	1457	2 070	1 980	-90	-4,3%
نفقات التسيير				0	
نفقات التدخلات	60000	60 000	67 000	7 000	11,7%
نفقات الاستثمار	49356	53 000	72 688	19 688	37,1%
نفقات العمليات المالية				0	
المجموع	**110 813**	**115 070**	**141 668**	**26 598**	**23,1%**

جدول عدد 4:

إطار النفقات متوسط المدى (2024-2026)

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

البيان	إنجازات 2022	ق م 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026
نفقات التأجير	1457	2 070	1 980	2350	3070
نفقات التسيير					
نفقات التدخلات	60000	60 000	67 000	67 950	71 350
نفقات الاستثمار	49356	53 000	72 688	74 930	77 880
نفقات العمليات المالية					
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**110 813**	**115 070**	**141 668**	**145 230**	**152 300**
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**110 813**	**115 070**	**141 668**	**145 230**	**152 300**

سيتم خلال السنوات القادمة انجاز اعتمادات تفوق تلك المرسمة خلال سنة 2023 وخاصة تلك المتعلقة بنفقات الاستثمار وذلك بهدف السعي إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبرنامج.

تتعلق نفقات الاستثمار بالمشاريع التي يتم تمويلها عن طريق القروض الخارجية الموظفة سواء على البنك الدولي للإنشاء والتعمير أو البنك الافريقي للتنمية والتي ستشهد ارتفاع في نسق استهلاك الاعتمادات المخصصة لهذه المشاريع.

حيث تم خلال سنة 2023 إمضاء العقود الخاصة بالعديد من المشاريع الممولة عن طريق البنك الافريقي للتنمية على غرار مشروع تركيز بوابة موحدة للخدمات الالكترونية ومشروع تركيز التطبيقات ذات العلاقة بالخدمات الالكترونية للشؤون الخارجية ومشروع تركيز نظام مدمج للبريد التونسي ومشروع تركيز الشبكة التربوية عالية التدفق « Edunet 10 » وتركيز نظام معلوماتي لشبكات المكتبات العمومية.

هذا إلى جانب مواصلة تنفيذ المشاريع التي تم الانطلاق في تنفيذها خلال السنوات الفارطة على غرار مشروع الشبكة الإدارية المندمجة عدالة وإرساء منظومة المعرف الوطني الوحيد للمواطن وتأهيل منظومة الحالة المدنية ومشروع إرساء وتركيز منظومة الخلاص الالكتروني للطلب العمومي.

كما تم في المقابل بالنسبة للمشاريع الممولة على البنك الدولي إمضاء عقود تتعلق بمشاريع كبرى جديدة على غرار تركيز الشبكة الخارجية ذات التدفق العالي Outdoor للمدارس« Edunet 10»، ومشروع تطوير البنية التحتية التكنولوجية لمركز تخزين بالبيانات لوزارة التربية ودمجها في Cloud National، إضافة إلى مشروع اقتناء وتركيز النظام المعلوماتي الجديد الخاص بالديوانة التونسية، وغيرها من المشاريع.

هذا بالإضافة إلى المشاريع التي يتم تمويلها عن طريق صندوق تنمية المواصلات وذلك تبعا لبلوغ أغلب المشاريع مرحلة الخلاص وخاصة منها مشاريع الشبكات الإدارية المندمجة إضافة إلى الانطلاق في تنفيذ بعض المشاريع الهامة على غرار البرنامج الوطني للتدقيق في السلامة المعلوماتية للهياكل العمومية ومشروع توسعة البنية التحتية الخاصة بمنصة المنظومة الوطنية عليسة.

البرنامج التاسع: القيادة والمساندة

رئيس البرنامج:

السيد أحمد بن حسين

المدير العام للمصالح المشتركة

مرجع التسمية:

قرار وزير تكنولوجيات الاتصال

المؤرخ في 10 فيفري 2023

1- تقديم البرنامج:

1.1 الاستراتيجية:

تتمثل غاية برنامج القيادة والمساندة في حوكمة مهمة تكنولوجيات الاتصال وتعزيز دور القيادة بها تحت إشراف رئيس المهمة من جهة، وتوفير المساندة لبرنامج التنمية الرقمية في تنفيذ ميزانيته وتحقيق أهدافه من جهة ثانية، كما تكمن رؤية البرنامج في تحسين فاعليته عبر تحقيق غايته بأقل كلفة.

وفي هذا الإطار وتبعا للتوجهات الوطنية في المجال الرقمي، فإنّ استراتيجية برنامج القيادة والمساندة بمهمة تكنولوجيات الاتصال تتمثل أساسا في:

- ✓ حوكمة مهمة تكنولوجيات الاتصال وتعزيز دور القيادة بها
- ✓ تدعيم التعاون الدولي الثنائي ومتعدد الأطراف
- ✓ تكثيف حملات الإتصال والتوعية لمزيد نشر الثقافة الرقمية
- ✓ تطوير المنظومة التشريعية للقطاع ومسايرتها للمستجدات التكنولوجية
- ✓ تنفيذ القرارات والتوصيات المرتبطة بالقطاع والتنسيق مع كافة المتدخلين لرفع الإشكاليات التي تحول دون إنجاز المشاريع بالنسق المطلوب
- ✓ تركيز آليات الرقابة الداخلية والحوكمة الرشيدة من خلال رصد الإخلالات والعمل على تجاوزها في إطار حسن التصرف الإداري والمالي واعتماد أفضل الممارسات.
- ✓ تفعيل آليات الحكومة المفتوحة ومزيد التواصل والتعريف بأنشطة المهمّة عبر مختلف وسائل الاتصال الحديثة وتطوير الموقع الرسمي للمهمة
- ✓ اعتماد الكل رقمي"Full Digital" داخل المهمة

هذا ويعتبر برنامج القيادة والمساندة الرافد الرئيسي لدعم البرنامج العملياتي للتنمية الرقمية في تجسيم أهدافه، لا سيّما فيما يتعلق بتأمين الخدمات ذات العلاقة بالدعم والمساندة والتي تتمثل أساسا فيما يلي:

- ✓ توسيع مجال نظام الرقابة الداخلية بالمهمة،
- ✓ تطوير التبادل الإلكتروني للمعطيات مع الهياكل ومع المتعاملين معها،
- ✓ تركيز نظام معلوماتي للاداء بالمهمة،
- ✓ تدعيم الخدمات الرقمية الموجهة للأعوان عبر منظومة انترانات الإدارة،
- ✓ الارتقاء بالموارد البشـــرية وتطوير جودة خدماتها وذلك بالتدقيق في تحديد الحاجيات والجدوى الوظيفية للانتداب، وتعزيز القدرات والمهارات المهنية وحسن توظيفها،
- ✓ ضـــمان المســـاواة بين مختلف الفئات مع الحرص على دعم تكافؤ الفرص بين النســـاء والرجال على مستوى الخدمات الإدارية المسـداة على غرار التكوين، التسـميات في الخطط الوظيفية والترقيات،
- ✓ وضع برنامج لتطوير الخدمات الاجتماعية المسداة لفائدة الاعوان،
- ✓ ترشـيد اسـتهلاك الطاقة وصـيانة السـيارات الإدارية وتهيئة البناءات وتوفير المعدات والتجهيزات مما يسمح بحسن التصرف في الموارد المادية وتحسين ظروف العمل،
- ✓ تحسين التصرف في الاعتمادات مع ضمان مبدأ الحفاظ على ديمومة الميزانية.

2.1 الهياكل المتدخلة :

يتضمن برنامج القيادة والمساندة برنامج فرعي وحيد والذي يشتمل على:

- جملـــة الأنشـــطة المتعلقـــة بعمليـــات المتابعـــة والتقيـــيم والإشـــراف والتابعـــة أساســـا لمصالح الديوان، التفقدية العامة وإدارة الشؤون القانونية،
- وظـــائف الـــدعم الأفقيـــة ومختلـــف الخـــدمات التـــي تســـاند البرنـــامج العمليـــاتي فـــي تحقيـــق أهدافـــه وتنفيـــذ ميزانيتـــه (الإدارة العامـــة للمصـــالح المشـــتركة، الإدارة العامـــة للمنشآت والمؤسسات العمومية، مكتب السلامة والاستمرار..)،
- المؤسســـات العموميـــة ذات الصـــبغة الإداريـــة (المعهـــد العـــالي للدراســـات التكنولوجية بتونس والمدرسة العليا لمواصلات بتونس).

2- أهداف ومؤشرات الأداء:

1.2 تقديم الأهداف ومؤشرات الأداء:

تمّ ضبط الأهداف الاستراتيجية لبرنامج القيادة والمساندة للمهمّة بالاستئناس بالإطار المرجعي الموحد لتنزيل الأداء، والتي تمكّن من تحقيق الأنشطة الرئيسية المتعلقة بالقيادة وبالتصرف في الميزانية والموارد البشرية.

❖ **الهدف 1.1.9: تطوير حوكمة المهمة**

يتم العمل على تطوير حوكمة المهمة من خلال ترسيخ أسس الحوكمة وتحسين نجاعة السياسات العمومية وفاعليتها وضمان شفافيتها والتنسيق العام والسهر على ضمان حسن تنفيذ المهام الموكولة للمهمة. ويتم في هذا الصدد تنفيذ القرارات المتعلقة بأنشطة القيادة والمتابعة الدورية لقرارات لجان القيادة على مستوى الديوان مع إعطاء الأولوية القصوى لاستحثاث نسق إنجاز مشاريع المخطط الوطني الإستراتيجي تونس الرقمية والوقوف على الإشكاليات والسعي لإيجاد حلول للعراقيل التي تحول دون تقدم إنجازها بالتنسيق مع الهياكل الخارجية المتدخلة باعتبار الصبغة الأفقية للمهمة، كما تتم المتابعة الدورية لمدى تطور تركيز نظام الرقابة الداخلية بالمهمة، وإرساء نظام معلوماتي يرتكز أساسا على رقمنة الخدمات الإدارية الداخلية والتحول الكلي نحو رقمنة مختلف المسارات الإدارية الداخلية بالاعتماد على التراسل الالكتروني بين الهياكل تجسيما للأمر الحكومي عدد 777 لسنة 2020 المؤرخ في 5 أكتوبر2020 ، وعلى التصرف الإلكتروني في الوثائق عبر اعتماد منظومة عليسة.

- **المؤشرات:**

يتم تقييم مدى تحقيق هدف تطوير حوكمة المهمة باعتماد المؤشرين التاليين:

- نسبة تنفيذ القرارات والتوصيات المرتبطة بالقطاع
- التطور السنوي لعدد زيارات الموقع الرسمي للمهمة.

- **المؤشر 1.1.1.9 : نسبة تنفيذ القرارات والتوصيات المرتبطة بالقطاع**

يعتبر هذا المؤشر آلية للمتابعة الدورية للقرارات والتوصيات المرتبطة بالقطاع التي يتم اتخاذها على مستوى الديوان ومجالس الوزراء والمجالس الوزارية المضيقة وجلسات العمل الوزارية، وذلك قصد تقييم مدى تقدم تنفيذها ومناقشة أهم الإشكاليات والعمل على تذليل الصعوبات التي تعترض تنفيذها.

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر1.1.1.9: نسبة تنفيذ القرارات والتوصيات المرتبطة بالقطاع	(%)	87	88	90	92	94

*ملاحظة: تم تغييرالمؤشر مقارنة بملف القدرة على الأداء لسنة 2023

يعمل الديوان بالتنسيق مع مكتب متابعة قرارات مجالس الوزراء والمجالس الوزارية المضيقة وجلسات العمل الوزارية على متابعة تنفيذ التوصيات والقرارات المرتبطة بالقطاع وبمساهمة كافة المتدخلين، وعموما حققت الوزارة سنة 2023 نسبة إنجاز ب88% لمختلف التوصيات والقرارات في حين تبقى بقية التوصيات في طور الإنجاز نظرا إما لارتباطها الوثيق بتوصيات أخرى ذات العلاقة أو يتطلب إنجازها الكلي مدة زمنية معينة.

هذا وسيواصل الديوان بالتنسيق مع مكتب متابعة قرارات مجالس الوزراء والمجالس الوزارية المضيقة وجلسات العمل الوزارية وبمساهمة كافة المتدخلين العمل من أجل استحاث نسق إنجاز بقية التوصيات والقرارات التي هي في طور الإنجاز

- **المؤشر 2.1.1.9 التطور السنوي لعدد زيارات الموقع الرسمي للمهمة:**

يعكس هذا المؤشر نسبة التطور السنوي لعدد زيارات الموقع الرسمي للمهمة خاصة وأن القطاع الذي تنتمي له المهمة يرتكز أساسا على تكنولوجيات المعلومات والاتصال.

مؤشرات قيس أداء الهدف الوحد	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر2.1.1.9: التطور السنوي لعدد زيارات الموقع الرسمي للمهمة	%	5.14	5	6	6	7

تم ضبط تقديرات سنة 2024 بناء على إعادة تصميم موقع واب الوزارة في نسخة جديدة تتميز بسهولة تصفح الموقع وتقديم خدمات الوزارة وهياكلها حيث يتم إثراء وتحيين بوابة المهمّة للترفيع في نسبة النفاذ للموقع والترفيع في عدد الخدمات المسداة للمواطن وجودتها.

❖ الهدف 2.1.9: تحسين التصرف في الموارد البشرية مع الملائمة بين المهارات والحاجيات وضمان المساواة وتكافؤ الفرص

- **تقديم الهدف:**

تعتبر وظيفة التصرّف في الموارد البشرية العنصر الرئيسي لتأهيل الإدارة وتطوير جودة خدماتها والنهوض بالعلاقة النوعية والكمية بين الادارة والمتعاملين معها، حيث تعمل على حسن توظيفها من حيث تحقيق الملاءمة بين طبيعة الحاجيات والجدوى الوظيفية عند الانتداب وتنمية القدرات والمهارات المهنية بما يتناغم مع الحاجيات الحقيقية لمراكز العمل هذا مع ضمان المساواة وتكافؤ الفرص.

يضم هذا الهدف مؤشرات قيس آداء ذات علاقة بتطوير القدرات المهنية للأعوان والإطارات من حيث التكوين وتنمية المهارات إضافة إلى التحكم في كتلة الأجور.

- **المؤشرات:**

يتم تقييم مدى تحقيق هدف تحسين التصرف في الموارد البشرية مع الملائمة بين المهارات والحاجيات وضمان المساواة وتكافؤ الفرص باعتماد المؤشرين التاليين:

- الفارق بين كتلة الأجور المبرمجة وكتلة الأجور المنجزة.
- نسبة الأعوان المنتفعين بالتكوين (مرة واحدة على الأقل)

• المؤشر 1.2.1.9: الفارق بين كتلة الأجور المبرمجة وكتلة الأجور المنجزة:

يبرز هذا المؤشر مدى إحكام ضبط كتلة الأجور المبرمجة للسنة المعنية بإعداد الميزانية بحيث يتم تقليص الفارق بين الاعتمادات المبرمجة والنفقات المنجزة فعليا.

وقد تم اختيار هذا المؤشر في إطار حوكمة التصرف في الموارد البشرية من حيث حسن برمجة الحاجيات وتنفيذها.

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر1.2.1.9: الفارق بين كتلة الأجور المبرمجة وكتلة الأجور المنجزة	%	14.4	9	6	5	4

تم تقدير 10 % كنسبة مرجو بلوغها سنة 2022 إلّا أنّ قيمة المؤشر المنجزة تجاوزت التقديرات نتيجة بقايا فواضل إعتمادات التأجير التي لم يتم استهلاكها ويعود ذلك أساسا:

- لا وجود لانتدابات جديدة
- مغادرة بعض الأعون بعنوان إلحاقات ونقل دون التعويض واستقالات خاصة للسلك التقني
- صعوبة انجاز الحاقات أو نقل باعتبار أنّ نظام التاجير بالوزارة لا يتضمن تحفيزات مقارنة بالقطاع الخاص أو ببعض الوزارات الاخرى

وسيرتكز العمل خلال السنوات القادمة على مزيد إحكام البرمجة ووضع الأطر اللازمة لحسن تنفيذها على أن يتم تقليص قيمة المؤشر المتمثلة في الفارق بين كتلة الأجور المبرمجة وكتلة الأجور المنجزة من سنة إلى أخرى، وذلك من خلال تفعيل جملة من الآليات على غرار إعادة التوزيع الداخلي للأعوان وحسن توظيفهم على مستوى مختلف مصالح الوزارة والهياكل التابعة لها.

- **المؤشر 2.2.1.9: نسبة الأعوان المنتفعة بالتكوين باعتبار النوع الاجتماعي**

يعتبر التكوين من ضمن العوامل الرئيسية لتطوير القدرات المهنية للأعوان والإطارات وملائمتها مع حاجيات المهمة حيث يهدف هذا المؤشر إلى تحسين التصرف في الموارد البشرية للوزارة عبر تطوير القدرات الفنية لإطارات الوزارة وتطوير كفاءاتهم مع ضمان المساواة وتكافؤ الفرص من جهة والملائمة بين المهارات والحاجيات التكوينية من جهة ثانية ويتضح ذلك من خلال تحقيق النسب المتميزة للمؤشر سواء تلك المتعلقة بالرجال المنتفعين بالتكوين وبنسبة أكبر لفئة النساء.

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر2.2.1.9: نسبة الأعوان المنتفعين بالتكوين (مرة واحدة على الأقل)	%	84	85	86	87	88
مؤشر فرعي 1: نسبة المشاركات الرجالية	%	52	51	50	50	50
مؤشر فرعي 2: نسبة المشاركات النسائية	%	48	79	50	50	50

*ملاحظة: تم تغيير المؤشر مقارنة بملف القدرة على الأداء لسنة 2023

تم خلال سنة 2022 تحقيق نسب هامة للمؤشر حيث بلغت نسبة الأعوان المنتفعين بالتكوين 84%. مع تسجيل نسبة 52% للمشاركات الرجالية ونسبة 48% للمشاركات النسائية.

حيث تمّ تنفيذ حوالي 80 % من الأنشطة التكوينية المبرمجة بالمخطط السنوي للتكوين بعنوان سنة 2022 (28 دورة تكوينية من جملة 36 دورة كانت مبرمجة) كما استفاد من هذه الدورات 279 مشاركا (145 مشاركة رجالية و134 مشاركة نسائية).

هذا وبالنسبة لسنة 2023، سيتم العمل على مواصلة الجهود لتحسين مهارات أعوان وإطارات المهمة وتطوير معارفهم ومكتسباتهم مع ضمان المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع الأصناف وبين الجنسين لتحقيق النسب المأمولة للمؤشر. حيث يتوقع في سنة 2023 أن يتم تحقيق نسبة 85 % للأعوان المنتفعين بالتكوين (على الأقل مرة واحدة) وبلوغ نسبة 88 % خلال سنة 2026.

من جهة ثانية وفي إطار العمل على ضمان المساواة وتكافؤ الفرص بين الجميع ورغم تقارب النسب المسجلة للمؤشر خلال سنة 2022، سيتم العمل على مزيد بلوغ نسب متساوية بين المشاركات الرجالية والمشاركات النسائية لتبلغ 50% للفئتين.

ولتحقيق هذه النسب المحتملة للمؤشر، سيتم اتخاذ جملة من الأنشطة والتي تتمثل أساسا في:

- ✓ حسن ضبط الحاجيات التكوينية الضرورية للمهمّة وتشريك كافة الأعوان والاطارات في اقتراح برنامج التكوين وتحديد القائمة النهائية للمشاركين في إطار اللجنة المختصة في الغرض مع مراعاة الاعتمادات المخصصة للتكوين،

- ✓ متابعة تنفيذ الدورات التكوينية والتدخل الآني عند الاقتضاء لتفادي النقائص وتوفير الظروف الملائمة للإنجاز،
- ✓ إعداد دليل يتضمن مختلف الإجراءات والمسارات الخاصة بالتصرف في الموارد البشرية،
- ✓ اعتماد البطاقات الوصفية للمهام وملاءمتها مع محاور التكوين،
- ✓ إعداد / تحيين خطة عمل بين الهياكل المتدخلة.

❖ الهدف 3.1.9: المحافظة على ديمومة الميزانية مع تحسين التصرف في الاعتمادات وتطوير فاعلية برنامج القيادة والمساندة

- **تقديم الهدف:**

تعتبر وظيفة الشؤون المالية من الوظائف الرئيسية لبرنامج القيادة والمساندة التي تهدف بالأساس إلى تحسين التصرف في الإعتمادات من حيث نسق الإنجاز المادي وكيفية الإستهلاك وفقا للإستراتيجية التي تمّ ضبطها وخاصة منها المتعلقة بالإعتمادات بعنوان نفقات الإستثمار باعتبارها رافدا من روافد التنمية مع تأمين مبدأ الحفاظ على ديمومة الميزانية، وقد تم السعي في إطار تنفيذ إعتمادات المهمة إلى الحفاظ على مبدأ ديمومة الميزانية وذلك بمبادرة المهمة في تسوية المتخلدات لفائدة مستحقيها، بالإضافة إلى تحسين التصرف في الإعتمادات وتقليص الفارق بين الإعتمادات المرسمة والإعتمادات المنجزة.

كما تعتبر فاعلية البرنامج الرؤية الأساسية لبرنامج القيادة والمساندة حيث يعمل على الرفع من جودة الخدمات التي يسديها لفائدة المهمة مع الضغط على الكلفة والآجال.

- **المؤشرات:**

يتم تقييم مدى تحقيق هدف المحافظة على ديمومة الميزانية مع تحسين التصرف في الاعتمادات وتطوير فاعلية برنامج القيادة والمساندة باعتماد المؤشرات التالية:

- الفارق بين الاعتمادات المبرمجة والاعتمادات المنجزة.
- نسبة ميزانية برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة.
- كلفة التسيير للعون الواحد.

- **المؤشر 1.3.1.9: الفارق بين الاعتمادات المبرمجة والاعتمادات المنجزة:**

يعمل برنامج القيادة والمساندة على دعم ومساندة البرنامج العملياتي في تنفيذ الاعتمادات المرسمة للمهمة وذلك من خلال الدور القيادي والتقييمي الذي يقوم به من جهة وبواسطة الخدمات الأفقية التي يسديها لفائدته من حيث توفير الدعم البشري واللوجيستي والتقني من جهة أخرى، مما يمكن من تحسين التصرف في الاعتمادات المبرمجة وتقليص الفارق بينها وبين ما هو منجز من خلال جملة من الآليات:

- الدقة في ضبط الحاجيات والتقديرات،
- إحكام إعداد البرمجة السنوية للنفقات وحسن تنفيذها،
- احترام الروزنامة المضبوطة لمختلف الشراءات العمومية،
- المحافظة على ديمومة الميزانية من خلال تجنب تراكم الديون المتخلدة والحرص على إيفاء الإدارة بتعهداتها المالية.

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر1.3.1.9: الفارق بين الاعتمادات المبرمجة والاعتمادات المنجزة للمهمة	%	3	*25	5	4	3
مؤشر فرعي: الفارق بين الاعتمادات المبرمجة والاعتمادات المنجزة لبرنامج القيادة والمساندة	%	29	20	15	10	5

تم سنة 2022 تسجيل إنجازات ما قدرها 139.455 م د مقابل 144.275 م د مرسمة بقانون المالية أي بنسبة تعادل 97 % وبالتالي تراجعت قيمة المؤشر المنجزة سنة 2022 والبالغة نسبة 3% مقارنة بالتقديرات (20%)، وعليه تم تقليص الفارق بين الإعتمادات المبرمجة والاعتمادات المنجزة.

وفي هذا الاطار سيتم العمل بالنسبة لسنة 2024 والسنوات اللاحقة لها على مزيد تقليص الفارق بين الاعتمادات المبرمجة والاعتمادات المنجزة على مستوى برنامج القيادة والمساندة وعدم تجاوز القيمة المسجلة للمؤشر على مستوى المهمة وذلك وباعتبار مختلف مصادر التمويل (الموارد العامة لميزانية الدولة / صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيا المعلومات والاتصال / القروض الخارجية الموظفة) كما تم إضافة مؤشر فرعي يتعلق بالفارق بين الاعتمادات المبرمجة والاعتمادات المنجزة لبرنامج القيادة والمساندة.

*أمّا فيما يتعلق بقيمة المؤشـــر لســـنة 2023 الواردة بالجدول أعلاه، فقد تم اعتماد التقديرات المدرجة بالمشروع السنوي للمهمة لذات السنة إلّا أنّه سيتم العمل على تقليصها.

- **المؤشر 2.3.1.9: نسبة ميزانية برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة**

يندرج هذا المؤشـر في إطار التحكم في حجم برنامج القيادة والمسـاندة من حيث الاعتمادات المخصـصـــة له مقارنة باعتمادات المهمة باعتبارها نفقات تعكس كلفة الخدمات الأفقية التي يسـديها لفائدة البرنامج العملياتي التنمية الرقمية في تنفيذ ميزانياته، بحيث أنّ الضـغط على قيمة المؤشر من شـأنه ان يرفع من فاعلية البرنامج.

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر2.3.1.9: نسبة ميزانية برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة	%	17.7	23.3	19	19	19

تضـبط قيمة المؤشر إنجازات ميزانية برنامج القيادة والمساندة مقارنة بإنجازات ميزانية المهمة، حيث بلغت نسـبة 17.7% لسـنة 2022 لتتجاوز التقديرات بنسـبة 140 % وهو ما يعكس التحسـين في فاعلية برنامج القيادة والمسـاندة باعتبار الانخفاض النسـبي لكلفة الخدمات الأفقية التي يسديها لفائدة البرنامج العملياتي التنمية الرقمية في تنفيذ ميزانيته وتحقيق أهدافه.

وقد تم تقدير نسـبة المؤشـر لسـنة 2024 في حدود 19 % على أن يتم العمل خلال السـنوات اللاحقة على مزيد التحكم في الاعتمادات المخصـصـة لبرنامج القيادة والمسـاندة مقارنة ببرنامج التنمية الرقمية مع الحرص على ضـمان جودة الخدمات المسـداة لفائدة هذا الأخير وذلك باعتماد جملة من الآليات والمنظومات الرقمية على الخط التي من شأنها أن ترفع من فاعلية البرنامج.

- **المؤشر 3.3.1.9: كلفة تسيير العون الواحد:**

يندرج هذا المؤشر في إطار التحكم في كلفة التسيير للعون الواحد وهو مؤشر يساهم في تحسـين فاعلية برنامج القيادة والمسـاندة حيث يتم العمل على توفير الإطار اللوجيسـتي لضـمان مناخ عمل ملائم للرفع من إنتاجية ومردودية العون مع الحرص على ترشـــيد النفقات في إطار تحسين التصرف في الاعتمادات.

	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر3.3.1.9: كلفة تسيير العون الواحد	الدينار	13620	9800	12000	12000	13500

ترتبط كلفة تسيير العون الواحد بنفقات التسيير التي شهدت ارتفاعا ملحوظا انطلاقا من سنة 2021 تبعا لتخصيص اعتمادات بعنوان نفقات مصاريف صيانة وإيواء واستغلال المنظومة الوطنية للتصرف الالكتروني في المراسلات "عليسة" في حدود 3 مليون دينار التي تسدي خدماتها لفائدة جميع المهمات إضافة وعليه تم التعديل في طريقة احتساب المؤشر حيث يطرح من اعتمادات التسيير النفقات العرضية (ملف تعويضات أو خطايا) والنفقات ذات الصبغة الأفقية لفائدة قطاعات أخرى (نفقات مصاريف صيانة وإيواء واستغلال المنظومة الوطنية للتصرف الالكتروني في المراسلات "عليسة" في حدود 3 مليون دينار التي تسدي خدماتها لفائدة جميع المهمات) وذلك بهدف تصحيح الكلفة الفعلية لتسيير العون .

وقد تم بالنسبة لسنة 2022 تحقيق 84 % من قيمة المؤشر المبرمجة باعتبار تسجيل فواضل على مستوى إعتمادات التسيير المنجزة.

2.2- تقديم الأنشطة وعلاقتها بالأهداف ومؤشرات الأداء:

جدول عدد 1 :
الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج القيادة والمساندة

الوحدة: ألف دينار

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2024	الأنشطة	التقديرات المالية 2024	الأعمال (دعائم الأنشطة(*)، المشاريع، ...)
الهدف 1.1.9: تطوير حوكمة المهمة	**المؤشر 1.1.1.9:** المعدل السنوي لتنفيذ القرارات والتوصيات المرتبطة بالقطاع	90%	القيادة		المتابعة الدورية لمدى تقدم تنفيذ القرارات والتوصيات ذات العلاقة
	المؤشر 2.1.1.9: التطور السنوي لعدد زيارات الموقع الرسمي للمهمة	6%	القيادة	بتمويل من وكالة التعاون الألماني GIZ	حملة اتصالية للإعلان عن النسخة الجديدة للموقع مع أكثر سهولة في تصفح الموقع وتقديم خدمات الوزارة وهياكلها إعادة تصميم موقع واب الوزارة بتمويل من وكالة التعاون الألماني GIZ
الهدف 2.1.9: تحسين التصرف في الموارد البشرية مع الملائمة بين المهارات و الحاجيات وضمان المساواة وتكافؤ الفرص	**المؤشر 1.2.1.9:** الفارق بين كتلة الأجور المبرمجة وكتلة الأجور المنجزة	6%	خدمات لوجيستية وتسيير	17.450 م د	- إعادة توزيع داخلي الأعوان - حسن ضبط الحاجيات من الموارد البشرية
	المؤشر 2.2.1.9: لنسبة الأعوان المنتفعين بالتكوين (مرة واحدة على الأقل) مؤشر فرعي 1: نسبة المشاركات الرجالية مؤشر فرعي 2: نسبة المشاركات النسائية	86% 50% 50%	خدمات لوجيستية وتسيير	123 أ د	- حسن ضبط الحاجيات التكوينية الضرورية للمهمّة وتحديد محاور التكوين في إطار تشاركي -حسن اختيار الأعوان المهنيين بمحور التكوين وفق المهام الموكولة لهم مع مراعاة النوع الاجتماعي -متابعة تنفيذ مخطط التكوين السنوي
الهدف 3.1.9: المحافظة على	**المؤشر 1.3.1.9:** الفارق بين الاعتمادات المبرمجة والاعتمادات المنجزة للمهمة	5% 15%			- حسن ضبط التقديرات الأولية للحاجيات وفق بطاقات مشاريع واضحة والتنسيق مع كافة الأطراف المتدخلة - حسن اعداد البرمجة السنوية للنفقات الأولية والمحينة

ديمومة الميزانية مع تحسين التصرف في الاعتمادات وتطوير فاعلية برنامج القيادة والمساندة	مؤشر فرعي: الفارق بين الاعتمادات المبرمجة والاعتمادات المنجزة لبرنامج القيادة والمساندة		خدمات لوجيستية وتسيير		- احترام روزنامة تنفيذ البرمجة السنوية للصفقات واعتماد لوحة قيادة لدفع نسق تنفيذ المشاريع - التقيد بأدلّة الإجراءات الخاصة بالشراءات العمومية
	المؤشر 2.3.1.9: نسبة ميزانية برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة	22%	خدمات لوجيستية وتسيير	33.482 م د	- تفعيل المناشير المتعلقة بالتحكم في الطاقة - إعادة توزيع الأعوان لدعم البرنامج العملياتي
	المؤشر 3.3.1.9: كلفة التسيير للعون الواحد	11000د	خدمات لوجيستية وتسيير	4.100 م د	- ترشيد النفقات

3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى (2024-2026)

تعتبر جل نفقات برنامج القيادة والمساندة نفقات متواصلة باعتبارها نفقات سنوية متكررة تكتسي صبغة نفقات التصرف لضمان السير العادي لمصالح الإدارة على غرار نفقات التأجير ونفقات تسيير وسائل المصالح والتدخل والتي تمثل الجزء الأكبر من اعتماد البرنامج.

وقد تم ضبط ميزانية البرنامج لسنة 2024 في حدود 33,482 م د موزعة كالتالي:

- **حسب طبيعة النفقة:**

- نفقات التأجير: 15,470 م د
- نفقات التسيير: 6,907 م د
- نفقات التدخل: 4,320 م د
- نفقات الاستثمار: 6,785 م د

هذا وينبني **إطار النفقات متوسط المدى** وتطور الاعتمادات المرصودة لفائدة البرنامج للسنوات القادمة على النقاط التالية:

- **على مستوى التأجير:**

- تفعيل الزيادة الدورية للأجور،
- تنفيذ البرنامج السنوي للترقيات،
- احتساب الانتدابات (الحاقات / نقل) والاحالات على التقاعد،
- احتساب الزيادة الدورية لمساهمة المشغل.
-

- **على مستوى التسيير:**

- تحيين الحاجيات والتكلفة الجملية وفقا للتضخم المالي،
- إيواء وصيانة منظومة التصرّف الإلكتروني في المراسلات (GEC) الى غاية

- **على مستوى التدخل:**

- ارتفاع سعر الصرف السنوي بالنسبة للمساهمات في ميزانيات المنظمات العالمية والافريقية والإقليمية المرتبطة بقطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصال.

- **على مستوى نفقات الاستثمارات:**

- انطلاق تنفيذ مشروع توسعة كل من المدرسة العليا للمواصلات والمعهد العالي للدراسات التكنولوجية بتونس،
- بناء مبيت جامعي لفائدة المدرسة العليا للمواصلات،
- تهيئة فضاء الحياة الجامعية بالمدرسة العليا للمواصلات بتونس،
- تهيئة المكتبة ومخابر الأشغال التطبيقية، ومنصات تكوينية وفضاء البحث والمدارج والبهو الداخلي وقاعة الاجتماعات وقاعات الأنشطة البيداغوجية والفضاءات الخارجية وفضاء المؤسسات بالمدرسة العليا للمواصلات بتونس،
- تهيئة مقر المهمة بنهج انقلترا.

- **مصاريف تسيير المرصد التونسي لتكنولوجيات المعلومات والإتصال:**

في إطار تجسيم الإستراتيجية الرقمية للفترة 2023-2025 المعروضة على مجلس الوزراء خلال إجتماعية المنعقد بتاريخ 21 جوان 2022 تم إقرار إحداث المرصد التونسي لتكنولوجيات المعلومات والإتصال في شكل مؤسسة عمومية ذات صبغة إدارية، على معنى أحكام القانون عدد 100 لسنة 1999 المؤرخ في 13 ديسمبر 1999 المتعلق بمراصد ومراكز الإعلام والتكوين والتوثيق والدراسات كما تم تنقيحه بالقانون عدد 64 لسنة 2001 المؤرخ في 25 جوان 2001، خاضعة لإشراف مهمة تكنولوجيات المعلومات والإتصال. وعليه تم الاخذ بعين الاعتبار للاعتمادات الخاصة بالمؤسسة المذكورة عند إعداد إطار النفقات متوسط المدى بالنسبة لسنتي 2025 و2026.

وعليه تم ضبط إطار النفقات متوسط المدى 2024-2026 لبرنامج القيادة والمساندة بمهمة تكنولوجيات الإتصال في حدود :

- 33.482 م.د دفعا بالنسبة لسنة 2024 أي بنسبة تطور تقدر بـ4.6- % مقارنة بسنة 2023
- 34.1 م.د دفعا بالنسبة لسنة 2025 أي بنسبة تطور تقدر بـ 1.8 % مقارنة بسنة 2024
- 35.426 م.د دفعا بالنسبة لسنة 2026 أي بنسبة تطور تقدر بـ 3.9 % مقارنة بسنة 2025

وتتوزع حسب طبيعة النفقة كالتالي :

- **نفقات التأجير:**

تشمل نفقات تأجير الأعوان الراجعون بالنظر للوزارة، المدرسة العليا للمواصلات بتونس، المعهد العالي للدراسات التكنولوجية للمواصلات بتونس (والمرصد التونسي لتكنولوجيات المعلومات والإتصال ابتداء من سنة 2025)

وقد تم ضبط ميزانية التاجير لبرنامج القيادة والمساندة بمهمة تكنولوجيات الإتصال في حدود:

- 15.470 م.د دفعا بالنسبة لسنة 2024 أي بنسبة تطور تقدر بـ 4,2- % مقارنة بسنة 2023
- 15.800 م.د دفعا بالنسبة لسنة 2025 أي بنسبة تطور تقدر بـ 2.1% مقارنة بسنة 2024
- 16.000 م.د دفعا بالنسبة لسنة 2026 أي بنسبة تطور تقدر بـ 1.3 % مقارنة بسنة 2025

- **نفقات التسيير:**

تشمل نفقات تسيير مصالح المهمة علاوة على تخصيص اعتمادات بعنوان نفقات مصاريف صيانة وإيواء واستغلال المنظومة الوطنية للتصرف الالكتروني في المراسلات "عليسة" في حدود 2.8 مليون دينار التي تسدي خدماتها لفائدة جميع المهمات، كما تضم منح بعنوان التسيير لفائدة المدرسة العليا للمواصلات بتونس والمعهد العالي للدراسات التكنولوجية للمواصلات بتونس والمرصد التونسي لتكنولوجيات المعلومات والاتصال.

وقد تم ضبط ميزانية التسيير لبرنامج القيادة والمساندة بمهمة تكنولوجيات الإتصال في حدود:

- 6.907 م.د دفعا بالنسبة لسنة 2024 أي بنسبة تطور تقدر بـ 6- % مقارنة بسنة 2023
- 7.400 م.د دفعا بالنسبة لسنة 2025 أي بنسبة تطور تقدر بـ 7.1 % مقارنة بسنة 2024
- 8.600 م.د دفعا بالنسبة لسنة 2026 أي بنسبة تطور تقدر بـ 16.2 % مقارنة بسنة 2025

- **نفقات التدخل:**

تتمثل أساسا في التدخلات في الميدان الاجتماعي لفائدة تعاونية البريد والاتصالات، المساهمات السنوية في المنظمات العالمية المرتبطة بالقطاع و منح بعنوان التدخل لفائدة المدرسة العليا للمواصلات بتونس والمعهد العالي للدراسات التكنولوجية للمواصلات بتونس والمرصد التونسي لتكنولوجيات المعلومات والإتصال.

وقد تم ضبط ميزانية التدخل لبرنامج القيادة والمساندة بمهمة تكنولوجيات الاتصال في حدود :

- 4.320 م.د دفعا بالنسبة لسنة 2024 أي بنسبة تطور تقدر بـ 2.9- % مقارنة بسنة 2023
- 4.200 م.د دفعا بالنسبة لسنة 2025 أي بنسبة تطور تقدر بـ 2.8- % مقارنة بسنة 2024
- 4.000 م.د دفعا بالنسبة لسنة 2026 أي بنسبة تطور تقدر بـ 4.8- % مقارنة بسنة 2025
-

- **نفقات الاستثمار:**

جملة المشاريع المتواصلة الراجعة بالنظر للمهمة والمدرسة العليا للمواصلات بتونس والمعهد العالي للدراسات التكنولوجية للمواصلات بتونس والمرصد التونسي لتكنولوجيات المعلومات والاتصال.

وقد تم ضبط ميزانية الاستثمار لبرنامج القيادة والمساندة بمهمة تكنولوجيات الاتصال في حدود :

- 6.785 م.د دفعا بالنسبة لسنة 2024 أي بنسبة تطور تقدر بـ 4.8- % مقارنة بسنة 2023
- 6.700 م.د دفعا بالنسبة لسنة 2025 أي بنسبة تطور تقدر بـ 1.3- % مقارنة بسنة 2024
- 6.826 م.د دفعا بالنسبة لسنة 2026 أي بنسبة تطور تقدر بـ 1.9 % مقارنة بسنة 2025

جدول عدد 3
تقديرات ميزانية البرنامج لسنة 2024
التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة(اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــــان النفقات	انجازات 2022	ق م 2023 (1)	تقديرات 2024 (2)	الفارق	
				المبلغ (2) - (1)	النسبة %
نفقات التأجير	14 382	16 150	15 470	-680	-4,2 %
نفقات التسيير	5 599	7 350	6 907	-443	-6,0 %
نفقات التدخلات	3 500	4 450	4 320	-130	-2,9 %
نفقات الاستثمار	1 409	7 130	6 785	-345	-4,8 %
نفقات العمليات المالية					
المجموع	**24 890**	**35 080**	**33 482**	**-1 598**	**-4,6 %**

جدول عدد 4:
إطار النفقات متوسط المدى (2024-2026)
التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البيان	إنجازات 2022	ق م 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026
نفقات التأجير	14 382	16 150	15 470	15 800	16 000
نفقات التسيير	5 599	7 350	6 907	7 400	8 600
نفقات التدخلات	3 500	4 450	4 320	4 200	4 000
نفقات الإستثمار	1 409	7 130	6 785	6 700	6 826
نفقات العمليات المالية					
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**24 890**	**35 080**	**33 482**	**34 100**	**35 426**
الموارد الذاتية للمؤسسات	**298**	**280**	**353**	**365**	**378**
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**25 188**	**35 360**	**33 835**	**34 480**	**35 804**

الملاحق

بطاقات مؤشرات قيس الأداء
الخاصة ببرنامج
التنمية الرقمية

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة نفاذ خدمات الأنترنات القارة ذات الاستعمال المنزلي بالنسبة لكل 100 أسرة

رمز المؤشر :1 /1 /1/1/

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تحقيق الادماج الآمن الرقمي والمالي
2. **تعريف المؤشر:** نسبة نفاذ خدمات الأنترنات القارة عبر التقنيات السلكية اوالراديوية حسب التعريف الوارد بالإجازات الخاصة بكل مشغل، ذات الاستعمال المنزلي بالنسبة لكل 100 أسرة.
3. **طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)،**
4. **نوع المؤشر: مؤشر نتائج (indicateur des résultats)**
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراع للنوع الاجتماعي**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):**

   (عدد اشتراكات الأنترنات القارة ذات الاستعمال المنزلي / عدد الأسر) * 100
2. **وحدة المؤشر: نسبة مائوية**
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مزودي خدمات الانترنات / الهيئة الوطنية للاتصالات / والمعهد الوطني للإحصاء**
4. **تاريخ توفّر المؤشر: شهري**
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[1](Valeur cible de l'indicateur): ما يقارب 71,06%سنة 2026**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الهيئة الوطنية للاتصالات**

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2023	التقديرات		
		2022		2024	2025	2026
نسبة نفاذ خدمات الأنترنات القارة ذات الاستعمال المنزلي بالنسبة لكل 100 أسرة	نسبة مائوية	50.2%	55,85%	60,92%	65,99%	71,06%

[1]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط وتتطابق أساسا مع السنة الثالثة من إطار النفقات متوسط المدى إلا أنه في صورة إمكانية تحديد قيمة تتجاوز هذه الفترة فإنه يمكن اعتمادها مع ضرورة تحديد السنة الخاصة بها.

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

شهدت نسبة النفاذ ارتفاعا متواصلا بمعدل 5 نقاط إضافية كل سنة منذ أواخر سنة 2016 تاريخ مصادقة الهيئة الوطنية للاتصالات على عرض اتصالات تونس لإعادة البيع بالجملة للأنترنت المفعلة على الخطوط الرقمية (xDSL)، أي منذ بداية تسويق عروض الأنترنات القارة بالاعتماد على شباك موحد.

كما يُتوقع أن يتواصل هذا الارتفاع طيلة السنوات المقبلة ليصل إلى 65.9% آخر سنة 2025، وذلك تنفيذا لاستراتيجية الدولة التونسية ضمن مشروع التحول الرقمي عبر رقمنة الخدمات وكذلك لارتفاع الطلب على الاشتراكات في خدمات الأنترنات القارة في ظل لجوء العديد من الشركات الخاصة والمؤسسات الجامعية للعمل والدراسة عن بعد إثر انتشار جائحة كورونا، والمضي والمواصلة في ذلك التمشي حتى إثر تحسن الأوضاع الصحية.

كما ترتكز تقديرات هذا المؤشر على تطور نسبة النفاذ منذ سنة 2016، حيث أن هذه التقديرات تظلّ مرتبطة إضافة إلى الإحصائيات بعديد الآليات والمتمثلة في :

- تطور عدد مشتركي الأنترنات عبر شبكات لاسلكية قارة (FWA Fixed Wireless Access) وذلك في إطار إطلاق شبكة الجيل الخامس للهاتف الجوال 5G.
- تطور عدد مشتركي شبكات الألياف البصرية FO تبعا للإجراءات التحفيزية في سوق الاتصالات للتشجيع على تركيز الأنترنات ذات السعة العالية جدّا THDوالأنشطة التجارية لمشغلي الاتصالات.

3. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

يرتبط تطور هذا المؤشر ارتباطا وثيقا بالتصورات والأليات التي سيقع تكريسها لتطوير شبكة الهاتف القار والبنى التحتية المتعلقة به فضلا على توفير الأجهزة الطرفية (حواسيب، لوحات رقمية...) بأسعار تتماشى ومستوى دخل العائلات التونسية لتمكينها من اقتنائها واستعمالها للنفاذ للأنترنات القارة بالمنزل.

بطـاقة مؤشر الأداء: عدد الهياكل العمومية المرتبطة بالشبكة المندمجة

رمز المؤشر: 2.1.1.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** تحقيق الادماج الآمن الرقمي والمالي
2. **تعريف المؤشر:** عدد الهياكل العمومية المرتبطة بالشبكة الإدارية المندمجة
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر جودة وفاعلية.
4. **نوع المؤشر**: مؤشر نتائج (indicateur des résultats)،
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule)**: مجموع المواقع المنخرطة بالشبكة الإدارية المندمجة
2. **وحدة المؤشر:** موقع
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** Mise en service des sites RNIAs
4. **تاريخ توفّر المؤشر**: 2023
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[2](Valeur cible de l'indicateur):** 1600 سنة 2026
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** رئيس الوحدة العملياتية 1

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء :	الوحدة	الإنجازات	2023	التقديرات		
		2022		2024	2025	2026
عدد الهياكل العمومية المرتبطة بالشبكة المندمجة	موقع	1166	1325	1600	1600	1600

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):**

يشير هذا المؤشر إلى عدد الهياكل العمومية التي تم ربطها بالشبكة الإدارية المندمجة (RNIA) سواء الخاصة بالوزارات (RNIA2) أوالخاصة بالجماعات المحلية والبلديات (RNIA3) أوالقطاعية على غرار الشبكة

[2] القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط وتتطابق أساسا مع السنة الثالثة من إطار النفقات متوسط المدى إلا أنه في صورة إمكانية تحديد قيمة تتجاوز هذه الفترة فإنه يمكن اعتمادها مع ضرورة تحديد السنة الخاصة بها.

الإدارية الخاصة بوزارة العدل (RNIA4) ويعبر هذا المؤشر عن مدى تطور البنية التحتية الخاصة بمؤسسات الدولة ومدى قدرتها على تطوير خدماتها الموجهة أساسا للمواطن والمؤسسة ومساهمته في تحقيق الإدماج الرقمي والمالي

3. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

لا يوجد

بطـاقة مؤشر الأداء: عدد المؤسسات التي قامت بالتدقيق في السلامة المعلوماتية

رمز المؤشر :1 /1 /3/1/

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تحقيق الادماج الآمن الرقمي والمالي
2. **تعريف المؤشر:** عدد المؤسسات العمومية والخاصة التي قامت بالتدقيق الإجباري الدوري في سلامة نظمها المعلوماتية.
3. **طبيعة المؤشر:** قيمة عددية
4. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج (indicateur des résultats)
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراع للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** يقع إحتساب عدد المؤسسات التي أرسلت على الأقل مرة في السنة تقرير تدقيق إجباري في سلامة نظمها المعلوماتية إلى الوكالة الوطنية للسلامة المعلوماتية.
2. **وحدة المؤشر: مؤسسة**
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** إدارة التدقيق في السلامة المعلوماتية بالوكالة الوطنية للسلامة المعلوماتية.
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** يتم تحيين المؤشر كل ثلاثة أشهر.
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[3](Valeur cible de l'indicateur):** 300 سنة 2026
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** السيد صابر عيسى

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر قيس الأداء :	الوحدة	الإنجازات	2023	التقديرات		
		2022		2024	2025	2026
عدد المؤسسات التي قامت بالتدقيق في السلامة المعلوماتية	مؤسسة	60	80	120	180	300

[3]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط وتتطابق أساسا مع السنة الثالثة من إطار النفقات متوسط المدى إلا أنه في صورة إمكانية تحديد قيمة تتجاوز هذه الفترة فإنه يمكن اعتمادها مع ضرورة تحديد السنة الخاصة بها.

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

نتائج ضعيفة مرتبطة بنقص الموارد المخصصة للسلامة المعلوماتية بالمؤسسات من مهمات تدقيق وتطبيق التوصيات المنبثقة عنها من ناحية وغياب الإجراءات الردعية من ناحية أخرى. ونتوقع ارتفاع تدريجي للمؤشر مع صدور مرسوم السلامة المعلوماتية عدد 17 لسنة 2023 الذي جاء بعقوبات إدارية ومالية للمؤسسات التي لا تقوم بالتدقيق الإجباري والدوري لسلامة نظمها المعلوماتية ولا تطبق التوصيات المنبثقة عن تقارير التدقيق.

3. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

المؤشر مرتبط بإنجازات مؤسسات أخرى والوسائل المتاحة للضغط على تطويره هي تطبيق العقوبات الإدارية والمالية وكذلك تحسيس المؤسسة بأهمية السلامة السيبرنية حتى يتم تخصيص الميزانية الضرورية لتطبيق مشاريع السلامة.

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة السكان فوق 20 سنة الذين يملكون حسابات جارية بريدية أوحسابات إفتراضية (بطاقات الدفع اوالسحب)

رمز المؤشر : 2/1/1/1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** تحقيق الادماج الآمن الرقمي والمالي
2. **تعريف المؤشر:**إحتساب نسبة السكان التي تفوق أعمارهم 20 سنة والذين يملكون حسابات بريدية (حسابات جارية أوحسابات إفتراضية)
3. **طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)**
4. **أسباب اختياره وعلاقته بتحقيق الهدف**

- إن إعتماد هذا المؤشر من شأنه أن يبين مدى مساهمة البريد التونسي في تحقيق التنمية الرقمية من خلال دفع الاستراتيجية الوطنية للإدماج المالي بتسهيل النفاذ إلى الخدمات البنكية لفائدة الفئات الاجتماعية التي لا يشملها النظام البنكي وخلق ديناميكية اقتصادية جهوية عبر تموقع البريد التونسي في مناطق ذات تغطية بنكية ضعيفة

- كما أن إستعمال بطاقات الدفع والسحب يساهم في دعم التحول الرقمي والحدّ من التعامل النقدي (Decashing) إضافة إلى تطوير خدمات مالية رقمية جديدة تتماشى وحاجيات المؤسسة والمواطن (تطبيقةMyPoste"، منظومة D17).

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** عدد الحسابات المفتوحة (جارية بريدية أوحسابات إفتراضية)/ عدد السكان فوق 20 سنة
2. **وحدة المؤشر:** نسبة مئوية
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الديوان الوطني للبريد+المعهد الوطني للاحصاء
4. **تاريخ توفّر المؤشر :** نهاية كلّ سنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[4](Valeur cible de l'indicateur):** 80,4% سنة 2024
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** البريد التونسي

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء :	الوحدة	الإنجازات	2023	التقديرات		
		2022		2024	2025	2026
نسبة السكان فوق 20 سنة الذين يملكون حسابات جارية بريدية أوحسابات إفتراضية(بطاقات الدفع)	نسبة مئوية	%65,3	%75,1	%84,4	%93,5	% 97,1

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

75,1% من السكان فوق 20 سنة يملكون حسابات جارية بريدية أوحسابات إفتراضية في البريد التونسي سنة 2023 ومن المنتظر أن يبلغ هذا المؤشر 84,4% سنة 2024.

1. أهم الأنشطة:

الهدف العمليّاتي للفاعل العمومي	أهم الأنشطة (أهم الاستثمارات والمشاريع الكبرى) التي تساهم في تحقيق أداء البرنامج
ضمان أفضل خدمة بريدية ومالية للمواطن	- تطوير أنظمة وتجهيزات الدفع الإلكتروني - تحسين البنية التحتية للهياكل التجارية - تحسين التغطية البريدية - تهيئة المركز الاحتياطي (Data Center El Mezannine) - تهيئة مركز البيانات (القطب التكنولوجي الغزالة) - تهيئة مركز البيانات (قطب النحلي) - تجهيز مقرات البريد التونسي - إقتناء الموزعات الآلية للنقديات - تحيين النظام المعلوماتي الخاص بالبطاقات مسبقة الدفع - إقتناء وتركيز منظومة التصرف المندمجERP - تطوير أنظمة النقديات(إقتناء منظومة e-banking لتعويض منظومة CCPNet) - إقتناء أنظمة سلامة إعلامية - إحداث البنك الرقمي، - Mise en place d'une solution de mail post V2 - تركيز نظام التصرف الالكتروني للوثائق - تطوير المنظومات في إطار مؤسسة ناشئة - الإنخراطات والمساهمات في المنظمات الدولية وإستغلال الشبكات الدولية - إقتناء بطاقات الدفع الإلكترونية

بطـاقة مؤشر الأداء 1.2.1.1: عدد خدمات الترابط البيني بين المؤسسات العمومية

رمز المؤشر : 1 /1 /1.2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تعزيز إرساء إدارة رقمية عصرية في خدمة المستخدمين
2. **تعريف المؤشر:** يمثّل المؤشر عدد الخدمات المندمجة لتبادل المعطيات الإدارية من إدارة إلى أخرى مما يمكن من تسجيل كل عملية تبادل للبيانات وبالتالي تعميم خدمات الترابط البيني على الهياكل العمومية. كما يساهم هذا المؤشر في تطوير الخدمات المقدمة لفائدة المواطنين
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية (indicateur d'éfficacité)
4. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج (indicateur des résultats)
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** تجميع عدد الخدمات
2. **وحدة المؤشر:** عدد الخدمة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الهياكل والمؤسسات العمومية – المركز الوطني للإعلامية - البوابة الموحدة للخدمات الإلكترونية
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** الثلاثي الرابع من السنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[5](Valeur cible de l'indicateur):** بلوغ حوالي 100 خدمة رقمية موجهة للمستخدمين (المواطن والمؤسسة) في موفى سنة 2025.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** رئيس الوحدة العملياتية 3

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
عدد خدمات الترابط البيني بين المؤسسات العمومية (عدد تراكمي)	عدد	60	85	100	120	150

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):**

[5]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط وتتطابق أساسا مع السنة الثالثة من إطار النفقات متوسط المدى إلا أنه في صورة إمكانية تحديد قيمة تتجاوز هذه الفترة فإنه يمكن اعتمادها مع ضرورة تحديد السنة الخاصة بها.

تم على مستوى الإنجازات وضع نواة منظومة الترابط البيني بين نظم المعلومات الوطنية مما مكّن من وضع حيز الاستغلال قرابة 60 خدمة مندمجة لتبادل المعطيات الإدارية من إدارة إلى أخرى خلال سنة 2022 مع ضمان إجراءات السلامة والحماية والحفاظ على سرية المعطيات الشخصية من أهمها المعرف الوطني الوحيد للمواطن والحالة المدنية وسجل المؤسسة ونظام الجباية والتسجيل عن بعد بالنسبة للمدارس.

هذا وقد تمّ الانطلاق في تعميم منظومة الترابط البيني على جميع الهياكل العمومية كما تم إطلاق مشروع الهوية الرقمية الوطنية على الجوال "ء-هوية" وبوابة المواطن مما سيسمح للمواطنين تدريجيا من النفاذ السريع إلى الخدمات الإدارية واستخراج الوثائق الرسمية على الخط وتأمين معاملاتهم بطريقة سهلة ومبسطة على غرار خدمة المضمون الإلكتروني على الخط وخدمة المحفظة الالكترونية للخلاص الالكتروني وخدمة إبرام العقد الالكتروني لنقل ملكية العربة الخاصة.

كل ذلك سيمكننا من المرور من 85 خدمة متوقعة سنة 2023 إلى غاية 150 خدمة متوقعة في أفق 2026.

3. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

لا يوجد

بطـاقة مؤشر الأداء 2.2.1.1: عدد الخدمات الالكترونية المحدثة لفائدة المستخدمين

رمز المؤشر : 1 /1 /2.2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تعزيز إرساء إدارة رقمية عصرية في خدمة المستخدمين
2. **تعريف المؤشر:** يتمثّل المؤشر في احتساب عدد الخدمات الرقمية المحدثة لفائدة المستخدمين وبالتالي احتساب عدد الخدمات الإلكترونية المستعملة من طرف المواطن والمؤسسة ممّا يمكّن من قياس مشاركة المواطن في استخدام المواقع الإلكترونية
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية (indicateur d'éfficience)
4. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج (indicateur des résultats)
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** تجميع عدد الخدمات الالكترونية
2. **وحدة المؤشر:** عدد الخدمة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الهياكل والمؤسسات العمومية – المركز الوطني للإعلامية
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** الثلاثي الرابع من السنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[6](Valeur cible de l'indicateur):** بلوغ حوالي 33 خدمة رقمية موجهة للمستخدمين (المواطن والمؤسسة) في موفى سنة 2025
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** رئيس الوحدة العملياتية 3

[6] **القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط وتتطابق أساسا مع السنة الثالثة من إطار النفقات متوسط المدى إلا أنه في صورة إمكانية تحديد قيمة تتجاوز هذه الفترة فإنه يمكن اعتمادها مع ضرورة تحديد السنة الخاصة بها.**

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر الأداء 2.2.1.1	الوحدة	إنجازات 2022	إنجازات 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026
عدد الخدمات الالكترونية المحدثة لفائدة المستخدمين (تراكمي Cumulatif)	عدد	3	13	23	33	43

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تمّ على مستوى تطور مؤشرات القطاع الرقمي، إنجاز بعض المنصات لفائدة المواطن والمؤسسة على غرار:

- منصة التصرف الإلكتروني في المراسلات "عليسة"
- منصة بوابة المواطن للخدمات الرقمية (E-babwaba.tn)
- منصة الهوية الرقمية على الخط عبر موقع الواب www.mobile-id.tn

ومن المنتظر أن يبلغ عدد الخدمات الالكترونية 13 خدمة سنة 2023 ليمر إلى 43 خدمة سنة 2026.

3. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

لا يوجد

بطـاقة مؤشر الأداء 3.2.1.1: نسبة المراسلات المعالجة الكترونيا كليا عبر منظومة التصرّف الإلكتروني في المراسلات (عليسة)

رمز المؤشر : 1. 3.2.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تعزيز إرساء إدارة رقمية عصرية في خدمة المواطن والمؤسسات
2. **تعريف المؤشر:** يتمثّل المؤشر في مواصلة دفع التصرّف الإلكتروني في المراسلات إلى التعميم والمرور من مراسلات إدارية ورقية إلى مراسلات معالجة إلكترونيا بصفة كلية منذ نشأتها وفي أقرب الآجال الممكنة
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية (indicateur d'éfficience)
4. **نوع المؤشر:** مؤشر منتوج (indicateur de produit)
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** عدد المراسلات المعالجة إلكترونيا كليا عبر المنظومة / عدد المراسلات الجملية * 100
2. **وحدة المؤشر:** نسبة

1. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الخدمات الإدارية المرقمنة عن طريق منظومة "عليسة"
3. **تاريخ توفّر المؤشر:** الثلاثي الرابع من السنة
4. **القيمة المستهدفة للمؤشر[7](Valeur cible de l'indicateur):** بلوغ حوالي 100 % نسبة المراسلات في موفى سنة 2025.
5. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** رئيس الوحدة العملياتية 3

[7]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط وتتطابق أساسا مع السنة الثالثة من إطار النفقات متوسط المدى إلا أنه في صورة إمكانية تحديد قيمة تتجاوز هذه الفترة فإنه يمكن اعتمادها مع ضرورة تحديد السنة الخاصة بها.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
نسبة المراسلات المعالجة الكترونيا كليا عبر منظومة التصرّف الإلكتروني في المراسلات (عليسة	نسبة	40%	80%	90%	100%	100%

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تمّ خلال سنة 2021 معالجة المراسلات الكترونيا كليّا عبر المنظومة (من مرحلة تلقّي المراسلة إلى مرحلة المصادقة على الإجابة وإرسالها إلكترونيا) بنسبة 30% وتركيز تطبيقة بمنظومة "عليسة" تمكن من التوقيع الالكتروني عبر تقنية "DIGIGO" لدى جميع الوزارات.

هذا وتمت معالجة المراسلات الكترونيا كليّا عبر المنظومة سنة 2022 (من مرحلة تلقّي المراسلة إلى مرحلة المصادقة على الإجابة وإرسالها إلكترونيا) بنسبة 40% أي في حدود 50% مقارنة بالتقديرات للسنة المذكورة.

وفي هذا الإطار وقصد تحسين قيمة المؤشر وبهدف المرور من مراسلات إدارية ورقية إلى مراسلات معالجة إلكترونيا بصفة كلية منذ نشأتها في أقرب الآجال الممكنة، تم خلال سنة 2022 مواصلة تنفيذ خطة الاتصال وقيادة التغيير حول منظومة عليسة وذلك للتحسيس بأهميتها في تبسيط وتسريع معالجة المراسلات ولتشجيع كافة المستخدمين على اعتمادها.

كما تمّ القيام بطلب عروض وطني قصد توسعة البنية التحتية الخاصة بمنصة المشروع وضمان استمرارية الخدمة.

3. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

تبقى عملية استغلال التطبيقة من طرف جميع الهياكل العمومية الحاجز الوحيد لتحقيق الهدف المنشود.

بطاقة المؤشـــر2.3.1.1 : عدد المؤسسات الناشئة المتحصلة على علامة سنويا

1. **رمز المؤشر:2.3.1.1**

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تنمية الاقتصاد الرقمي
2. **تعريف المؤشر**: تم اختيار هذا المؤشر لانه يعكس احدى السياسات العمومية لتحويل المنوال الاقتصادي لتونس وذلك بالنظر إلى الدور الأساسي للمؤسسات الناشئة في تامين التحول الرقمي
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية
4. **نوع المؤشر: مؤشر نتائج**
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):**
2. **وحدة المؤشر:** عدد
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:**
4. **تاريخ توفّر المؤشر:**
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur):**200 مؤسسة سنويا
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** رئيس الوحدة العملياتية 2

III- قراءة في نتائج للمؤشر

1- **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2022	2023	تقديرات		
				2024	2025	2026
عدد المؤسسات الناشئة المتحصلة على علامة سنويا	عدد	255	200	200	200	200

[1] القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (3 سنوات أوأكثر) أوالطويل (قيمة مستمدة من توجه استراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي.....) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تم إسناد 255 علامة مؤسسة ناشئة سنة 2022 أي بنبة إنجاز قدرت بـــ 123% . وقد ساهم التقدم في تنفيذ مختلف مراحل برنامج تونس الناشئة في تطوّر نسق إسناد علامات المؤسسة الناشئة.

5- تحديد أهم النقائص (Limites) المتعلقة بالمؤشر:

لا يوجد

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة إشغال حاضنات الأعمال في الأقطاب التكنولوجية وفضاءات العمل عن بعد

رمز المؤشر : 2.3.1.1

IV- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تنمية الاقتصاد الرقمي لجعل تونس قطب تميز إقليمي في المجال
2. **تعريف المؤشر:** يقيس هذا المؤشر نسبة استغلال الفضاءات المخصصة لحاضنات الأعمال في الأقطاب التكنولوجية وفضاءات العمل عن بعد التي هي تحت تصرف شركة تونس للأقطاب التكنولوجية الذكية.
3. **طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية (efficience)**
4. **نوع المؤشر: مؤشر تصرّف**
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

V- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** المساحة المسوغة / المساحة الجملية لحاضنات الأعمال
2. **وحدة المؤشر: النسبة المئوية**
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** شركة تونس للأقطاب التكنولوجية الذكية
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** حيني
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[8](Valeur cible de l'indicateur):** 100 % سنة 2026
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** شركة تونس للأقطاب التكنولوجية الذكية

VI- قراءة في نتائج المؤشر

4. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

[8]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط وتتطابق أساسا مع السنة الثالثة من إطار النفقات متوسط المدى إلا أنه في صورة إمكانية تحديد قيمة تتجاوز هذه الفترة فإنه يمكن اعتمادها مع ضرورة تحديد السنة الخاصة بها.

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2023	التقديرات		
		2022		2024	2025	2026
✓ المؤشرعدد 2.3.1.1.: نسبة إشغال حاضنات الأعمال في الأقطاب التكنولوجية وفضاءات العمل عن بعد	نسبة	%85	%90	%95	%98	%100

5. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تقدّر نسبة إشغال حاضنات الأعمال في الأقطاب التكنولوجية وفضاءات العمل عن بعد سنة 2022 بـ 85 % مقابل 80 % سنة 2021 ومن المؤمل أن تبلغ هذه النسبة 100 % سنة 2026.

6. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

لا يوجد

بطـاقة مؤشر الأداء: عدد مواطن الشغل المحدثة في حاضنات الأعمال

رمز المؤشر : 3.3.1.1

VII- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تنمية الاقتصاد الرقمي لجعل تونس قطب تميز إقليمي في المجال
2. **تعريف المؤشر:** يقيس هذا المؤشر عدد مواطن الشغل المحدثة في حاضنات الأعمال في الأقطاب التكنولوجية وفضاءات العمل عن بعد التي هي تحت تصرف شركة تونس للأقطاب التكنولوجية الذكية.
3. **طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية (efficience)**
4. **نوع المؤشر: مؤشر نتائج**
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

VIII- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر (Formule):** مجموع مواطن الشغل المحدثة في حاضنات الأعمال
2. **وحدة المؤشر:** عدد
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** شركة تونس للأقطاب التكنولوجية الذكية.
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** حيني
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[9](Valeur cible de l'indicateur):** 240 موطن شغل سنة 2026
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** شركة تونس للأقطاب التكنولوجية الذكية

[9]القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط وتتطابق أساسا مع السنة الثالثة من إطار النفقات متوسط المدى إلا أنه في صورة إمكانية تحديد قيمة تتجاوز هذه الفترة فإنه يمكن اعتمادها مع ضرورة تحديد السنة الخاصة بها.

IX- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2023	التقديرات		
		2022		2024	2025	2026
✓ المؤشر عدد 3.3.1.1: عدد مواطن الشغل المحدثة في المحاضن	عدد	221	179	200	220	240

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

يقدّر عدد مواطن الشغل المحدثة في حاضنات الأعمال إلى موفى سنة 2022 بـ 221 موطن شغل ومن المؤمل أن يبلغ 240 مع موفى سنة 2026.

3. تحديد أهم النقائص (limites)المتعلقة بالمؤشر:

لا يوجد

بطاقات مؤشرات قيس الأداء
لبرنامج
القيادة والمساندة

المؤشـر 1.1.1.9: المعدل السنوي لتنفيذ القرارات والتوصيات المرتبطة بالقطاع

رمز المؤشر: المؤشر 1.1.1.9

X- الخصائص العامة للمؤشر

الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير حوكمة المهمة

تعريف المؤشر: يهدف المؤشر لقياس مدى تحقيق وتفعيل قرارات .

طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية (efficience)

نوع المؤشر: مؤشر نتائج (indicateur des résultats) ،

المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: غير مراعي للنوع الاجتماعي

XI- التفاصيل الفنية للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر (Formule):

النسبة السنوية لتحقيق القرارات والتوصيات المرتبطة بالقطاع: المعدل السنوي للقرارات المنجزة +

المعدل السنوي للقرارات في طور الإنجاز/ 2

وحدة المؤشر: نسبة (%)

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:

- محاضر مجالس الوزراء
- محاضر المجالس الوزارية المضيقة وجلسات العمل الوزارية
- جداول المتابعة

تاريخ توفّر المؤشر: 31 ديسمبر من كل سنة

القيمة المستهدفة للمؤشر[10](Valeur cible de l'indicateur): 94% سنة 2026

المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الديوان + مكتب متابعة قرارات مجالس الوزراء والمجالس الوزارية المضيقة وجلسات العمل الوزارية

XII- قراءة في نتائج المؤشر

[10] القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة ستمتد من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

1. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2023	التقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المعدل السنوي لتنفيذ القرارات والتوصيات المرتبطة بالقطاع	نسبة (%)	87	88	90	92	94

تحليل الإنجازات : يعمل الديوان بالتنسيق مع مكتب متابعة قرارات مجالس الوزراء والمجالس الوزارية المضيقة وجلسات العمل الوزارية على متابعة تنفيذ التوصيات والقرارات المرتبطة بالقطاع وبمساهمة كافة المتدخلين، وعموما حققت الوزارة سنة 2023 نسبة إنجاز ب88% لمختلف التوصيات والقرارات في حين تبقى بقية التوصيات في طور الإنجاز نظرا إما لارتباطها الوثيق بتوصيات أخرى ذات العلاقة أو يتطلب إنجازها الكلي مدة زمنية معينة.

تحليل التقديرات: سيواصل الديوان بالتنسيق مع مكتب متابعة قرارات مجالس الوزراء والمجالس الوزارية المضيقة وجلسات العمل الوزارية وبمساهمة كافة المتدخلين من أجل استحاث نسق إنجاز بقية التوصيات والقرارات التي هي في طور الإنجاز

2. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

المؤشـــر 2.1.1.9: زيارات الموقع الرسمي للمهمة

رمز المؤشر :2/1/1/9

الخصائص العامة للمؤشر

الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : 1.1.9 تطوير حوكمة المهمة

تعريف المؤشر:

يقيس هذا المؤشر نسبة التطور السنوي لعدد زيارات الموقع الرسمي للمهمة

طبيعة المؤشر: مؤشر جودة (qualité)،

نوع المؤشر: (مؤشر نتائج (indicateur des résultats) ،

المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: صعوبة الأخذ بعين الاعتبار للنوع الاجتماعي على مستوى هذا المؤشر

التفاصيل الفنية للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر (Formule):

$$\frac{\text{عدد زيارات الموقع الرسمي للمهمة خلال السنة (n) - عدد زيارات الموقع الرسمي للمهمة خلال السنة (n-1)}}{\text{عدد زيارات الموقع الرسمي للمهمة خلال السنة (n-1)}} \times 100$$

وحدة المؤشر: النسبة المئوية %.

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:

- عدد زيارات الموقع الرسمي للمهمة خلال السنة (n)،
- عدد زيارات الموقع الرسمي للمهمة خلال السنة (n-1).

تاريخ توفّر المؤشر : حينيّ.

القيمة المستهدفة للمؤشر2 (Valeur cible de l'indicateur): 7 % سنة 2026

المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الديوان/مكتب أنظمة المعلومات

قراءة في نتائج المؤشر

سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2023	التقديرات		
		2022		2024	2025	2026
		18	5	6	6	7

تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تم ضبط تقديرات سنة 2024 بناء على إعادة تصميم موقع واب الوزارة في نسخة جديدة تتميز بسهولة تصفح الموقع وتقديم خدمات الوزارة وهياكلها حيث يتم إثراء وتحيين بوابة المهمّة للترفيع في نسبة النفاذ للموقع والترفيع في عدد الخدمات المسداة للمواطن وجودتها.

تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

صعوبة الحصول على عدد زيارات الموقع الرسمي للمهمة للفترات السابقة.

المـؤشـــر 1.2.1.9: الفارق بين كتلة الأجور المبرمجة وكتلة الأجور المنجزة

رمز المؤشر : 1.2.1.9

الخصائص العامة للمؤشر

الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : 2.1.9 تحسين التصرف في الموارد البشرية مع الملائمة بين المهارات و الحاجيات و ضمان المساواة وتكافؤ الفرص

تعريف المؤشر: يعمل هذا المؤشر على مزيد التدقيق في ضبط كتلة الأجور المبرمجة للسنة المعنية بإعداد الميزانية بحيث يتم تقليص الفارق بين المبرمج والمنجز فعليا.

طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficience)

نوع المؤشر: مؤشر نتائج (indicateur des résultats)

المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: غير مراعي للنوع الاجتماعي .

التفاصيل الفنية للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر (Formule):

$$100 \times \frac{\text{نفقات تأجير المهمة المرسمة - نفقات تأجير المهمة المنجزة}}{\text{نفقات تأجير المهمة المرسمة}}$$

وحدة المؤشر: النسبة المئوية %

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:

- نفقات التـأجير المرسمة والمنجزة
- قانون المالية
- منظومة أدب

تاريخ توفّر المؤشر : ديسمبر من كل سنة

القيمة المستهدفة للمؤشر11(Valeur cible de l'indicateur): 4 % سنة 2026

المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للمصالح المشتركة

قراءة في نتائج المؤشر

سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2023	التقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر 1.2.1.9: الفارق بين كتلة الأجور المبرمجة وكتلة الأجور المنجزة	%	14	9	6	5	4

يبرز هذا المؤشر مدى إحكام ضبط كتلة الأجور المبرمجة للسنة المعنية عند إعداد الميزانية بهدف تقليص الفارق بين الإعتمادات المبرمجة والنفقات المنجزة فعليا، وقد تم تقدير 10 % كنسبة مرجو بلوغها سنة 2022 إلّا أنّ قيمة المؤشر المنجزة تجاوزت التقديرات نتيجة بقايا فواضل إعتمادات التأجير التي لم يتم استهلاكها

بالنسبة للسنوات 2024-2026 سيتم العمل على مزيد التدقيق في ضبط كتلة الأجور المبرمجة ووضع الأطر اللازمة لحسن تنفيذها بحيث يتم تقليص قيمة المؤشر المتمثلة في الفارق بين كتلة الأجور المبرمجة وكتلة الأجور المنجزة من سنة إلى أخرى، وذلك من خلال تفعيل جملة من الآليات على غرار إعادة التوزيع الداخلي للأعوان.

تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

[11] القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدّة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

عدم الاستقرار الإداري لبعض الاعوان والأسلاك من شانه أن يؤثر على تنفيذ ميزانية التأجير وكذلك الشأن بالنسبة لحركة النقل والالحاقات غير المبرمجة وخاصة منها التي تنجز بعد إعداد الميزانية أو التي تتحصل على التأشيرة بعد الآجال.

بطـاقة مؤشر الأداء: 2.2.1.9: نسبة الأعوان المنتفعة بالتكوين (رجال / نساء)

رمز المؤشر: 2.2.1.9

XIII- الخصائص العامة للمؤشر

الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: 2.1.9 تحسين التصرف في الموارد البشرية مع الملاءمة بين المهارات والحاجيات وضمان المساواة وتكافؤ الفرص

تعريف المؤشر: يهدف المؤشر الى تطوير القدرات المهنية للأعوان والإطارات، من خلال تحسين وتطوير مهاراتهم ومعارفهم ومحاولة تغيير أدائهم بشكل إيجابي مع ضمان المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع الأصناف وبين الجنسين.

طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية (efficience)

نوع المؤشر: مؤشر نتائج (indicateur des résultats)

المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

XIV- التفاصيل الفنية للمؤشر

7. طريقة احتساب المؤشر (Formule):

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	1. طريقة احتساب المؤشر (Formule):
المؤشر2.2.1.9: نسبة الأعوان المنتفعين بالتكوين (مرة واحدة على الأقل)	%	عدد المنتفعين بدورة تكوينية واحدة على الاقل ---------- العدد الجملي للأعوان
مؤشر فرعي 1: نسبة المشاركات الرجالية	%	عدد المشاركات الرجالية في برامج التكوين بالمهمّة ---------- العدد الجملي للمشاركات في برامج التكوين بالمهمّة
مؤشر فرعي 2: نسبة المشاركات النسائية	%	عدد المشاركات النسائية في برامج التكوين بالمهمّة ---------- العدد الجملي للمشاركات في برامج التكوين بالمهمّة

2. وحدة المؤشر: النسبة المائوية %

3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** (التقرير السنوي للتكوين، قائمات أعوان المهمة)
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** شهر جانفي من كل سنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر[12](Valeur cible de l'indicateur): 88 % سنة 2026**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** عماد خبوشي

XV- قراءة في نتائج المؤشر

مؤشرات قيس أداء الهدف	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر2.2.1.9: نسبة الأعوان المنتفعين بالتكوين (مرة واحدة على الأقل)	%	84	85	86	87	88
مؤشر فرعي1: نسبة المشاركات الرجالية	%	52	51	50	50	50
مؤشر فرعي2: نسبة المشاركات النسائية	%	48	49	50	50	50

3. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

4. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):**

تم خلال سنة 2022 تحقيق نسب هامة للمؤشر حيث بلغت نسبة الأعوان المنتفعين بالتكوين 84%. مع تسجيل نسبة 52% للمشاركات الرجالية ونسبة 48% للمشاركات النسائية.

حيث تمّ تنفيذ حوالي 80 % من الأنشطة التكوينية المبرمجة بالمخطط السنوي للتكوين بعنوان سنة 2022 (28 دورة تكوينية من جملة 36 دورة كانت مبرمجة) كما استفاد من هذه الدورات 279 مشاركا (145 مشاركة رجالية و134 مشاركة نسائية).

تحليل التقديرات:

[12] **القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدّة من توجه استراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...) مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.**

بالنسبة لسنة 2023، سيتم العمل على مواصلة الجهود لتحسين مهارات أعوان وإطارات المهمة وتطوير معارفهم ومكتسباتهم مع ضمان المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع الأصناف وبين الجنسين لتحقيق النسب المأمولة للمؤشر. حيث يتوقع في سنة 2023 أن يتم تحقيق نسبة 85 % للأعوان المنتفعين بالتكوين (على الأقل مرة واحدة) وبلوغ نسبة 88 % خلال سنة 2026.

من جهة ثانية وفي إطار العمل على ضمان المساواة وتكافؤ الفرص بين الجميع ورغم تقارب النسب المسجلة للمؤشر خلال سنة 2022، سيتم العمل على مزيد بلوغ نسب متساوية بين المشاركات الرجالية والمشاركات النسائية لتبلغ 50% للفئتين.

ولتحقيق هذه النسب المحتملة للمؤشر، سيتم اتخاذ جملة من الأنشطة والتي تتمثل أساسا في:

- ✓ حسن ضبط الحاجيات التكوينية الضرورية للمهمّة وتشريك كافة الأعوان والاطارات في اقتراح برنامج التكوين وتحديد القائمة النهائية للمشاركين في إطار اللجنة المختصة في الغرض مع مراعاة الاعتمادات المخصصة للتكوين،
- ✓ متابعة تنفيذ الدورات التكوينية والتدخل الآني عند الاقتضاء لتفادي النقائص وتوفير الظروف الملائمة للإنجاز،
- ✓ إعداد دليل يتضمن مختلف الإجراءات والمسارات الخاصة بالتصرف في الموارد البشرية،
- ✓ اعتماد البطاقات الوصفية للمهام وملاءمتها مع محاور التكوين،
- ✓ إعداد / تحيين خطة عمل بين الهياكل المتدخلة.

5. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

مثلما تم ذكره سابقا، أثرت تداعيات جائحة كورونا بصفة كبيرة على تنفيذ البرنامج السنوي للتكوين حيث لم يتم تنفيذ سوى محاور قليلة باعتماد نظام التكوين عن بعد في ظل الإجراءات الوقائية التي اتخذتها الحكومة لتفادي تفاقم الوضع الوبائي بالبلاد.

بطـاقة المـؤشـــر 1.3.1.9: الفارق بين الاعتمادات المبرمجة والاعتمادات المنجزة

رمز المؤشر : 1.3.1.9

الخصائص العامة للمؤشر

الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: 3.1.9 المحافظة على ديمومة الميزانية مع تحسين التصرف في الاعتمادات وتطوير فاعلية برنامج القيادة والمساندة

تعريف المؤشر: يعمل هذا المؤشر على ضبط الفارق بين الاعتمادات المبرمجة والاعتمادات المنجزة.

طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية (efficience)

نوع المؤشر: مؤشر نتائج (indicateur des résultats)

المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: غير مراعي للنوع الاجتماعي .

التفاصيل الفنية للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر (Formule):

$$\frac{\text{ميزانية المهمة المرسمة - ميزانية المهمة المنجزة}}{\text{ميزانية المهمة المرسمة}} \times 100$$

وحدة المؤشر: النسبة المئوية %

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:

- قانون المالية (ميزانية المهمة على الموارد العامة لميزانية الدولة، الحسابات الخاصة في الخزينة والقروض الخارجية الموظفة)
- منظومة أدب

تاريخ توفّر المؤشر : جانفي من كل سنة مع غلق ميزانية السنة الفارطة

القيمة المستهدفة للمؤشر13(Valeur cible de l'indicateur): 3 % سنة 2026

المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:

- الإدارة العامة للمصالح المشتركة
- الإدارة العامة للمنشآت والمؤسسات العمومية
- الإدارات العامة الخصوصية

قراءة في نتائج المؤشر

تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2023	التقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر2.3.1.9: الفارق بين الاعتمادات المبرمجة والاعتمادات المنجزة	%	3	25	5	4	3
مؤشر فرعي: الفارق بين الاعتمادات المبرمجة والاعتمادات المنجزة لبرنامج القيادة والمساندة	%	29	20	15	10	5

تم سنة 2022 تسجيل إنجازات ما قدرها 139.455 م د مقابل 144.275 م د مرسمة بقانون المالية أي بنسبة تعادل 97 % وبالتالي تراجعت قيمة المؤشر المنجزة سنة 2022 والبالغة نسبة 3% مقارنة بالتقديرات (20%)، وعليه تم تقليص الفارق بين الإعتمادات المبرمجة والاعتمادات المنجزة.

وباعتبار تنوع مصادر التمويل (الموارد العامة لميزانية الدولة / صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيا المعلومات والاتصال / القروض الخارجية الموظفة) وتفاوت قيمة مساهمتها في إعتمادات المهمة، فإن قيمة المؤشر الجملية تكون مرتبطة بقيمة الإنجازات الفعلية حسب كل مصدر. كما تم إضافة مؤشر فرعي يتعلق بالفارق بين الاعتمادات المبرمجة والاعتمادات المنجزة لبرنامج القيادة والمساندة.

[13] القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

*أمّا فيما يتعلق بقيمة المؤشـــر لســـنة 2023 الواردة بالجدول أعلاه، فقد تم اعتماد التقديرات المدرجة بالمشروع السنوي للمهمة لذات السنة إلّا أنّه سيتم العمل على تقليصها.

تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر

من أهم النقائص على مستوى هذا المؤشر هي خصوصية الإجراءات المتعلقة بالمشاريع الممولة من القروض الخارجية وضرورة التنسيق في الغرض مع برنامج التنمية

ومن جهة ثانية صعوبة التقديرات المتعلقة بالانجاز خاصة على مستوى النفقات الممولة عن طريق صندوق تنمية المواصلات نظرا للصبغة التقديرية التي تكتسيها حيث يمكن أن تتجاوز هاته النفقات الاعتمادات المرسمة بقانون المالية.

بطـاقة المـؤشـــر 2.3.1.9: نسبة ميزانية برنـامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة

رمز المؤشر : 2.3.1.9

الخصائص العامة للمؤشر

الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : 3.1.9 المحافظة على ديمومة الميزانية مع تحسين التصرف في الاعتمادات وتطوير فاعلية برنامج القيادة والمساندة

تعريف المؤشر: يعمل هذا المؤشر على ضبط حجم برنامج القيادة والمساندة مقارنة بالمهمة وذلك باحتساب نسبة ميزانية برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة

طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficience)

نوع المؤشر: مؤشر نتائج (indicateur des résultats)

المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: غير مراعي للنوع الاجتماعي .

التفاصيل الفنية للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر (Formule):

$$\frac{\text{ميزانية برنامج القيادة والمساندة}}{\text{ميزانية المهمة}} \times 100$$

وحدة المؤشر: النسبة المئوية %

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:

- قانون المالية (ميزانية المهمة على الموارد العامة لميزانية الدولة، الحسابات الخاصة في الخزينة والقروض الخارجية الموظفة)
- الإنجازات على مستوى منظومة أدب

تاريخ توفّر المؤشر: ديسمبر من كل سنة مع صدور قانون المالية

القيمة المستهدفة للمؤشر14(Valeur cible de l'indicateur): 20% سنة 2026

المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:

- الإدارة العامة للمصالح المشتركة
- الإدارة العامة للمنشآت والمؤسسات العمومية
- الإدارات العامة الخصوصية

قراءة في نتائج المؤشر

سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2023	التقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر2.3.1.9: نسبة ميزانية برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة	%	17.7	23	19	19	19

تعكس قيمة المؤشر لسنة 2022 إنجازات ميزانية برنامج القيادة والمساندة مقارنة بإنجازات ميزانية المهمة، حيث بلغت نسبة 17.7% لتتجاوز التقديرات بنسبة 140 % وهو ما يعكس التحسين في فاعلية برنامج القيادة والمساندة باعتبار الانخفاض النسبي لكلفة الخدمات الأفقية التي يسديها لفائدة البرنامج العملياتي التنمية الرقمية في تنفيذ ميزانيته وتحقيق أهدافه.

وسيتم العمل خلال السنوات اللاحقة على مزيد التحكم في الاعتمادات المخصصة لبرنامج القيادة والمساندة مع ضمان جودة الخدمات المسداة لفائدة البرنامج العملياتي التنمية الرقمية وذلك باعتماد جملة من الآليات والمنظومات الرقمية على الخط التي من شأنها أن ترفع من فاعلية البرنامج.

تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

صعوبة تحديد القيمة المستهدفة للمؤشر نظرا لعدة اعتبارات:

14القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

- قيمة المؤشر لا ترتبط فقط باعتمادات برنامج القيادة والمساندة وإنما باعتمادات برنامج التنمية الرقمية والتي بدورها مرتبطة بحجم القروض الخارجية الموظفة وبالتالي فان قيمة المؤشر لا يمكن التحكم فيها بصفة مباشرة،

- عدم استقرار خارطة المهمّة، حيث من المؤمّل أن تتمّ خلال سنة 2023 مراجعة الخارطة الحاليّة في اتجاه إعادة إلحاق كلّ من المدرسة العليا للمواصلات بتونس والمعهد العالي للدراسات التكنولوجية ببرنامج التنمية الرقميّة مما سيؤدي إلى تراجع هام في قيمة المؤشر.

- من جهة أخرى لم يتم تحديد القيمة المثلى لهذا المؤشر.

بطـاقة المـؤشـــر 3.3.1.9: كلفة التسيير للعون الواحد

رمز المؤشر : 3.3.1.9

الخصائص العامة للمؤشر

الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : 3.1.9 المحافظة على ديمومة الميزانية مع تحسين التصرف في الاعتمادات وتطوير فاعلية برنامج القيادة والمساندة

تعريف المؤشر: يعمل هذا المؤشر على ضبط كلفة تكاليف التسيير للعون الواحد

طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficience)

نوع المؤشر: مؤشر وسائل (indicateur de moyen)

المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: غير مراعي للنوع الاجتماعي .

التفاصيل الفنية للمؤشر

طريقة احتساب المؤشر (Formule):

$$\frac{\text{اعتمادات التسيير (د)}}{\text{عدد أعوان المهمة}}$$

وحدة المؤشر: الدينار

مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:

- قانون المالية (اعتمادات قسم التسيير)
- قائمات أعوان المهمة

تاريخ توفّر المؤشر : ديسمبر من كل سنة مع صدور قانون المالية

القيمة المستهدفة للمؤشر[15](Valeur cible de l'indicateur): 12500د سنة 2026

المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:

[15] القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهّد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط (ثلاث سنوات أو أكثر) أو الطويل (قيمة مستمّدة من توجه إستراتيجي عام للبرنامج، من المخطط الخماسي...)مع ذكر السنة المتوقع بلوغ القيمة المستهدفة بها.

- الإدارة العامة للمصالح المشتركة

- قراءة في نتائج المؤشر

سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

مؤشر قيس الأداء:	الوحدة	الإنجازات	2023	التقديرات		
		2022		2024	2025	2026
المؤشر3.3.1.9: كلفة التسيير للعون الواحد	الدينار	8 200	8 500	12 000	12 000	13 500

ترتبط كلفة تسيير العون الواحد بنفقات التسيير التي شهدت ارتفاعا ملحوظا انطلاقا من سنة 2021 تبعا لتخصيص اعتمادات بعنوان نفقات مصاريف صيانة وإيواء واستغلال المنظومة الوطنية للتصرف الالكتروني في المراسلات "عليسة" في حدود 3 مليون دينار التي تسدي خدماتها لفائدة جميع المهمات إضافة وعليه تم التعديل في طريقة احتساب المؤشر حيث يطرح من اعتمادات التسيير النفقات العرضية (ملف تعويضات أوخطايا) والنفقات ذات الصبغة الأفقية لفائدة قطاعات أخرى (نفقات مصاريف صيانة وإيواء واستغلال المنظومة الوطنية للتصرف الالكتروني في المراسلات "عليسة" في حدود 3 مليون دينار التي تسدي خدماتها لفائدة جميع المهمات) وذلك بهدف تصحيح الكلفة الفعلية لتسيير العون

تم بالنسبة لسنة 2022 تحقيق 84 % من قيمة المؤشر المبرمجة باعتبار تسجيل فواضل على مستوى إعتمادات التسيير المنجزة.

تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

- صعوبة تحديد القيمة المستهدفة للمؤشر،
- عدم وضوح التوجه المعتمد بخصوص هذا المؤشر.

بطاقات الفاعلين العموميين
لبرنامج
التنمية الرقمية

بطاقة عدد 1: الديوان الوطني للبريدONP

I- التعريف

1.النشاط الرئيسي:

يضبط نشاط البريد التونسي القانون عدد 38 لسنة 1998 المؤرخ في 02 جوان 1998 والمتعلّق بمجلة البريد والمتمم بالقانون عدد 40 لسنة 2007 المؤرخ في 25 جوان 2007.

حيث يضطلع البريد التونسي بـ:

جمع ونقل وتوزيع المراسلات داخل البلاد وخارجها،

إسداء خدمات الادخار والحسابات الجارية البريدية،

تقديم الخدمات المتعلّقة بالحوالات البريدية،

تنمية خدمات جديدة في مجال البريد مع مواكبة التقدّم التكنولوجي في الميدان،

المساهمة في المجهود الوطني المتعلّق بالتعليم العالي في قطاع البريد والميادين المتّصلة به،

تطوير التعاون مع المؤسّسات الوطنية والأجنبية والمنظّمات الفنية الدولية والإقليمية المختصة في ميدان البريد،

المساهمة في نطاق اختصاصه في تطبيق الاتفاقيات والمعاهدات المصادق عليها للاتحاد البريدي العالمي والمنظّمات الدولية والإقليمية،

إصدار الطوابع البريدية وسائر القيم النقدية.

2. مرجع الإحداث :

الأمر عدد 1305 لسنة 1998 المؤرخ في 15 جوان 1998 وتمّ تنقيحه بالأمر عدد 1536 لسنة 2003 المؤرخ في 25 جوان 2005 وبالأمر عدد 1394 لسنة 2007 المؤرخ في 11 جوان 2007والأمر عدد681 لسنة 2016 المؤرخ في 3 جوان 2016.

3. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج بين الوزارة والفاعل العمومي :

-عقد برنامج للفترة 2007-2011 تمّت المصادقة عليه بتاريخ 7 جانفي 2011.

II- الاستراتيجية والأهداف:

1) الاستراتيجية:

حتى يواكب المتغيرات التي يشهدها القطاع الذي ينشط فيه وليعزّز مكانته في السوق الداخلية بما يتلاءم مع عراقته وريادته ودوره الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوطني من ناحية، ويعزّز مقومات إشعاعه على المستوى الإقليمي والدولي من ناحية أخرى، أسّس البريد التونسي لنفسه رؤية استراتيجية تقوم على تدعيم وتعصير المنظومة البريدية الحالية والانطلاق نحومنوال جديد ينبني على استعمال تكنولوجيات الاتصال الحديثة كرافعة لتطوير الاستراتيجيات وخلق القيمة.

2) **الأهداف الاستراتيجية:**

ترتكز الأهداف الاستراتيجيّة للديوان الوطني للبريد على ستّة محاور أساسيّة متكاملة ومترابطة، وقد تم اعتماد تقسيم برامجي ينبني على برمجة حسب الأهداف تدفع في اتجاه تدعيم النشاط البريدي الحالي من خلال تطوير وتعصير الخدمات البريدية والمالية وتحسين البنية التحتية وتعزيز العناية بالموارد البشرية. والعمل على تنفيذ برامج جديدة من شأنها أن تساهم في تنويع مصادر الموارد المالية للبريد وخلق دورة اقتصادية جديدة.

وتتمثل هذه المحاور الاستراتيجية في:

المحور الأول: تدعيم الخدمات الحالية: وذلك بهدف: تجديد العروض الحالية وتحسين نوعية الخدمات وتطوير وسائل العمل من خلال:

- تعصير النظام المعلوماتي للتصرف في اتجاه مزيد من المرونة،
- تحسين جودة الخدمات،
- تدعيم الكفاءات في المجال التكنولوجي والتجاري،
- إعادة هيكلة النظام المعلوماتي بما يتماشى وحاجيات الحرفاء (orienté client)،
- الاستغلال الأمثل للبنية التحتية،
- الرفع من مردودية المرفق العمومي.

المحور الثاني: التجارة الإلكترونية بهدف تكريس مهنة التجارة الالكترونية المحترفة بالبريد التونسي وتنويع العروض المتصلة بها وتطوير حصة البريد من السوق الوطنية والدولية وذلك من خلال:

- إحداث مسطحة للتجارة الالكترونية Hub e-commerce
- تعصير وتطوير المعدات والوسائل المتعلقة بمجال التجارة الإلكترونية،

المحور الثالث: القطب اللوجيستي البريدي الذي يهدف إلى:

- تكريس المهنة اللوجيستية البريدية والتموقع كمزود خدمات لوجيستية وطنية وذلك من خلال إرساء منوال جديد للتصرف اللوجيستي حسب المعايير والمقاييس الدولية،
- اضفاء المزيد من النجاعة في استغلال الوسائل اللوجيستية
- بعث وحدة أعمال لوجيستية

المحور الرابع: البنك البريدي: بهدف إحداث بنك بريدي من أجل:

- الحد من ظاهرة انتقال المنخرطين بالشيكات البريدية إلى المؤسسات البنكية سواء كان ذلك بالمناطق الحضرية وحتى بالمناطق الريفية أيضا قصد الحصول على التسهيلات المالية التي تمنحها البنوك من قروض وغيرها من الامتيازات والتسهيلات،
- المساهمة في تحسين نسبة الإدماج المالي،
- رقمنة الخدمات المالية والمساهمة في الحد من التعامل نقدا (de-cashing)
- تنويع مصادر الموارد المالية للبريد،
- خلق دورة اقتصادية جديدة.

المحور الخامس: الطوابع البريدية بهدف تحسين تموقع البريد التونسي في الأسواق الافتراضية المتخصّصة في تسويق منتوجات الطوابع البريدية وخلق نشاط تجاري متطور في مجال الطوابع البريدية والتسويق الدولي لها وذلك من خلال العمل على:

- وضع منوال جديد في مجال التسويق والتصميم للطوابع البريدية،
- تحسين مردودية المراكز المختصة المتصلة بمجال صنع وحفظ وترويج منتوجات الطوابع البريدية،
- تدعيم المسؤولية الثقافية والاجتماعية للبريد التونسي،
- تحسين الموارد المالية المتصلة بمنتوجات الطوابع البريدية.

المحور السادس: التحول الرقمي الذي من شأنهإعادة خلق الخدمات البريدية وتدعيم دور البريد كمنصة للتحوّل الرقمي لفائدة الدولة وذلك بـ:

- تطوير حلول مبتكرة من شأنها تنويع خدمات البريد وتعصيرها،
- إحداث محضنة لإيواء الباعثين الشبان في مجال تطوير حلول متجددة للخدمات البريدية والمالية،
- معاضدة مجهود الدولة في ميدان التشغيل والانتصاب الفردي،
- مرافقة الباعثين الشبان عند بعث مشاريعهم (Start up Post).

3) **تدخلات الفاعل العمومي:**

أهم الاستثمارات والمشاريع لبلوغ الأهداف المرسومة	مبرمج د 2024 (أ.د)
- بناء مركب بريد بالقطب التكنولوجي حي الغزالة	1300
- بناء مركب بريدي بالدوالي	800
- بناء مكتب بريد حي الانس بصفاقس	400
- بناء مركز بيانات بالقطب التكنولوجي الغزالة (Data Center)	1000
- تأهيل مركز الفرز (توسعة المركب البريدي تونس قرطاج)	900
- تهيئة وتأهيل مكاتب بريد	19300
- تجهيز مقرات البريد التونسي	16400
- اقتناء وتركيز منظومة التصرف المندمج ERP	10000
- تجهيز مركز البيانات بالمقر الاجتماعي (Data Center)	2000
- تجهيز مركز بيانات بالقطب التكنولوجي الغزالة (Data Center)	800
- اقتناء 100 موزع ألي للأوراق المالية	

III. تقديرات الميزانية على المدى المتوسط

1. تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2024-2026)

(بحساب أ.د)

البيان	انجازات2022	متوقع2023	التقديرات (دفوعات)		
			2024	2025	2026
- ميزانية التصرّف	489 800	562 800	608 000	636 000	669 000
- منحة التصرف*	0	0	0	0	0
- ميزانية الاستثمار	38 500	74 065	92 000	138 700	114 600
- منحة الاستثمار*	0	0	0	0	0
- مجموع الميزانية	528 300	636 865	700 000	774 700	783 600
- مجموع المنحة *	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**

* منحة من صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيات المعلومات والاتصال، تسند وفقا للتشريع والتراتيب والصيغ الجاري بها العمل يمكن الترفيع فيها حسب الإنجاز الفعلي خلال السنة المعنيّة اخذا في الاعتبار للصبغة التقديريّة لنفقات الصندوق وذلك في صورة الترفيع في مقايض الصندوق عملا بأحكام القانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 المتعلّق بالقانون الأساسي للميزانية.

بطاقة عدد 2: الديوان الوطني للإرسال الإذاعي والتلفزي ONT

I- التعريف

1. **النشاط الرئيسي:** إحداث واستغلال وصيانة وتوسيع شبكات إرسال البرامج الإذاعية والتلفزية لتوزيع وتبادل البرامج الإذاعية والتلفزية والمعطيات وبث وإرسال البرامج التلفزية والإذاعية.
2. **مرجع الاحداث:** القانون عدد 8 لسنة 1993 المؤرخ في غرة فيفري 1993.
3. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أوأهداف بين الوزارة والفاعل العمومي:**

عقد البرامج للفترة 2007-2011 تمّت المصادقة عليه بتاريخ 23 نوفمبر 2010.

II- الاستراتيجية والأهداف:

1) **الاستراتيجية:**

في إطار تحقيق الادماج الآمن الرقمي والمالي لبرنامج التنمية الرقميّة، يعمل الديوان الوطني للإرسال الإذاعي والتلفزي على رقمنة شبكات البث التلفزي والإذاعي باعتبارها من أهم توجهاته الاستراتيجية وذلك قصد ضمان حسن استغلال الطيف الترددي من جهة وتحسين جودة الخدمات (الصوت والصورة) من جهة ثانية بالإضافة إلى احترام التعهدات الدولية خاصة مع الاتحاد الدولي للاتصالات (U.I.T) القاضية بضرورة الانتقال إلى البث الرقمي الأرضي (تلفزي وإذاعي) وإخلاء الطيف الترددي لفائدة الجيل الخامس من الهاتف الجوال، وقد تم ذلك على مراحل:

- مرحلة أولى تمتد من سنة 2009 إلى سنة 2015 تتعلق بانجاز شبكة التلفزة الرقمية الأرضية،
- مرحلة ثانية انطلقت منذ سنة 2019 تتعلق برقمنة شبكة البث الإذاعي.

2) **الأهداف الاستراتيجية:**

يساهم الديوان الوطني للإرسال الإذاعي والتلفزي في برنامج "التنمية الرقمية "وذلك بتطوير البنية التحتية الرقمية من خلال رقمنة شبكات البث الإذاعي.

3) **تدخلات الفاعل العمومي:**

أهم الاستثمارات والمشاريع لبلوغ الأهداف المرسومة	مبرمج د 2024 (أ.د)
- مشروع شبكة البث الإذاعي الرقمي	500

III. تقديرات الميزانية على المدى المتوسط

1. تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2024-2026)

(بحساب أ.د)

البيان	انجازات 2022	مرسم 2023	التقديرات (دفوعات)		
			2024	2025	2026
- ميزانية التصرف	46042	50098	53040	55049	
- منحة تصرف *	38000	35578	41040	46067	
- ميزانية الاستثمار	3199	35578	4000		
- منحة تنمية *	2989	5722	4000		
- مجموع الميزانية	**49241**	**85676**	**57040**		
- مجموع المنحة *	**40989**	**41300**	**45040**		

* منحة من صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيات المعلومات والاتصال، تسند وفقا للتشريع والتراتيب والصيغ الجاري بها العمل يمكن الترفيع فيها حسب الإنجاز الفعلي خلال السنة المعنيّة اخذا في الاعتبار للصبغة التقديريّة لنفقات الصندوق وذلك في صورة الترفيع في مقايض الصندوق عملا بأحكام القانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 المتعلّق بالقانون الأساسي للميزانية.

بطاقة عدد3: مركز الدراسات والبحوث للاتصالات CERT

I- التّعريف

1. **النشـاط الرئيسـي:** المراقبة والقبول الفني لتجهيزات ومعدّات الاتصـالات والدراسـات الفنيّة المتعلّقة بقبول التجهيزات والمواد التي يمكن ربطهـا بـالخط العمومي، والبحوث في ميـدان الاتصـــالات، الاختبـارات والفحوصات الفنية لمعدّات وتجهيزات الاتصالات.
2. **مرجع الإحداث:** القانون عدد 145 لسنة 1988 المؤرخ في 31 ديسمبر 1988
3. **تاريخ إمضـــاء آخر عقد برنامج أوأهداف بين الوزارة والفاعل العمومي:** عقد الأهداف للفترة 2007-2011 تمّت المصادقة عليه بتاريخ 26 فيفري 2011.

II- الاستراتيجيّة والأهداف:

1) **الاستراتيجية:**

في إطار تحقيق الادماج الآمن الرقمي والمالي لبرنامج التنمية الرقميّة، يعمل مركز الدراسات والبحوث للاتصالات على تحقيق سـلامة الشـبكات ومعدات الاتصـال وحماية الطيف الترددي وضـمان سـلامة وصـحة المسـتهلك وحماية السوق من الهواتف المهّربة والمسروقة.

2) **الهدف الاستراتيجي:**

تحقيق النفاذ الآمن للأجهزة الطرفية للاتصالات.

3) **تدخلات الفاعل العمومي:**

1. **معدات قيس:**
   - اقتناء مدات قيس للقيام بعمليات المصادقة والمراقبة الفنية Banc de test 5G،
   - اقتناء معدات Chaine de mesure 5G ،
   - اقتناء معدات قيس للقيام بعمليات متابعة انجاز الشبكات
2. **إحداث مخبر للملائمة الكهرومغناطيسية:**
   - تدعيم مخبر الملائمة الكهرومغناطيسية ببعض لأجهزة الضرورية
   - اقتناء كماليات مترولوجيا،
   - تدعيم مخبر القياسات الراديوية باقتناء هوائي ومنظومة Séquenceur d'essais،
3. **تطوير المنظومة الخاصة بمكافحة الأجهزة الجوالة المسروقة والمتأتية من السوق الموازية.**

III. الميزانية على المدى المتوسط

2. تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2024-2026)

(بحساب أ.د)

البيان	انجازات 2022	مبرمج 2023	التقديرات (دفوعات)		
			2024	2025	2026
- ميزانية التصرف	8894	10106	11060	12001	12053
- ميزانية التنمية	1087	4928	3040	2655	3905
- **مجموع الميزانية**	**9981**	**15034**	**14100**	**14656**	**15958**
- منحة تدخّل *	0	0	0	0	0

* منحة من صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيات المعلومات والاتصال، تسند وفقا للتشريع والتراتيب والصيغ الجاري بها العمل يمكن الترفيع فيها حسب الإنجاز الفعلي خلال السنة المعنيّة اخذا في الاعتبار للصبغة التقديريّة لنفقات الصندوق وذلك في صورة الترفيع في مقايض الصندوق عملا بأحكام القانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 المتعلّق بالقانون الأساسي للميزانية.

بطاقة عدد 4 : الوكالة الوطنية للسلامة السيبرنية ANCS

I- التعريف:

1. **النشاط الرئيسي:** تكلف الوكالة بالتنسيق مع مختلف الهياكل المتدخلة في المجال بالقيام بمراقبة سلامة النظم المعلوماتية والاتصال للهياكل العمومية والخاصة بالفضاء السيبرني الوطني، وتضطلع أساسا بالمهام التالية:

- وضع وتحيين سياسات وآليات حوكمة وسلامة الفضاء السيبرني الوطني وتعميمها على القطاعات والهياكل المعنية،
- متابعة تطبيق المخططات التنفيذية لسلامة الفضاء السيبرني الوطني المتعلقة بـ:
  - الإجراءات الاستباقية لتفادي التهديدات المفتعلة والعرضية على الفضاء السيبرني الوطني،
  - التدابير الوقائية للحماية من المخاطر السيبرنية. آليات التفطن والإبلاغ الحيني عن الحوادث والهجمات السيبرنية،
  - لاستجابة الاستعجالية في حالات الطوارئ للتصدي للهجمات السيبرنية والحد من تداعياتها،
  - التعافي السريع من آثار الحوادث والهجمات السيبرنية لضمان استمرارية النشاط،
  - الاستقصاء والتحري الرقمي لتشخيص الحوادث وتحديد المسؤوليات ذات الصلة بالسلامة السيبرنية،
- إعداد ومتابعة تطبيق برامج تطوير الكفاءات في مجال السلامة السيبرنية من خلال:
  - المشاركة في إعداد البرامج الأكاديمية والمهنية المختصة في مجال السلامة السيبرنية،
  - المصادقة على برامج التكوين في مجال السلامة السيبرنية ونشرها بموقع الواب الرسمي للوكالة،
  - تنظيم دورات تكوينية مختصة في مجال السلامة السيبرنية،
- إعداد ونشر المرجعيات والنماذج والأدلة المتعلقة بالسلامة السيبرنية والتي يجب على الهياكل العمومية والخاصة اعتمادها،
- إعداد مؤشرات قيس المستوى الوطني للسلامة السيبرنية وإصدار لوائح القيادة بشكل دوري،
- القيام بحملات اتصالية وتحسيسية دورية في مجال السلامة السيبرنية خاصة خلال الأزمات السيبرنية،
- تأمين اليقظة التكنولوجية ومواكبة التطورات في مجال السلامة السيبرنية،
- التعاون الدولي والتنسيق مع الجهات الخارجية الرسمية المختصة وفقا للاتفاقيات المبرمة في الغرض على الصعيد الثنائي والإقليمي والدولي،
- وبصفة عامة كل نشاط آخر يقع تكليفها به من قبل سلطة الإشراف وله علاقة بميدان تدخلها.

2. **مرجع الإحداث:** القانون عدد 5 لسنة 2004 المؤرخ في 3 فيفري 2004،
المرسوم عدد 17 لسنة 2023 المؤرّخ في 11 مارس 2023 والمتعلق بالسلامة السيبرنيّة.
3. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أوأهداف بين الوزارة والوكالة:** 26 نوفمبر 2010

II- الاستراتيجيّة والأهداف:

1) **الاستراتيجية:**

في إطار تحقيق الادماج الآمن الرقمي والمالي لبرنامج التنمية الرقميّة، تسهر الوكالة الوطنية للسلامة السيبرنية على ضمان حماية الفضاء السيبرني الوطني ومتابعة صمود (résilience) النظم السيبرنية الخاصة بالهياكل الحيوية والتطبيقات الوطنية.

الأهداف الاستراتيجيّة:

وتتمثل أهداف الوكالة الوطنيّة للسلامة السيبرنية لسنة 2024 في:

(1) رفع درجة اليقظة بالمخاطر السيبرنية المحدقة بالفضاء السيبرني الوطني،

(2) اختبار مستوى سلامة المنظومات الوطنية والبنى التحتية التي تأويها،

(3) وضع سياسة عامة لسلامة الفضاء الرقمي الحكومي ومتابعتها،

(4) تنظيم ومراقبة مجالات استخدام تكنولوجيات الاتصال بهدف تعزيز الثقة لدى مختلف مستخدمي الوسائل الرقمية

(5) دعم آليات التنسيق مع مختلف المتدخلين عند تسجيل حوادث سيبرنية،

(6) تطوير المهارات التقنية في مجالات الدفاع السيبرني ومعالجة الحوادث السيبرنية،

(7) رفع درجة الوعي والتحسيس بالمخاطر السيبرنية لدى مختلف الفئات،

(8) تدعيم قدرات أعوان الوكالة من الجوانب الفنية في مجالات حماية الفضاء السيبرني،

(9) إصدار قرارات وأوامر لتطبيق مقتضيات المرسوم عدد 17 المتعلق بالسلامة السيبرنية.

2) **تدخلات الفاعل العمومي:**

(بحساب أ.د)

أهم الاستثمارات والمشاريع لبلوغ الأهداف المرسومة	مبرمج 2024 (دفع)	مبرمج 2025 (دفع)	مبرمج 2026 (دفع)
- حماية الفضاء السيبرني الوطني من هجمات حجب الخدمة الموزعة	150	150	150
- إرساء قواعد سلامة الفضاء الرقمي الحكومي PSG	50	200	0
- تركيز لوحة معلومات لقيادة أمن الفضاء السيبرني الوطني	30	25	25
- صيانة وتطوير النظام المعلوماتي للوكالة	1000	150	200
- تطوير منظومة "ساهر" للاستشعار والاستكشاف المبكر للهجمات	980	980	980
- وحدة لتقييم سلامة الأنظمة والشبكات الحساسة	300	200	300
- مخبر السلامة المعلوماتيّة	400	150	150
- تطوير وسائل تحسيسيّة توعويّة في مجال السلامة المعلوماتيّة	100	100	300
- احداث مراكز قطاعيّة للاستجابة للطوارئ المعلوماتيّة ومراكز للعمليات الأمنيّة	600	700	700
- بعث مركز امتياز في الأمن السيبرني	0	250	550
- إرساء سجل وطني لمزودي خدمات الحوسبة السحابيّة والإيواء	100	150	0
- إرساء منصة وطنية لكشف الثغرات رساء منصة وطنية لكشف الثغرات Bug bounty" "	50	100	100

III. تقديرات الميزانية على المدى المتوسط

1. تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2024-2026)

(بحساب أ.د)

البيان	انجازات 2022	مرسم 2023	التقديرات (دفوعات)		
			2024	2025	2026
- ميزانية التصرف	3132,68	3730	4286	4953	5148
- منحة تصرف *	3135,25	3560	4216	4953	5148
- ميزانية الاستثمار	693	1530	3000	3575	3665
- منحة تنمية *	693	1120	3000	3575	3665
- مجموع الميزانية	**3825,68**	**5260**	**7216**	**8528**	**8813**
- مجموع المنحة *	**3828,25**	**4680**	**7216**	**8528**	**8813**

*منحة من صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيات المعلومات والاتصال، تسند وفقا للتشريع والتراتيب والصيغ الجاري بها العمل يمكن الترفيع فيها حسب الإنجاز الفعلي خلال السنة المعنيّة اخذا في الاعتبار للصبغة التقديريّة لنفقات الصندوق وذلك في صورة الترفيع في مقايض الصندوق عملا بأحكام القانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2

بطاقة عدد 5: الوكالة الوطنية للترددات ANF

I- التعريف

النشاط الرئيسي:

تتمثل مهام الوكالة الوطنية للترددات في:

- إعداد المخطط الوطني للترددات الراديوية بالتنسيق مع الهياكل المعنية،
- التصرف في الترددات الراديوية بالتنسيق مع الهياكل المعنية،
- مراقبة الشروط التقنية للتجهيزات الراديوية والسهر على حماية إستعمال الترددات الراديوية،
- مراقبة إستخدام الترددات طبقا للتراخيص المسندة وتسجيلات كراس الترددات،
- السهر على تطبيق الإتفاقات والمعاهدات الدولية في ميدان الإتصالات الراديوية،
- تسجيل الترددات الراديوية لدى الهيئات الدولية المختصّة،
- المساهمة في أنشطة البحث والتكوين والدراسات ذات العلاقة بالإتصالات الراديوية.

1. **مرجع الإحداث:** الفصل عدد 47 من القانون عدد 1 لسنة 2001 مؤرخ في 15 جانفي 2001 المتعلق بإصدار مجلة الاتصالات .
2. **تاريخ إمضاء آخر عقد أهداف بين الوزارة والفاعل العمومي:** 5 جانفي 2011 للفترة 2007-2011.

II- الاستراتيجيّة والأهداف :

1. **الاستراتيجية:**

تتمثل استراتيجية الوكالة خلال فترة المخطط التنموي 2023-2025 في إعداد سياسة "إدارة الطيف " المستدامة وذلك باعتبار أن الطيف الراديوي جزء من الملك العام للدولة يتسم بالندرة وتنوع المستعملين له (مشغلي الهاتف الجوال، هياكل الأمن والدفاع، المؤسسات العمومية، الشركات الخاصة، الشركات الناشئة...)، وتزايد الطلب عليه في ظل سعي مختلف المعنيين إلى تركيز شبكات راديوية ذات تدفق عالي وعالي جدا، كلها عوامل متجددة دفعت الوكالة إلى السعي إلى ضمان الفعالية (Efficacité)، الشفافية (Transparence) وعدم التمييز(Non discrimination) في عملية إدارة الطيف الراديوي، قصد تحقيق الادماج الآمن الرقمي لكافة المستعملين من جميع الفئات الاجتماعية وتطوير السوق وتكريس التنافس النزيه.

ولتحقيق هذه الاستراتيجية وضعت الوكالة خمسة أهداف رئيسية.

2. **الأهداف الاستراتيجية**

الهدف رقم 1: التخطيط الأمثل للطيف الراديوي،

الهدف رقم 2: توفير البنية التحتية الراديوية اللازمة لدعم تشغيل التكنولوجيات الحديثة والناشئة:

الهدف رقم 3: تركيز نظام قيس ومراقبة آلي ومتطور لضمان حسن استغلال الترددات.

الهدف رقم 4: تحيين الأطر القانونية لتعزيز استعمال الطيف.

الهدف رقم 5: دعم السلامة المعلوماتية ورقمنة خدمات الوكالة.

3. **تدخلات الفاعل العمومي:**

أهم الاستثمارات والمشاريع لبلوغ الأهداف المرسومة	مبرمج د 2024 (أ.د)
- تركيز محطات ثابتة للقيس والمراقبة التقنية للترددات	4500
- برامج إعلامية	230
- تجهيزات إداريّة	130
- الدراسات	90

III. تقديرات الميزانية على المدى المتوسط

1. تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2024-2026)

(بحساب أ.د)

البيان	انجازات2022	تقديرات دفوعات 2023	التقديرات (دفوعات)		
			2024	2025	2026
- موارد ذاتية	95097	92077	**92077**	**100493**	**100493**
- ميزانية التصرف	7070	22480	**23942**	**19267**	**4267**
- ميزانية الاستثمار	856	6100	**5200**	**550**	**320**
- مجموع الميزانية	**7926**	**28580**	**29142**	**19817**	**4587**

بطاقة عدد 6 : المركز الوطني للإعلامية CNI

I- التعريف

1. **النشاط الرئيسي:**

- تعهد نظم المعلومات والتطبيقات الوطنية،
- توفير خدمات الإيواء لفائدة الوزارات والمؤسسات العمومية،
- تأمين استمرارية استغلال نظم المعلومات والتطبيقات،
- تأمين واستغلال الشبكة الوطنية الإدارية المندمجة وتطويرها ملائمة للحاجيات،
- المساهمة في توفير خدمة المبادلات الإلكترونية من خلال تركيز المنصة الوطنية للترابط البيني بين نظم المعلومات الوطنية (ONI)،
- التصرف الفني والعملياتي في سجل المعرف الوطني الوحيد
- القيام بدور صاحب منشأ مفوض معاضدة للهياكل العمومية في إنجاز نظم المعلومات والتطبيقات وتركيزها واستغلالها،
- المساهمة في توفير خدمة التصرف الإلكتروني في المراسلات GEC،
- القيام بدراسات توجيهية ودراسات جدوى ومهمات تدقيق نظم معلومات لفائدة الهياكل العمومية،
- تحديد واقتراح المناهج والمقاييس الهندسية والتقنية الكفيلة لضمان ملائمة نظم المعلومات والتطبيقات العمومية فيما بينها،
- تطوير الشراكة مع القطاع الخاص دعما لفرص تصدير المنتوجات والخبرات الوطنية في المجال،
- تنظيم ملتقيات وحلقات تكوينية لفائدة مستعملي نظم المعلومات والتطبيقات العمومية،
- المساهمة في توفير الخدمات الإدارية عن بعد لفائدة المواطن والمؤسسات،
- المشاركة في الندوات والتظاهرات الدولية ودعم التعاون الدولي في المجال،

2. **مرجع الإحداث:**

- قانون عدد 83 لسنة 1975 المؤرخ في 30 ديسمبر 1975 والمنقح بالقانون عدد 115 لسنة 1994 المؤرخ في 31 أكتوبر 1994،
- الأمر الحكومي عدد 312 لسنة 2020 المؤرخ في 15 ماي 2020 (فصل 26)،
- المرسوم الحكومي عدد 31 لسنة 2020 المؤرخ في 10 جوان 2020 (فصل 13).

3. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أوأهداف بين الوزارة والفاعل العمومي:** 26 فيفري 2019.

II- الاستراتيجية والأهداف:

1. **الاستراتيجية:**

في إطار تعزيز إرساء إدارة رقمية عصرية في خدمة المستخدمين، يسهر المركز الوطني للإعلامية باعتباره الفاعل الأساسي في بناء الخدمات الرقمية للقطاع العمومي الموجه للمواطن، على توفير خدمات إلكترونية ونظم معلوماتية عمومية مترابطة ومتواصلة فيما بينها ذات درجة عالية من التأمين والنجاعة.

2. **الأهداف الاستراتيجيّة:**

- تعزيز التّموقع الحالي في مجال إيواء التطبيقات واستغلال المنظومات وتطوير البنية التحتية والتنمية والابتكار،
- دعم التّحول الرقمي لفائدة الإدارة والمواطن، خاصة في مجال الترابط البيني والمعرف الوحيد،
- دعم "الحوكمة القائمة على البيانات"،
- تموقع المركز في قطاع التحول الرقمي الموجه للتصدير بالاعتماد على التجارب السابقة،
- تعزيز تنمية المهارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال إرساء استراتيجيّة تكوين متكاملة على الصعيد الوطني،
- خلق ديناميكية بين جميع الأطراف المتدخلة في القطاع (الإدارة العمومية، الجامعيين، المؤسسات الناشئة ومحاضن المؤسسات).

3. **تدخلات الفاعل العمومي:**

(بحساب أ.د)

أهم الاستثمارات والمشاريع لبلوغ الأهداف المرسومة	مبرمج 2024 (دفع)	مبرمج 2025 (دفع)	مبرمج 2026 (دفع)
- معدات وتجهيزات وبرمجيات إعلامية	170	170	170
- دراسات	100	100	100
- تهيئة المباني ومعدات وتجهيزات مشتركة	505	505	505
- تأهيل مركز الإيواء	4500	2500	2500
المجموع	**5275**	**3275**	**3275**

III. تقديرات الميزانية على المدى المتوسط

1. **تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2024-2026)**

(بحساب أ.د)

البيان	انجازات 2022	مرسّم 2023	التقديرات (دفوعات) 2024	2025	2026
- ميزانية التصرف	12617,649	13664	15668	15382,5	15421,8
- ميزانية الاستثمار	3605,506	7766	5000	3275	3275
- منحة تنمية *	**3331,150**	**1000**	**1705**	**2500**	**2500**
- مجموع الميزانية	**16223,155**	**21430**	**20668**	**18657,5**	**18696,8**

* منحة من صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيات المعلومات والاتصال، تسند وفقا للتشريع والتراتيب والصيغ الجاري بها العمل يمكن الترفيع فيها حسب الإنجاز الفعلي خلال السنة المعنيّة اخذا في الاعتبار للصبغة التقديريّة لنفقات الصندوق وذلك في صورة الترفيع في مقايض الصندوق عملا بأحكام القانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 المتعلّق بالقانون الأساسي للميزانية.

بطاقة عدد 7 :الوكالة الوطنية للمصادقة الإلكترونية ANCE

I- التعريف

إنّ الوكالة الوطنيّة للمصادقة الإلكترونية هي سلطة المصادقة الجذر في تونس، وتمثل أعلى مستوى الثقة في مجال المصادقة الإلكترونية وسلامة المعاملات والمبادلات الإلكترونية.

وتعمل الوكالة الوطنيّة للمصادقة الإلكترونية من خلال الخدمات التي تقدمها على إيجاد مناخ ثقة وسلامة للتبادل عبر الأنترنات.

وتهدف المصادقة الإلكترونية إلى ضمان سلامة المبادلات الإلكترونية وهي تغطي مجالات عدّة مثل التجارة الإلكترونية والإدارة الاتصالية والخدمات البنكيّة اللّاماديّة.

1. <u>النشاط الرئيسي:</u>

- ضمان سلامة المعاملات والمبادلات الإلكترونية في ميادين التجارة الإلكترونية والإدارة الإلكترونية والخدمات البنكيّة والمالية والتعليميّة والصحيّة عن بعد.
- وضع اتفاقيّات إعتراف متبادلة مع سلطات المصادقة الإلكترونية الأجنبيّة.
- التصرف في شهادات المصادقة الإلكترونية (توفيرها، إلغاؤها، نشرها والمحافظة عليها.)
- منح تراخيص نشاط لموزعي خدمات المصادقة الإلكترونية
- وضع المواصفات الفنية لحلول للإمضاء
- المصادقة على منظومات التشفير (الأمر عدد 2639 لسنة 2008 الصادر في 21جويلية 2008.)
- اقتراح حلول لتأمين السلامة في نطاق المصادقة الإلكترونية لشبكاتكم وخدماتكم عبر الأنترنات والأنترانات.
- تأمين التكوين في مجال الإمضاء الالكتروني وتقنيات الترقيم وهيكل المفتاح العمومي.

2. <u>مرجع الإحداث</u> : القانون عدد 83 لسنة 2000 المؤرخ في 9 أوت 2000.

3 .<u>تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أوأهداف بين الوزارة والفاعل العمومي</u>: عقد أهداف (2007-2011) تمّت المصادقة عليه بتاريخ 20 ديسمبر 2010.

II- الاستراتيجيّة والأهداف:

1. **<u>الاستراتيجية</u>**

في إطار تحقيق الهدف الاستراتيجي الثاني لبرنامج التنمية الرّقميّة الخاص بإرساء إدارة إلكترونية توفّر خدمات إدارية رقميّة سريعة ذات جودة وكلفة معقولة لفائدة المواطنين والمؤسسات، تعمل الوكالة الوطنية للمصادقة الإلكترونية، على مساندة الوزارة في تحقيق التحوّل الرقمي للإدارة عبر تكريس الثقة الرقمية في الخدمات الإدارية وكذلك تأمين المرور إلى الكلّ رقمي وإرساء مناخ ثقة رقمية ملائم بين الإدارة والمتعاملين معها.

1) **الأهداف الاستراتيجيّة:**

- الاعتراف الدولي بشهادات المصادقة الصادرة عن الوكالة،
- توفير خدمات وشهادات مصادقة إلكترونية تمكن من تأمين الخدمات الإدارية على الخط،
- منصة تشغيل مؤمنة ذات معدل مرتفع من التوفر والتعافي من الكوارث (HA/DR)،

2) **تدخلات الفاعل العمومي:**

أهم الاستثمارات والمشاريع المبرمجة التي تساهم في بلوغ الأهداف المرسومة	مبرمج 2024 (دفع)	مبرمج 2025 (دفع)	مبرمج 2026 (دفع)
- التدقيق الدوري في خدمات المصادقة حسب المعايير الدولية	501,5	740	663
- تأمين ورقمنة الإجراءات الإدارية والتثبت من الهوية الرقمية	1200	1500	-
- تحديث البنية التحتية التقنية	880	200	200

III. تقديرات الميزانية على المدى المتوسط

1. تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2024-2026)

(بحساب أ.د)

البيان	انجازات 2022	مرسّم 2023	التقديرات (دفوعات)		
			2024	2025	2026
- ميزانية التصرف	4569,514	6992	7070	8679	9359
- ميزانية الاستثمار	3827,446	7074,152	5340	4230	1398
- منحة تنمية *	**0**	**1500**	**0**	**0**	**0**
- مجموع الميزانية	**8396,96**	**14066,152**	**12410**	**12909**	**10757**

*منحة من صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيات المعلومات والاتصال، تسند وفقا للتشريع والتراتيب والصيغ الجاري بها العمل يمكن الترفيع فيها حسب الإنجاز الفعلي خلال السنة المعنيّة اخذا في الاعتبار للصبغة التقديريّة لنفقات الصندوق وذلك في صورة الترفيع في مقايض الصندوق عملا بأحكام القانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 المتعلّق بالقانون الأساسي للميزانية.

بطاقة عدد 8: مؤسسة القطب التكنولوجي "تونس للأقطاب التكنولوجية الذكية" STT

I- التعريف

1. **النشاط الرئيسي:** استغلال أوإقامة واستغلال القطب التكنولوجي أوجزء من الفضاءات المكونة له تكون تحت تصرفه، وذلك وفقا للمواصفات العالمية في المجال، التنسيق بخصوص استغلال وتعهد الفضاءات والتجهيزات المشتركة وصيانتها، دعم التعاون والتكامل بين وحدات البحث والتكوين والإنتاج والتطوير، احتضان أصحاب المشاريع التكنولوجية أوالخدماتية المجدّدة داخل القطب التكنولوجي وتأطيرهم ومساعدتهم على القيام بأنشطتهم، استقطاب الاستثمار الوطني والخارجي ودعم الشراكة في مجال اختصاصات القطب التكنولوجي وتشجيع المؤسسات على الانتصاب في فضاءاته، إنجاز دراسات ذات صبغة استشرافية تتعلق بتحفيز الاستثمار في الاقتصاد الرقمي، تعزيز اليقظة التكنولوجية في المجالات ذات العلاقة باختصاصات القطب التكنولوجي، تدعيم وتركيز البيئة التكنولوجية الحاضنة للتجديد والابتكار في مجال اختصاصات القطب التكنولوجي، دعم ومواكبة التحول الرقمي للمؤسسات المنتصبة بالقطب التكنولوجي عبر تنفيذ برامج تكوين وتأهيل متخصصة ودعم التعاون والتبادل مع الأقطاب المماثلة والمؤسسات الجامعية ومراكز البحث والتجديد التكنولوجي وطنيا ودوليا.

2. **مرجع الإحداث:** الأمر حكومي عدد 352 لسنة 2019 مؤرخ في 29 مارس 2019 يتعلق بإحداث مؤسسة القطب التكنولوجي "تونس للأقطاب التكنولوجية الذكية" وبضبط تنظيمها الإداري والمالي وطرق تسييرها.

3. **تاريخ إمضاء آخر عقد أهداف بين الوزارة والفاعل العمومي:**

II- الاستراتيجيّة والأهداف:

1) **الاستراتيجية:**

في إطار معاضدة جهود المهمّة في تنمية الاقتصاد الرقمي قصد تدعيم القدرة التنافسية وتحسين إنتاجية الاقتصاد التونسي وتحسين مناخ الأعمال لدفع الاستثمار وتوفير فرص العمل اللّائق، تسعى مؤسسة تونس للأقطاب التكنولوجية الذكية إلى تعزيز مكانة تونس كمركز إقليمي ريادي في مجالات التكنولوجيات الواعدة، والابتكار، والتميز في ريادة الأعمال، وذلك بالعمل على جعل القطب مركزا دوليا جامعا للابتكار التكنولوجي وريادة الأعمال التكنولوجية.

2) **الأهداف الاستراتيجيّة:**

توفير مناخ ملائم لاستقطاب الاستثمار،
دعم تنافسية المؤسسات التونسية العاملة في القطاع،
تطوير صادرات المنتجات والخدمات القائمة على الذكاء،
التشجيع على ريادة الأعمال وتحفيز روح المبادرة،
دعم التعاون والتكامل بين مجالات البحث والتكوين والإنتاج.

3) تدخلات الفاعل العمومي:

أهم الاستثمارات والمشاريع لبلوغ الأهداف المرسومة	مبرمج 2024 (دفع)	مبرمج 2025 (دفع)	مبرمج 2026 (دفع)
- تهيئة عامة	500	9238	2500
- فضاء العرض	0	1400	1500
- تركيز الطاقة المتجددة بالقطب التكنولوجي installation de photovoltaïque	800	0	0
- تجديد وتدعيم معدات التكييف بالمراكز الجهوية للعمل عن بعد	2295	0	0
- تجديد معدات التكييف المركزي بالقطب	830	796	0
- تجديد الانارة الخارجية بالقطب	1120	280	0
- اقتناء وتركيز معدات صوتية لمركز الخدمات بقطب الغزالة	197	0	0
- اقتناء معدات وبرمجيات اعلاميّة	525	50	0
- اقتناء فضاء تكوين بعدد من المراكز الجهوية للعمل عن بعد	900	0	0
- احداث فضاء رياضي وترفيهي	0	2000	2000

III. تقديرات الميزانية على المدى المتوسط

1. تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2024-2026)

(بحساب أ.د)

البيان	انجازات 2022	مرسّم 2023	التقديرات (دفوعات) 2024	2025	2026
- ميزانية التصرف	11911	11954	12440	12930	13190
- منحة تصرف *	3249	3870	4350	4803	4762
- ميزانية الاستثمار	1131	1000	1277	13814	6050
- منحة تنمية *	1131	1000	1277	13814	6050
- مجموع الميزانية	**13042**	**12954**	**13717**	**26744**	**19240**
- مجموع المنحة *	**4380**	**4870**	**5627**	**18617**	**10812**

*منحة من صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيات المعلومات والاتصال، تسند وفقا للتشريع والتراتيب والصيغ الجاري بها العمل يمكن الترفيع فيها حسب الإنجاز الفعلي خلال السنة المعنيّة اخذا في الاعتبار للصبغة التقديريّة لنفقات الصندوق وذلك في صورة الترفيع في مقايض الصندوق عملا بأحكام القانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 المتعلّق بالقانون الأساسي للميزانية.

بطاقات إدراج
النوع الاجتماعي

بطاقة النوع الاجتماعي
لمهمة تكنولوجيات الاتصال

I. الإطار العام

صادقت تونس على جل الاتفاقيات والمعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان بصفة عامة وحقوق المرأة بصفة خاصة وانخرطت في جهود متواصلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لسنة 2030 بما في ذلك الهدف الخامس المتعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين.

كما حرصت على تفعيل هذه الالتزامات لتعزيز المساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال في جميع المجالات بما في ذلك مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال وذلك من خلال وضع وتطوير إطار تشريعي وقانوني ومؤسساتي ملائم.

حيث تعمل مهمة تكنولوجيات الاتصال في إطار أداءها لمهامها على تمكين كافة الفئات الاجتماعية من النساء والرجال وفي جميع المناطق من النفاذ إلى خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالجودة المطلوبة وبتكلفة معقولة من أجل ضمان الاندماج الاجتماعي والحد من الفجوة الرقمية بما يساهم في تحسين جودة حياة المواطنين والمواطنات ودعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد.

وعلى الرغم من التقدم المحقق في تقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات بشكل متساوي بين الجميع، إلا أنه لازالت هناك فوارق بين الجنسين فيما يتعلق بالاستفادة من هذه الخدمات في الواقع ونذكر من أهمها ما يلي:

➢ العنف في الفضاء الرقمي:

يُمكن تعريف العنف الرقمي على أنه "السلوك المُتعمّد الذي يقوم به فرد أو مجموعة أفراد عبر وسائل الاتصال الإلكتروني بهدف الإيذاء المادي أو المعنوي للآخرين". ويظهر العنف في الفضاء الرقمي بأشكال مختلفة، لعلّ أكثرها شيوعاً هو تلقي صورا أو رموزا غير مرغوب فيها عادة ذات محتوى جنسي أو مكالمات هاتفية مضايِقة أو اتصالات غير مرحّب بها أو رسائل مهينة.

وعادة ما يسلّط العنف الرقمي على النساء أكثر من الرجال. فوفق دراسة أجريت من قبل مركز الدراسات و البحوث و الإعلام و التوثيق حول المرأة كريديف سنة 2019، "89% من النساء في تونس تعرضن للعنف الرقمي، إلا أن 95% منهنّ لا تتقدمن بشكوى".

➢ **ضعف تمثيلية النساء في الخطط الوظيفيّة العليا وفي مواقع صنع القرار:**

تقدّر نسبة النساء في الخطط الوظيفية العليا (خطّة مدير عام إدارة مركزيّة، مدير عام مؤسسة، رئيس مدير عام) بمهمّة تكنولوجيات الاتصال سنة 2023، بـ 25 % (مقابل 24 % سنة 2022) كما تبلغ نسبة تمثيليتهن في تركيبة مجالس المؤسسات ومجالس الإدارة للمنشآت والمؤسسات العمومية اللاتي يتم تعيينهن من قبل مهمّة تكنولوجيات الاتصال (مواقع صنع القرار) نسبة 36%.

➢ **ضعف التشغيل والمبادرة الخاصة للنساء في قطاع تكنولوجيات الاتصال:**

إذ تقدّر نسبة البطالة لدى النساء في اختصاص تكنولوجيا المعلومات والاتّصال سنة 2021 بحوالي 21,3% مقابل 13,9% لدى الذكور. في حين أنّ نسبة النساء المتحصّلات على شهادة تعليم عالي في هذا الاختصاص بلغت حوالي 52% من مجموع خريجي التعليم العالي العمومي والخاص سنة 2021.

وحسب إحصائيات سنة 2021، تقدّر نسبة الشركات التي تحصلت على علامة المؤسسة الناشئة التي تم تأسيسها من قبل نساء بـ 2,3% مسجّلة بذلك تراجعا مقارنة بسنة 2020 حيث كانت في حدود 4%. فيما تم سنة 2021 تسجيل ارتفاع في نسبة النساء المشاركات في تأسيس المؤسسات الناشئة حيث قدّرت هذه النسبة بـ 34% في حين كانت في حدود 28% سنة 2020. هذا وتجدر الإشارة إلى أنّ 66 % من المؤسسات المتحصّلة على علامة المؤسسة الناشئة سنة 2021، تم تأسيسها من قبل رجال.

وتعد الخطة الوطنية لمأسسة وإدراج النوع الاجتماعي لسنة 2018 ترجمة للإرادة الفعلية لتنفيذ هذه الالتزامات الدولية والوطنية على أرض الواقع وللتكريس الفعلي للمساواة بين النساء والرجال وترجمتها بالسياسات العمومية وميزانياتها.

وفي هذا الإطار، وللحد من هذه الفوارق المسجلة انخرطت مهمة تكنولوجيات الاتصال في تحقيق الخطة الوطنية لمأسسة وإدراج النوع الاجتماعي وذلك بالمساهمة خاصة في تحقيق كل من:

- **الأثر عدد 1**: منظومة مساءلة تعمل على القضاء على كل أشكال التمييز والعنف ضد النساء في التشريع وفي الممارسات في غضون سنة 2020
- **الأثر عدد 2**: الرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهيئات والمجالس المنتخبة والهياكل ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني والجهوي والمحلي
- **الأثر عدد 3**: سياسات تضمن التمكين الاقتصادي والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والأجر العادل

وللتقليص من الفوارق المسجلة بين النساء والرجال في مجال تكنولوجيات الاتصال، سيتم التركيز خلال الثلاث سنوات القادمة أساسا على الأهداف التالية:

1. المساهمة في الحد من العنف المسلّط على النساء في الفضاء الرقمي
2. تعزيز تمثيلية النساء في الخطط الوظيفية العليا وهياكل القيادة
3. تشجيع النساء على المبادرة الخاصة والمساهمة في تحسين تشغيليّتهن في قطاع تكنولوجيات الاتصال

II. الخطة الوطنية لمأسسة النوع الاجتماعي

الأثر عدد 1: منظومة مساءلة تعمل على القضاء على كل أشكال التمييز والعنف ضد النساء في التشريع وفي الممارسات

1. الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي:

❖ برنامج التنمية الرقميّة

الهدف الاستراتيجي عدد 1: الحد من الفجوة الرقميّة وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في بيئة آمنة،

الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	الأسباب المباشرة	الأسباب الفرعية / الضمنية
الهدف العملياتي 1: المساهمة في تقليص العنف المسلط على المرأة في الفضاء الرقمي	- محدودية وعي المرأة بالطرق التي يُمكن فيها استغلال الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي لممارسة العنف الرقمي يجعلها أكثر عرضة للتأثيرات الضارة والمضايقات عبر الإنترنيت	- ضعف التوعية والتحسيس بأشكال العنف في الفضاء الرقمي وآليات التصدي لها،
	- عدم الدراية بأن العنف في الفضاء الرقمي هو جريمة يعاقب عليها القانون،	- نقص التوعية والتحسيس بأشكال العنف الرقمي التي يعاقب عليها القانون، - نقص الحملات التحسيسية للتعريف بالفصل عدد 24 من المرسوم عدد 54 لسنة 2022 المتعلق بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال
	- عدم التمكن من آليات الاستعمال الآمن للوسائل والتطبيقات التكنولوجية،	- ضعف معرفة النساء بوجود اليات للاستعمال الآمن - ضعف تكوين النساء في مجال السلامة المعلوماتيّة، - نقص الإجراءات المتخذة من طرف المؤسسات ذات الصلة لمكافحة العنف الرقمي،
	- عزوف المرأة عن التبليغ على العنف المسلط عليها في الفضاء الرقمي،	- نقص الحملات التحسيسية والتوعوية الموجهة للمرأة بخصوص إجراءات التتبع والتبليغ على العنف السبرني، - الخوف من نظرة المجتمع الذي عادة ما يحمّل المرأة مسؤولية تعرّضها للعنف السبرني،
	- تفشي ثقافة الهروب من العقاب لدى مرتكبي العنف الرقمي	- خلفية ثقافية واجتماعيّة تبيح العنف ضد المرأة بصفة عامة بما في ذلك العنف السبرني، - غياب نص قانوني يجرّم العنف في الفضاء الرقمي مراعي للنوع الاجتماعي، - نقص التوعية والتحسين بخصوص خطورة العنف السبرني والعقوبات المسلطة على مرتكبيه.

خطّة العمل الخاصة بالأثر عدد 1: منظومة مساءلة تعمل على القضاء على كل أشكال التمييز والعنف ضد النساء في التشريع وفي الممارسات

- **الأهداف والمؤشرات العملياتية**

البرنامج	الأهداف الاستراتيجية	الأهداف العملياتية	المؤشرات العملياتية				
			المؤشر	طريقة الاحتساب	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026
التنمية الرقمية	**الحد من الفجوة الرقميّة وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في بيئة آمنة،**	**المساهمة في تقليص من العنف المسلط على المرأة في الفضاء الرقمي**	نسبة النساء ضحايا العنف في الفضاء الرقمي من مجموع ضحايا العنف الرقمي	عدد النساء ضحايا العنف في الفضاء الرقمي/العدد الجملي لضحايا العنف في الفضاء الرقمي x 100	85%	83%	81%

● الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي والمؤشرات

❖ برنامج التنمية الرقمية

الأهداف الاستراتيجية	الأهداف العملياتية	الأنشطة	المؤشر	طريقة الاحتساب	الميزانية						مصادر التمويل
					تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	
الحد من الفجوة الرقميّة وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في بيئة آمنة،	المساهمة في تقليص العنف المسلط على المرأة في الفضاء الرقمي	تنظيم حملات تحسيسية حول أشكال العنف ضد النساء في الفضاء الرقمي وآليات الاستعمال الأمن للانترنات	عدد الحملات التحسيسية المنظمة حول أشكال العنف ضد النساء في الفضاء الرقمي وآليات الاستعمال الأمن	عدد الحملات التحسيسية حول العنف في الفضاء الرقمي وآليات الاستعمال الأمن	1	1	1				
		التنسيق مع الجهات المختصة لإصدار نص قانوني لتجريم العنف السبرني	نسبة التقدم في أشغال إعداد النص	نسبة التقدم في أشغال إعداد النص	%0	%5	%10				
		-عقد شراكات و اتفاقيات مع المجتمع المدني الخاصة لتوعية النساء حول العنف الرقمي الموجه للنساء	عدد الاتفاقيات مع المجتمع المدني حول العنف الرقمي الموجه للنساء	عدد الاتفاقيات مع المجتمع المدني حول العنف الرقمي الموجه للنساء	0	0	1				
		عقد اتفاقيات مع الشركات الخاصة في مجال تكنولوجيات الاتصال لاتخاذ الإجراءات الفعالة للحماية النساء من العنف الرقمي	عدد الاتفاقيات مع الشركات الخاصة بالخصوص	عدد الاتفاقيات مع الشركات الخاصة بالخصوص	0	0	1				
		إضافة فضاء على موقع واب الوزارة بخصوص العنف السبرني (أشكاله، اليات التوقي منه، كيفية التتبع ..) يأخذ بعين الإعتبار بعد النوع الاجتماعي	- عدد النشريات المدرجة سنويا على موقع الواب بالخصوص	عدد النشريات المدرجة سنويا على موقع الواب بالخصوص							

الاثر عدد 2: الرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهيئات والمجالس المنتخبة والهياكل ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني والجهوي والمحلي

2. الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي

❖ برنامج القيادة والمساندة

الهدف الاستراتيجي عدد 2: تحسين التصرف في الموارد البشرية مع الملائمة بين المهارات والحاجيات وضمان المساواة وتكافؤ الفرص

الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي:	الأسباب المباشرة	الأسباب الفرعية / الضمنية
الهدف العملياتي 1: تعزيز تمثيلية النساء في الخطط الوظيفية العليا (مدير عام بالوزارة/ مدير عام مؤسسة/رئيس مدير عام) وهياكل القيادة (مجالس الإدارة ومجالس المؤسسة) في مجال تكنولوجيات الاتصال	- نقص المهارات لدى الإطارات النسائيّة العليا في مجال القيادة	- نقص التكوين الموجه للإطارات النسائية العليا في مجال القيادة الإدارية، - برامج التكوين لا تأخذ بعين الاعتبار حاجيات والظروف المختلفة للنساء والرجال من حيث المحاور وأماكن وأوقات تنظيم الدورات
	- نقص في نفاذ النساء إلى المعلومة بخصوص الشغورات	- نقص الدعم والتوجيه الموجه للوصول إلى المعلومة حول الشغورات في الخطط الوظيفية،
	- عزوف بعض الإطارات النسائية على تقلد المناصب العليا	- القلق بشأن عدم التوازن بين المسؤوليات المهنية ومسؤوليات المرأة تجاه الأسرة، - نقص الثقة في قدرتهن على تولي المناصب القيادية - عدم وعي الإطارات النسائية بأهمية تقلدهن مناصب القيادة في القطاع - عدم الاطلاع على نماذج نسائية ناجحة في المجال
	- عوامل ثقافية واجتماعية	- حاجز غير مرئي ناتج عن السلوكيات والأحكام المسبقة التي تحول دون وصول المرأة إلى المناصب التنفيذية العليا ومواقع صنع القرار، - مجتمع ذكوري يعمل على استبعاد المرأة من مواقع صنع القرار

خطّة العمل الخاصة بالأثر عدد 2: تعزيز تمثيلية النساء في الخطط الوظيفية العليا (مدير عام) وفي مواقع صنع القرار (مجالس الإدارة ومجالس المؤسسة) في مجال تكنولوجيات الاتصال

- **الأهداف والمؤشرات العملياتية**

برنامج	الأهداف الاستراتيجية	الأهداف العملياتية *	المؤشرات العملياتية				
			المؤشر	طريقة الاحتساب	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026
القيادة و المساندة	تحسين التصرف في الموارد البشرية مع الملائمة بين المهارات والحاجيات وضمان المساواة وتكافؤ الفرص	تعزيز تمثيلية النساء في الخطط الوظيفية العليا (مدير عام بالوزارة/ مدير عام مؤسسة/رئيس مدير عام) وهياكل القيادة (مجالس الإدارة ومجالس المؤسسة) في مجال تكنولوجيات الاتصال	نسبة النساء في خطة مدير عام بالوزارة/ مدير عام مؤسسة/رئيس مدير عام مؤسسة	عدد النساء في خطة مدير عام، رئيس مدير عام/ مجموع المديرين العامين x 100	25%	28%	28%
			نسبة النساء في تركيبة مجالس المؤسسات ومجالس الإدارة للمنشآت والمؤسسات العمومية اللاتي يتم تعيينهن من قبل مهمّة تكنولوجيات الاتصال	عدد النساء في تركيبة مجالس المؤسسات ومجالس الإدارة للمنشآت والمؤسسات العمومية اللاتي تم تعيينهن من قبل مهمّة تكنولوجيات الاتصال / العدد الجملي للمقاعد المتاحة x 100	36%	38%	38%

* المراعية للنوع الاجتماعي
** السنة المالية المعنية بإعداد الميزانية

● الأنشطة المراعية للنوع الإجتماعي والمؤشرات

❖ **برنامج القيادة والمساندة**

الأهداف الاستراتيجية	الاهداف العملياتية	الأنشطة	مؤشرات النشاط						الميزانية			مصادر التمويل
			المؤشر	طبيعة المؤشر	طريقة الاحتساب	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	
تحسين التصرف في الموارد البشرية مع الملائمة بين المهارات والحاجيات وضمان المساواة وتكافؤ الفرص	تعزيز تمثيلية النساء في الخطط الوظيفية العليا (مدير عام) وفي هياكل القيادة (مجالس الإدارة ومجالس المؤسسة) في مجال تكنولوجيات الاتصال	- تعزيز مشاركة المرأة في الدورات التكوينية في مجالات القيادة والتواصل وقيادة التغيير لزيادة مهاراتهن وحظوظهن في للمنافسة في الخطط الوظيفية العليا	نسبة النساء المشاركات في الدورات التكوينيّة في مجالات القيادة والتواصل وقيادة التغيير	مؤشر جودة	عدد النساء المشاركات في الدورات التكوينيّة في مجالات القيادة والتواصل وقيادة التغيير/ العدد الجملي للمشاركين	2	3	4				
		- العمل على تدعيم مشاركة المرأة في الدورات التكوينيّة وورشات العمل المنظمة من هياكل أخرى على الصعيدين الوطني والدولي	نسبة النساء المشاركات في الدورات التكوينيّة وورشات العمل المنظمة من هياكل أخرى على الصعيدين الوطني والدولي في السنة	مؤشر جودة	نسبة النساء المشاركات في الدورات التكوينيّة وورشات العمل المنظمة من هياكل أخرى على الصعيدين الوطني والدولي في السنة / العدد الجملي للمشاركين	10%	15%	20 %				

الاثرعدد 3: سياسات تضمن التمكين الاقتصادي والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والأجر العادل

3. الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي

❖ برنامج التنمية الرقميّة

الهدف الاستراتيجي عدد 3: النهوض بالاقتصاد الرقمي والتجديد وتطوير مناخ الأعمال في مجال الرقمنة.

الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي:	الأسباب المباشرة	الأسباب الفرعية / الضمنية
الهدف العملياتي 1: تشجيع النساء على المبادرة الخاصة والمساهمة في تحسين تشغيليّتهن في قطاع تكنولوجيات الاتصال	- خوف النساء من المخاطرة ومن الفشل، - نقص الثقة بالنفس من جانب النساء للدخول في ريادة الاعمال في مجال تكنولوجيات الاتصال	- نقص في تدريب خريجات التعليم العالي في ريادة الأعمال في مجال التكنولوجيا - نقص تدريب في مجالات الثقة بالنفس ومهارات القيادة للمتخرجين في المجال
	- صعوبة الولوج إلى مصادر التمويل،	- نقص في التسهيلات البنكية لفائدة النساء للحصول على قروض لبعث مشاريع في المجال، - ضعف التنسيق مع الجهات المعنية لتسهيل الانتفاع بالبرامج والتسهيلات الوطنية على غرار وزارة المرأة (برنامج رائدات)
	- عدم إطلاع النساء على الإجراءات التشجيعية والتسهيلات الوطنية لتحفيز المرأة على بعث المشاريع في المجال	- ضعف حملات التحسيس والتعريف ببرامج وآليات تمويل المشاريع في مجال تكنولوجيات الاتصال لفائدة النساء،
	- الصعوبات التي تواجه النساء في الوصول إلى المعلومة	- نقص في برامج التوجيه والدعم لفائدة النساء الراغبات في بعث مشاريع في المجال، - صعوبات في التواصل وربط شبكات وعلاقات في مجال تكنولوجيا الاتصال يؤدي الي صعوبة إجاد فرص الدعم، - محدوديّة الانخراط في مجموعات وشبكات رائدات و رواد الأعمال في المجال

خطّة العمل الخاصة بالأثر عدد 3: سياسات تضمن التمكين الاقتصادي والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والأجر العادل

● الأهداف والمؤشرات العملياتية

البرنامج	الأهداف الاستراتيجية	الأهداف العملياتية *	المؤشرات العملياتية				
			طبيعة المؤشر	طريقة الاحتساب	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026
التنمية الرقميّة	3.النهوض بالاقتصاد الرقمي والتجديد وتطوير مناخ الأعمال في مجال الرقمنة	تشجيع النساء على المبادرة الخاصة والمساهمة في تحسين تشغيليّتهن في قطاع تكنولوجيات الاتصال	نسبة الشركات الناشئة المتحصلة على علامة label startup والتي تم تأسيسها من قبل نساء أو شاركن في تأسيسها	عدد الشركات الناشئة المتحصلة على علامة label startup والتي تم تأسيسها من قبل نساء أو شاركن في تأسيسها / العدد الجملي للشركات الناشئة المتحصلة على علامة label startup x 100	7%	10%	%11
			نسبة مواطن الشغل المحدثة لفائدة النساء في إطار برنامج تونس الناشئة	عدد مواطن الشغل المحدثة لفائدة النساء في إطار برنامج تونس الناشئة / العدد الجملي لمواطن الشغل المحدثة في إطار برنامج تونس الناشئة x 100	28%	30%	%31

● الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي والمؤشرات

❖ برنامج التنمية الرقمية

الأهداف الاستراتيجية	الاهداف العملياتية	الأنشطة	مؤشرات النشاط						الميزانية			مصادر التمويل
			المؤشر	طبيعة المؤشر	طريقة الاحتساب	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	
تطوير الاقتصاد الرقمي والتجديد وتطوير مناخ الأعمال في مجال الرقمنة	تشجيع النساء على المبادرة الخاصة والمساهمة في تحسين تشغيليّتهن في قطاع تكنولوجيات الاتصال	- تدعيم الموارد المالية المخصصة لبرنامج FlyWheel خاصة آليتي دعم المؤسسات الناشئة (Air et Air2)) لتوفير حظوظ اكثر لفئة النساء للحصول على المنح	نسبة تطوّر الموارد المالية المخصصة لبرنامج FlyWheel	مؤشر فاعلية	نسبة تطوّر الموارد المالية المخصصة لبرنامج FlyWheel	% 5	% 6	% 7				تمويل مانحين أجانب
		توطيد التنسيق بين البرامج العمومية الموجودة على مستوى الوزارات والمعنية بدعم ريادة الأعمال لدى النساء	نسبة التقدم في اشغال التنسيق	مؤشر فاعلية	نسبة التقدم في اشغال التنسيق	%0	%5	%10				
		عقد الشراكات والتنسيق مع المجتمع المدني وهياكل مرافقة ودعم المؤسسات الناشئة فيما يتعلّق ببرامجها الموجهة لريادة الأعمال النسائية بالمناطق الداخلية	عدد الشراكات والتظاهرات الهادفة إلى دعم لريادة الأعمال النسائية بالمناطق الداخلية	مؤشر جودة	عدد الاتفاقيات مع المجتمع المدني	0	0	1				

الأهداف الاستراتيجية	الاهداف العملياتية	الأنشطة	مؤشرات النشاط						الميزانية			مصادر التمويل
			المؤشر	طبيعة المؤشر	طريقة الاحتساب	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	
		السهر على إدراج محور القيادة وريادة الأعمال بالمناهج البيداغوجية بالتنسيق مع مؤسسات التعليم العالي في المجال Iset com و sup com	نسبة التقدم في الأعمال المبرمجة		عدد الأعمال المنجزة /عدد الاعمال المبرمجة							
		تنظيم تظاهرات بالتنسيق مع الجهات المختصة بخصوص ريادة الأعمال النسائية في مجال تكنولوجيات الاتصال	- عدد التظاهرات التي تم تنظيمها بالخصوص		عدد التظاهرات التي تم تنظيمها بالخصوص							
		تنظيم أيام مفتوحة ولقاءات بين المشغلين في مجال تكنولوجيات الاتصال والخريجين في المجال لدعم وصول الفتيات خاصة الى فرص التشغيل	- عدد الأيام المفتوحة التي تم تنظيمها بالخصوص		عدد الأيام المفتوحة التي تم تنظيمها بالخصوص							